النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 7 شعبان 1430هـ الموافق 29 يوليو 2009 العدد (200) Wed. 7/8/1430 - 29 July 2009 **70 ريالاً 16 صفحة**

ناصر الخبجي لـ«النداء»:

قضيتنا سياسية، ويجب التعبير عنها بأسلوب حضاري

محلي ابين يستنكر وصاية اللجان الامنية

الفضلي يرفض عرضا بمغادرة اليمن حمله اليه مبعوث رئاسي

■ **بشير السيد**

أكدت مصادر خاصة لـ«النداء» أن اللجنة المكلفة بالتفاوض مع الشيخ طارق الفضلي لم تحقق أي نتائج منذ الأحد الماضي.

وأضافت أن اللجنة التي يرأسها محمد علي الشدادي، نائب رئيس مجلس النواب، اوكل اليها مهمة إقناع الفضلي بعدم تصعيد الاحتجاجات وإزالة الخيمة التي نصبها أمام منزله لاستقبال العزاء في ضحايا أحداث الخميس الماضي التي شهدتها مدينة زنجبار.

وفيما يخص المهلة التي حددتها السلطة للشيخ طارق الفضلي لمغادرة البلاد في مدة أقصاها 3 أيام، قالت المصادر إن الفضلي أبلغ لجنة الشدادي أنه باقٍ في منزله ولن يغادره إلا جثة هامدة.

إلى رئيسها محمد الشدادي، تضم اللجنة كلاً من علي القفيش نائب رئيس جمعية الشهداء، وعلي الخضر السعيدي عضو مجلس الشورى، والعقيد شيخ طلي قائد محور الجوف، والشخصيات الاربعة هم من محافظة ابين.

وكان الفضلي أكد في تصريحات صحفية مساء الاثنين صحة العرض الذي نقله اليه مبعوث رئاسي يتضمن تهدئة الاوضاع في المحافظة لقاء ضمان مغادرته اليمن، لكنه امتنع عن كشف هوية هذا المبعوث. وقالت مصادر حسنة الاطلاع في ابين ان شخصيات معارضة في الخارج نصحت الفضلي بقبول العرض حقناً للدماء.

على صعيد آخر، عقد المجلس المحلي لمحافظة ابين اجتماعاً استثنائياً امس برئاسة المحافظ احمد الميسري. وعلمت «النداء» من مصدر شارك في الاجتماع ان المجلس المحلي بحث المعوقات التي تحول دون قيامه بواجباته، وبخاصة تدخلات اللجان الامنية في صنعاء وابين.

وأبلغ أعضاء المجلس المحافظ بضرورة الحد من هيمنة اللجان الأمنية على قرار المحافظة.

وكانت زنجبار شهدت في اليوم التالي للاشتباكات بين أنصار الفضلي وقوات الأمن، هدوءاً شديداً، بعد أن تدخلت قيادات عليا في السلطة لمنع استئناف المواجهات.

وقالت مصادر موثوقة فيها إن قائداً عسكرياً بارزاً في صنعاء قابل الفضلي مطلع الاسبوع الجاري لغرض احتواء التداعيات، وإقناعه بمغادرة البلاد.

إلى ذلك عقدت اللجنة الأمنية، أمس الثلاثاء، اجتماعاً استثنائياً برئاسة عبدربه منصور هادي، نائب رئيس الجمهورية، على خلفية الانفلات الأمني الذي تشهده محافظتا صعدة وأبين.

وبحسب المركز الإعلامي لوزارة الداخلية، وقفت اللجنة أمام تقارير اللجان الأمنية في صعدة وأبين على خلفية ما وصفته بـ«التصعيد» الذي تشهده بعض

التتمة في الصفحة 4

مقتل 4 وإصابة خامس من أفراد شرطة النجدة في أبين

قتل 4 جنود من أفراد شرطة النجدة بمحافظة أبين وأصيب خامس بالرصاص، فجر أمس الثلاثاء، من قبل مسلحين مجهولين.

وقالت مصادر محلية إن مجهولين كانوا يستقلون سيارتين أطلقوا وابلا من الرصاص على سيارة شرطة النجدة (أوبل) المرابطة في منطقة العين التابعة لمديرية لودر.

وأضاف أن الحادثة أسفرت عن مقتل 4 جنود أثناء ما كانوا نائمين فيما أصيب الخامس أثناء نوبة حراسته.

وقالت إن الجندي الناجي أبلغ أجهزة الأمن برقم إحدى السيارتين التي كان الجناة يستقلونها.

ورجح مصدر محلي أن يكون بعض الجناة ممن يمتون بصلة قرابة لضحايا الاشتباكات التي شهدتها زنجبار الخميس الماضي، وأدت إلى مقتل نحو 20شخصاً من المتظاهرين ورجال الأمن.

إلى ذلك دوى انفجار قرب مقر المؤتمر الشعبي العام بزنجبار ليل الاثنين. ولم يسفر الانفجار

التتمة في الصفحة 4

توفيق الخامري: وزير الداخلية تحدث أمام البرلمان بلسان الخاطفين

■ **ياسر المياسي**

أكد رجل الأعمال توفيق الخامري أنه ما يزال يطالب وزارة الداخلية بتحرير شقيقه الأصغر عبدالملك من قبضة الخاطفين وإلقاء القبض على الجناة.

وقال لـ"النداء": "كل يوم يعطوننا مواعيد ويقولون لنا إن هناك حملة كبيرة على بني ضبيان. لكننا لم نلمس شيئاً حتى الآن.

وبخصوص إفادة وزير الداخلية لأعضاء البرلمان في جلسة الاثنين الماضي، أعرب الخامري عن حزنه لعدم تحلي الوزير بالمسؤولية. وقال: "شعرت بالحزن وأنا أشاهد صديقي العزيز (وزير الداخلية) يتحدث عن علاقة قضية الاختطاف بتجارة الزئبق الأحمر والأخضر واليورانيوم وشيكات أخرى". وتمنى على الوزير إلزام الجهات التي بحوزتها هذه المواد الخطيرة بتسليمها للدولة.

التتمة في الصفحة 4

● الخامري

قبائل دهم تعلن الحرب على الحوثيين في الجوف

استخدام اسلحة جديدة في مواجهات عنيفة شهدتها 3 مديريات

■ **الجوف - مبخوت محمد**

اتسعت رقعة المواجهات المسلحة في محافظة الجوف بصورة غير متوقعة. وصباح أمس اندلعت مواجهات هي الأعنف، بين عناصر تابعة لجماعة الحوثي وبين عدد من قبائل المحافظة. وخلافاً للمواجهات السابقة، شملت مواجهات أمس 3 مديريات، فضلاً عن دخول ساحتها أنواع متطورة من الأسلحة لم تستخدم من قبل مثل: مضاد طيران، و "آر. بي. جي"، ومعدل 7-12.

وفي ظل غياب تام للقوات الأمنية والعسكرية، شهدت مديريات: الغيل، الزاهر، والمطمة، اشتباكات عنيفة منذ صباح أمس وحتى الساعات الأولى من فجر اليوم الأربعاء، بين أنصار الحوثي وأبناء بعض القبائل.

وقالت مصادر محلية لـ"النداء" إن مسلحين من أبناء "آل المسلم" و"المحابيب" من قبائل دهم شنوا، صباح أمس، هجوماً مسلحاً على عناصر حوثية متمركزة في

التتمة في الصفحة 4

حـــــوار بـــلا قـضـايـا

■ **عبدالكريم محمد الخيواني**

الحوار وسيلة عند خلق الله، لكن في اليمن تجمع السلطة والمعارضة على أن الحوار غاية بحد ذاتها، وبغض النظر عن النتيجة. فالمشترك لا يخفي أن السلطة لا تلتزم بنتيجة أي حوار، ومطالبها بضمانات للحوار تذهب أدراج الرياح عادة. السلطة بدورها تتهم المشترك بالرفض والمماطلة، قبل وبعد الحوار تحمله مسؤولية فشل الحوار.

الطرف الرسمي يدخل الحوار لتأكيد تواضعه، وأن الحوار مبدأ، والجلوس إلى طاولة الحوار مع المعارضة منهج، وأما ما يفضي إليه الحوار، فلا شأن له به! والرسالة هنا للمانحين عادة. والطرف المعارض يدخل الحوار وهو يعلم جيدا قناعة الطرف الأول وعدم قدرته على إلزامه بشيء، وتجاربه في الحوار مريرة، ومع ذلك يذهب للحوار مغلبا هاجسا واحدا هو: أنا أحاور إذاً أنا موجود، وكي لا يقال: رفض الحوار.

الحوار الوطني الذي استطاع لأول مرة في اليمن تشخيص الأزمة، فكانت حرب 94، وكان نتيجتها نفي قيمة الحوار، وإقصاء الشريك، وتأكيد الاستفراد. والحوار الثاني الذي أدى إلى نتيجة، واقعية، هو الحوار الأخير الذي بشرت فيه المعارضة بتحقيق حزمة مكاسب، واقعيا لم نجد منها غير التمديد سنتين، للسلطة، وعادت المعارضة للشكوى، وإعلان عدم الثقة والجدوى، بالحوار، فيما عادت السلطة لخطاب التنصل والاتهام.

مع ذلك فدعوات الحوار تصب هذه الأيام من كل اتجاه، وكأن كل شيء واضح، وإنجازات الحوارات السابقة تدفع للاعتقاد بأن الأمور تحتاج إلى جلسة، جلستي حوار، ثلاث بالكثير، وتتحقق الإصلاحات، ويعم الرخاء، وتنتهي كل المشاكل.

خرج رئيس الجمهورية في ذكرى يوم الجلوس داعيا إلى التسامح والتصالح والحوار تحت سقف الوحدة. ولم تمض سوى أيام وإذا الحرب في صعدة، وحرف سفيان، أطلت بقرونها، والمواجهات في الضالع، وزنجبار، و المكلا، و... و... تزداد سخونة وتصعيدا.

الرئيس رعى الحوارات السابقة، ويحرص دائما على تقديم نفسه راعيا للحوار لا علاقة له بوضع متردٍ ولا قضية، ولا واقع، وليس طرفا في مشكلة، ولا حتى في الحوار، ورعايته للحوارات منحته جائزة معهد في روسيا العام الماضي! والمعارضة تعتقد أن رعاية الرئيس تعني الحوار مع صاحب الشأن والكلمة الأولى والأخيرة بالبلد، وعليه فالرئيس هو الضامن، والأمر والنتيجة صارت

التتمة في الصفحة 4

ناصر الخبجي لـ«النداء»:

قضيتنا سياسية، ويجب التعبير عنها بأسلوب حضاري

● الخبجي

ظهيرة الأحد 19 يوليو الجاري سألت شرطياً كان يقف عند مدخل الطريق المؤدية من الحبيلين إلى حبيل جبر (مديرية ردفان) عمَّا إذا كانت هذه الطريق هي التي ستوصلني إلى منزل النائب الاشتراكي ناصر الخبجي الذي أريد اجراء مقابلة معه. أجاب الشرطي بحياد: نعم. وفي نقطة متقدمة على الطريق إلى أحد أبرز قادة الحراك الجنوبي كان ينتظرني دليل لايصالي إلى منزل مضيفي في قرية «الذنبة»، إحدى قرى مديرية حبيل جبر بردفان، التي تقع في قلب جبال ردفان، على الشرق من تبة «لحمر» التي شهدت معارك مسلحة قبل 3 شهور بين المواطنين والجيش الذي أراد التمركز فيها.

خلاف الحال قبل أسابيع، تنعم مديريات ردفان الأربع حالياً بالهدوء. ولم ألحظ في طريقي أية أجواء شحن. وفي منزل ناصر الخبجي الطبيب الذي جهد في هذا الحوار من أجل تطبيب الجراح الناجمة عن جريمة «حبيل جبر» التي أودت بحياة 3 من أبناء القبيطة، كانت الجدران مزينة بصور شهداء منذ اندلاع ثورة 14 أكتوبر 1963، وحتى شهداء الحراك. لا تظهر في «بانوراما الشهادة». هذه صور لشهداء أحداث زنجبار التي لم تكن قد وقعت بعد!

يعتمد ناصر الخبجي نبرة معتدلة في مواقفه قياساً إلى آخرين في قيادة الحراك، وآرائه. وهو أحد مؤسسي حركة «نجاح» التي أعلن عن قيامها في إبريل الماضي، والتي تُعد المكون الأبرز والأوسع انتشاراً بين مكونات الحراك.

توقف الخبجي عن ممارسة مهنته الأصلية (الطب) لأن «السياسة حملته إلى البرلمان. لكن البرلمان الذي لم يُعد موضعاً لإنجاز التسويات السياسية، ولا حتى محفلاً لتبادل الآراء، حمله على مغادرة العاصمة والعودة إلى ردفان، الأغنية التي كانت في الستينات «في فم كل ثائر»، ليساهم في اندلاع الحراك السلمي الذي شهد طفرات متعاقبة خلال العام الأخير، قادت بعض ناشطيه وأنصاره إلى التورط، بالخطاب والسلاح معاً، في العنف.

وفي هذا الحوار يعرض الطبيب والبرلماني والحركي، إلى التطورات الأخيرة التي شهدتها المحافظات الجنوبية والشرقية، والأسباب التي أدت إلى انحسار خيارات الحراك لصالح خيار «فك الارتباط».

■ حوار: نبيل الصوفي - "نيوزيمن"
خدمة خاصة بـ"النداء"

■ ما توصيفك للوضع في اليمن عموما؟

– الخطورة أن الأوضاع تتفاقم وتتصاعد كل يوم، دون أي معالجات حقيقية للمشاكل. وهناك صمت غير طبيعي، إما أنه من أجل مزيد من تعقيد ظروف البلاد وإما أنهم يعتبرون ما يحدث سحابة صيف.

■ تتحدث عن الأوضاع داخل المحافظات الجنوبية والشرقية؟

– بل بشكل عام. هناك ملفات كثيرة معقدة وتتفاقم: ملف القضية الجنوبية، ملف صعدة، ملف الإرهاب، ملف الفساد، الوضع الاقتصادي... وكلها ملفات معقدة.

■ تتحدث عن السلطة؟

– بل عن المجتمع برمته. قضية صعدة ليست مشكلة إدارية، بل هي وطنية، والسلطة غير قادرة على حلها دون التعاون مع قوى سياسية قادرة. وللأسف فإن المعارضة، وأقصد اللقاء المشترك، والسلطة، كل واحد يريد أن يتفرج على الآخر.

■ لست محللا سياسيا يا دكتور، أنت أحد أطراف صنع هذه التعقيدات؟

– شخصيا أنا كنت خارج السياسة بالمرة، ولولا أن أوضاعنا لم يتوقف سوؤها رغم توقف حرب 94 وانتصار ما سُمِّي بـ"الشرعية"، لبقيت بين الأدوية وأسرَّة المرضى؛ أنا أصلا طبيب. وكنا نتمنى (لو) أن المنتصر في 94 تعامل بجدية ووطنية. وقد كنا نقول إن الأمر مثله مثل الصراعات السابقة: طرف انتهى وطرف جاء، والمهم: العمل لصالح الناس وتحقيق مصالحهم. لكن هذا لم يحدث. لم يكن المنتصر عند مستوى المسؤولية، واليوم بدلا من أن يعتبر الحراك دعوة جادة للإصلاح يحملنا المسؤولية، كما تفعل في سؤالك.

■ سؤالي هو عن مسؤولية الحراك تجاه هذا الوضع الذي تشتكي منه؟

– الحراك يطالب بحقوق، يطالب بقضية. نحن باختصار طالبنا بحقوق، ومن الطبيعي أنه مادامت دولة الوحدة، كما تسمى، غير قادرة على تلبية المطالب الحياتية لمواطني جزء منها، فعليها أن تتركهم يديرون شؤونهم، وتفك ارتباطها بهم، أو تترك لغيرها إدارة البلاد بكلها. أما العجز عن إدارة البلاد بما يوفر لأبنائها حياة كريمة، ورفض الاستماع لشكاواهم ورفض تركهم يديرون حياتهم فهذا قطع طريق على الدولة والوحدة.

■ تصعيد المطالب كل يوم لا يعني أن رافعها يريد حلا، هو يعمل على تكبير كرة الثلج، وأنتم بدلا من الحديث عن الحقوق تتحدثون عن فك الارتباط، عن التشطير...؟

– لا، الأمور ليست هكذا. نحن بدأنا بالتدريج، ولم تلق مطالبنا أي استجابة، فكان فك الارتباط هو الدعوة الأخيرة. نحن لا نريد أن نغرق في الفوضى ونعود إلى السلوكيات المتخلفة في إدارة الدول والمجتمعات. وأعتقد أن هذا ظلم للوحدة. الوحدة طوق نجاة للمجتمعات، وليست طوقا يوضع على أعناقها ليخنقها، وقد أنهت حرب 94 المشروع الوحدوي.

■ تُحمِّلون حرب 94 فوق طاقتها في تبرير ما يحدث، لا تعترفون بالأسباب المختلفة للمشكلة؟

– الرئيس (علي عبدالله صالح) يقول إن الوحدة عمدت بالدم. ومن باب المسؤولية، كان عليه أن يتخذ إجراءات منذ 7 يوليو 94 لحماية هذه الوحدة التي قد تثبتت بالدم، لكنه لم يفعل.

كان بيننا من اقتنع أن الانفصاليين هم سبب أوضاعنا، وانتظروا؛ يمكن يكون في خير، ممكن يكون في تغيير، ممكن يكون في تثبيت دولة، تثبيت نظام وقانون؛ لكن كل يوم للأسوأ: عملية نهب، عملية سطو، طرد للموظفين، طرد للعمال، ازدياد البطالة. وكان الناس يقاومون فرديا. التراكمات أوصلتنا إلى هذه الحال. واليمن هي جزء من العالم، تتطور قدرات الناس فيه على التعبير عن أنفسهم ومطالبهم. وكان يمكن للدولة الاستفادة من التطورات في العالم أيضا في رصد وتحليل المشاكل وحلها؛ لكن دولتنا لا تزال ملتزمة بمنهج تفكير "الجمهورية العربية اليمنية". ولا أدري لماذا لا يقال لها إنها هي الشطرية، وعيا وممارسة؛ هي تعاملت مع كل نشاط ينبهها للأخطاء بعد انتصار 7/7 بالطريقة ذاتها التي تعاملت بها مع الانفصال، فوحدت الناس. نحن نذكر محاولات التنبيه التي قام بها متقاعدون عسكريون ومدنيون، وحتى محاولتنا من أجل التصالح والتسامح بيننا، كجزء من اليمن شهد صراعات دموية يريد تجاوزها، تعاملت معها الدولة على أنها خطر... هي تخاف أن تصبح البلاد بلا ثارات؛ لأنها تريد أن تنعم بفعل ما تشاء. اليوم يوجد في الحراك إصلاحيون واشتراكيون، وحتى مؤتمريون، وكل يوم يتأكد لآخرين أن السلطة ليست جادة في أي شيء، وسوف تراهم قريبا في صفوف الحراك.

■ هذا الخليط، الفردي والحزبي، المنضوي تحت مسمى "الحراك"، يحمل أيضا اضطرابا في المطالب وتناقضا في الخطاب وصراعات تنظيمية وشخصية؟

– التباينات معقولة، ولكن لو رأيت جوهر الطرح ستجده واحدا. أعني أن هناك من يطرح التحرير، من يطرح استعادة الدولة، من يطرح الاستقلال... كل هذه مصطلحات هدفها في النهاية تغيير الواقع.

■ الخلاف يتعلق بوظائف الدولة، أو التنوع في الحراك مثلا، حتى التصالح والتسامح مجرد عنوان لحشد المجتمعات المحلية لمصارعة السلطة. حسن باعوم يرى نفسه مرجعية النضال، ناصر النوبة له رأي آخر، "نجاح"، الفضلي، البيض، العطاس...؟

– لا. أعتقد أنهم متفقون في الهدف.

■ أنا لست مهتماً بالنوايا، أنا أتكلم عن الأداء العام والقرار الذي نلمسه، بيانات ومواقف؟

– كل الحراك الآن هدفه واحد: استعادة تقاليد إدارة شؤونه بما يحقق مصالحه. نريد هذا سواء عبر دولة الوحدة، عبر دولة جديدة، عبر فك الارتباط.

■ هناك جنوبيون يعملون للهدف نفسه، أقصد إصلاح وضع الدولة عبر المؤسسات القائمة، حتى عبر المؤتمر الشعبي؟

– هناك ناس عندهم الجرأة أن يقولوا ما يريدون، وهناك ناس حتى الآن لهم مصالح معينة لا يستطيعون، وبعضهم يقول: نحن متفقون معكم، لكن غير مصدقين أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق.

■ تهيجون الناس حول شعارات تهدد الوحدة الوطنية بحجة السعي لإصلاح البلاد؟

– نحن لا نفعل هذا. نحن ضد طريقة إدارة الدولة، ونقول هذا بوضوح؛ لكننا لسنا مسؤولين عن طريقة تعبير الناس عن مشاكلهم، الطبيب لا يهتم كيف يعبر المريض عن ألمه، بل كيف يعالج هذا الألم، وبعد ذلك لن يسمع منه شكوى، بأي طريقة كانت. النظام يتهمنا بما ليس فينا لمجرد أنه يريد حماية نفسه. هو الذي يعبث بالوعي الوحدوي للناس لحماية نفسه. أما نحن فلم يصدر منا أي خطاب طائفي أو مناطقي. مشكلتنا هي مع الإدارة العسكرية للبلاد. القطاع العسكري في ردفان هو من يحكم، ولو حولت الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع إلى ما هو في صالح الناس لكانت الدنيا بخير.

■ من يعطيكم الحق في الحديث بسم الجنوب؟

– أنا مواطن في هذه المنطقة، أتحدث عن شخصي ومن معي، ولا أدعي تمثيل غيري. والأيام وسلوك الدولة هما ما يقرر كيف سيكون سلوك الأغلبية.

■ في حديثكم عن الجنوب هل تتحدثون عن دولة الجنوب بعد 67 أم قبله؟ طارق الفضلي، مثلاً، أكيد ليس هدفه إرث الدولة الذي تنتمي إليه أنت. هو لديه إمارة ألغتها دولة الاشتراكي... ما يريده الاصلاحي أحمد بامعلم أو أنصاف مايو ليس هو ما يريده حسن باعوم أو ناصر النوبة. أنتم فقط تكتفون بالعنوان المناطقي كعامل وحدة جغرافية، هذا لا يكفي في العمل السياسي...؟

– لا نريد أن ندخل الآن في هذه الأشياء. معروف أنه لا يمكن أن يعود نظام الحزب الاشتراكي، لأنه كان نظاما شموليا، نظام الحزب الواحد. الآن نحن نتكلم عن تعددية سياسية، ديمقراطية، أكثر من حزب. الآن هناك وجوه جديدة، شباب، أفكارهم تختلف لكنهم متفقون على إدارة الاختلاف بوعي. مثلاً: أحمد عمر بن فريد يعتبر من الذين غادروا في 1967 (بعد استقلال اليمن الجنوبي)، التقينا نحن معه، طارق الفضلي من نفس الجيل، من الذين خرجوا في 67. أعتقد أن هذا الجيل وصل (إلى تفاهم) نتيجة نهج التصالح والتسامح الذي وجد في الحراك أو في الجنوب. أعني أن الناس أدركوا أنه لا بد أن نتوحد ونتفق.

■ ألا ترى غرابة في دعوتكم للوحدة الجنوبية في سياق التنظير للتشطير؟

– (ضاحكا) لم نعد نستخدم "الوحدة الجنوبية"، بل "التلاحم الجنوبي".

■ أنتم فقط موحدون ضد الخصوم، عدا هذا فإن كل طرف، حتى داخل تنظيماتكم، يقصي من يقدر عليه، لكأنكم تستعدون لدورة جديدة من الإقصاء تبدأ بإقصاء فكرة الوحدة بين الشمال والجنوب، ولن تنتهي، وصولا الى كل قرية...؟

– التوحد (هو) في بناء دولة ذات قانون وسيادة في الجنوب. الماضي لا عودة إليه، وسنكون كلنا شركاء في القادم.

■ إذاً، أنتم حاسمون في خيار توجهكم باتجاه التشطير؟

– مشكلتنا هي مع النظام السياسي.

■ هذا واحد من الاختبارات التي نريد أن نفصل فيها: الحديث عن النظام السياسي يتجه إلى شكل الحكم، بينما الحديث عن الوحدة والحرب والتشطير يتجه إلى هوية الدولة. ألا يعتبر هذا قصورا أو استخفافا؟

– نحن ضد علي عبدالله صالح وحاشيته.

■ لكن خطابكم ليس كحركة معارضة لعلي عبدالله صالح. الأحزاب هي التي يمكنها قول ذلك؟

– الأحزاب هي التي خذلتنا بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة (سبتمبر 2006)، كنا ننتظر بدء تنفيذ دعوة محمد قحطان إلى الخروج إلى الشارع، وكان سيكون خروجا وطنيا تحت لافتة التحالف الانتخابي للمعارضة، ليس بالضرورة لإسقاط علي عبدالله صالح، ولكن لرفض طريقة إدارة دولته حتى لتلك الانتخابات، من أجل إعادة ألق الوحدة بالتعددية والتوازن؛ لكنهم خذلونا.

■ لا أعتقد أنك تنكر ما يشهده المجتمع اليوم من فرز طائفي ومناطقي. هذا عبث بالأوطان لا يمكن تبريره بمعارضة رئيس؟

– ولماذا نتحمل نحن مسؤولية هذا الفرز؟ دولة يسيطر عليها مجموعة لا تتعدى 2000 نفر يسيطرون على كل شيء، على السلطة، على الثروة، على القرار. دعنا من هذا، دولة ملتزمة لتقاليد إدارة وحكم متخلفة، الوساطة والمحسوبية هي أهم أدوات اتخاذ القرار، مؤسسات ضعيفة وهشة، مع أن الأشخاص الذين يرأسونها أقوياء ونافذون، ولكن لمصالحهم وللمقربين... (هذه الدولة) هي المسؤولة. حين يشعر ابن ردفان أنه مظلوم، وابن الضالع أنه بلا عمل، وابن عدن أن مواطنيته المحلية لا تحترم لأنه ليس ابن شيخ ولا حليف قبيلة...

بدلا من دعوة أبناء الجنوب لقبول هذا خوفا على الوحدة، يجب دعوة أبناء الشمال إلى الخروج إلى الشارع، ورفض تعبئة النظام بأن أبناء الجنوب هم أعداء الوحدة وأعداء أبناء الشمال، وهذا اعتراف ضمني بأن الوحدة مشروع شمالي. نحن نناضل لقضية، ونتمنى أن تتفق معنا قوى الشمال. لقد توحدت ردفان حين انفجرت ثورة سبتمبر، واتجه مناضلوها إلى تعز وحجة لأنهم مؤمنون بالمصير الواحد لأبناء اليمن. ونحن اليوم مستعدون للتحالف مع إخواننا في الشمال لإسقاط النظام الحالي، حفاظا على الدولة والوحدة. وحين نقول: "الإخوة في الشمال" نقصد من هم في المحافظات الشمالية والغربية، أما من هم بيننا من أي منطقة في اليمن فهم شركاؤنا، رغم محاولات النظام تصويرنا لهم بأننا أعداؤهم.

■ إلى متى سيتم إبقاء ردفان رهينة الخطاب الثوري الذي يجب أن يوجه إليه النقد بدلا من مواصلته؟

– الآن نحن نناضل نضالا سلميا، يجب أن يحترم هذا النضال، والظروف العالمية تقول هذا. نحن جزء من هذه المعايير، ونتأثر بمحيطنا، سواء كان إقليميا أم دوليا. وهؤلاء الناس الذي كانوا أمس حملة سلاح وأنصار كفاح مسلح، ولديهم طبيعة تنزع إلى حمل السلاح، تحولوا إلى عمل سلمي. في 13 أكتوبر 2007 أتى الناس إلى المنصة (في ردفان) عزلا من السلاح، وأطلق الجنود النار عليهم... لو كان لدينا دولة (تتصرف بحكمة) لشجعتهم وتبنت مطالبهم، بدلا من استخدام العنف الدائم في مواجهتهم.

■ "الحبيلين" و"حبيل جبر" تبدوان وكأنهما دولة مستقلة! تشكو من أن الدولة لا تمنحك الحق في العمل، وأعلام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في كل جزء من المنطقة. حتى وهو لا يزال حراكا جماهيريا يعتدي أنصار الحراك على أي صوت مخالف أو معارض. الدولة التي تشكون غيابها أنتم اليوم من يعوق حضورها. كانت دولة الحزب (الاشتراكي) تقرر أحكاما قاسية وتنفذ، اليوم إذا جاء طقم شرطة للقبض على مطلوب لتحول إلى بطل؟

– بالنسبة للحراك فقد تغير الحال كثيرا. نحن الآن نقبل بالتنوع والاختلاف، ولكن لا نريد من الذي يترك المرض الذي نشكو منه أن ينشغل بنا كيف نعبر عن هذا المرض... هذه بلاد كانت مغطاة بدولة تعمل في الأمن والصحة والاقتصاد، فجاة وجدنا أنفسنا دون أي شيء، ومطالبين بدفع ثمن من أجل ما تسمى "دولة الوحدة"، بألا نعمل ولا نشكو ولا نئن... هذا ليس عدلا ولا هو سياسة.

■ ردفان التي توحدت قبائلها

■ المدخل إلى الحل هو الاعتراف بوجود أزمة في الجنوب

■ اعتماد الأسلوب العسكري هو الذي حول متحف ردفان إلى مخزن للكدم

الأربع حين سمعت بثورة في الشمال وتحركت لمناصرتها من حجة وتعز قادت وتعاضدت مع تحول عربي قومي، ها هي الآن تقود تحولا مناطقيا. ألا ترى في هذا مفارقة غريبة؟

– لا يزال لدينا الاستعداد لعمل نفس الشيء لدعم أي نشاط سياسي ضد السلطة الحالية في أي منطقة في اليمن الواحد... أنتم بس اخرجوا إلى الشارع وسنكون معكم!

■ أتحدث عن التعبئة المناطقية ضد دولة الوحدة، والوظيفية ضد العسكر؟

– أتمنى أن يسأل أصحاب القرار أنفسهم هذا السؤال بمسؤولية... لماذا يحدث هذا؟ لا يصح أن يجيبوا قبل السؤال. اسألوا: لماذا هذا يحدث في ردفان؟ وفي الإجابة سيكون الحل لهذه الأوضاع التي نعيشها. وعموما، نحاول التوضيح للناس أن مشكلتنا ليست مع العسكر، بل مع قيادة النظام، وأنت تعرف أن عدد من سقطوا شهداء بلغ 13 شهيدا (المقابلة أجريت قبل حادثة زنجبار)، ولو كانت المسألة مناطقية بإمكاننا تحويلها إلى ثأر وقتل من نريد، ولكن ليس هذا هو هدفنا، هدفنا أكبر من هذا، هدفنا الدفاع عن قضية سياسية، وهذه القضية يجب أن يعبر عنها كل أبناء الجنوب بطريقة حضارية.

وما الذي يضر لو رفعوا علما يرونه رمزا وجدانيا لهم، يتوقون لما حققه لهم من خدمة حينها؟ ثم أليس هذا هو علم الدولة التي وحدتهم كإمارات وأوصلتهم للوحدة اليمنية؟

■ هناك حوادث قتل على الهوية المناطقية؟

– نحن نفصل بين أدائنا السياسي في مواجهة السلطة وبين ما يجب في علاقة مؤسساتها بنا كمواطنين خارج العمل السياسي. وللأسف هي لا تقدر هذا حتى الآن، وتعمل على الزج بأدوات الدولة الإدارية في الصراعات السياسية.

■ كيف؟

– حين قرر القائد العسكري في محور الضالع- لحج إنشاء مناطق عسكرية جديدة في ردفان، قبل عدة أشهر، قلنا للناس: هذا لا يخصنا كحراك، وإنما هو مسألة تخص المواطنين وأرضهم وحركتهم، وتركنا للمجلس المحلي وللناس التعامل مع القضية، وكنا فقط نساند خيارهم. والشيء نفسه نفعله مع المحكمة ومأمور الشرطة، وهي أدوات حسم هذه القضايا بين الناس، وعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها تجاه أي مشكلة، بدلا من تعقيد الأمور وتحميل الحراك المسؤولية السياسية؛ لأن هذا تهرب من المسؤولية. حادثة "العسكرية" أدمَتها، وخرج الألوف في مسيرة صامتة بالأعلام السوداء. وكان على السلطة إذا كانت حريصة فعلا على الأمن والوحدة الوطنية، أن تتنازل عن مخططاتها التآمرية وعن استغلال الأحداث، وأن تدير الحادث بأداة أمنية إدارية، وليس بخطاب سياسي.

■ من باب التدقيق المهني، الحراك شيء مفتوح، وأنت تحث الناس على تبني خطابك، وإذاً عليك تحمل مسؤولية تصرفهم بناء على هذه القناعات التي ولدتها لديهم. لا يمكن إقناع مواطن بالحراك ثم التنصل عن هذه العلاقة في مواقف ترى أنها لا تخدمك سياسيا؟

– الحراك هو رفع شعار، ومظاهرة، وليس تخريبا واعتداء. وعندما يرتكب أي شخص فعلا شاذا نطالب الدولة بأن ترينا مؤسسيتها وتتحرك في حدود القضية كجريمة جنائية، دون محاولة استغلالها سياسيا.

■ نحن لا نتحدث عن المسؤولية الجنائية، بل عن المسؤولية السياسية الناتجة عن التعبئة والخطاب؟

– هل أنت معك وصاية على كل الناس؟ ثم إن الحراك ليس منظومة سياسية فيها جانب تنظيمي. أنا أعرف أنك في الحراك عندما تأتي معي في الميدان، عندما تعبر عن نفس الراية التي أعبر عنها، في حديثك في مقابلاتك في خطابك للناس، ويمكن أن يكون الحراك مخترقا.

■ تتحدثون عن التنظيم والقوة، وحين نتحدث عن المسؤولية تقولون إنه ليس لكم جانب تنظيمي؟

– المسألة ليست سجالا. مطلبنا إسقاط النظام، لأنه لا يعبر عن إرادتنا ولا يخدم مصالحنا، وإذا لم يسمع (النظام) هذه المطالب فهو المسؤول عن أي تطورات أو خروج على المسارات الآمنة للحراك.

■ كيف إسقاط النظام؟ بأي طريقة؟ لماذا لا يكون المطلوب الدعوة لانتخابات؟

– في صنعاء يناضل السياسيون من أجل تصحيح جداول الانتخابات والنظام الانتخابي، ومن أجل تعديلات دستورية وغيرها... هذه قد جربناها نحن. وحين انتهت حرب 94 كان أول ما فعله المنتصر أن صمم دستورا على مقاسه، لذا لم يعد أمامنا سوى قرارات الشرعية الدولية التي نطالب بتطبيقها ووضع الجنوب تحت الرعاية الدولية، وفك الارتباط سلمياً. الانتخابات تدار بعقلية حربية: ممنوع فوز فلان، ومن يفوز -حتى باسم المؤتمر- إن كان من الجنوب لا يخرج من التهمة كلما قال رأيا مخالفا. أما الذين من خارج المؤتمر فهم أصلا أعداء من قبل أن يفوزوا.

■ هذا رأيك أنت. الجنوب اليوم لديه رموز وممثلون بالانتخابات في الدولة ومؤسساتها.

– إذا فلتتركنا دولة الوحدة نعمل لرؤيتنا السياسية، وسترى أن كل أبناء الجنوب، بمن فيهم أولئك الموجودين في أعلى المناصب، سيشكلون قيادة للجنوب موحدة ومتنوعة ورشيدة، يمكن، بعد ذلك، أن يجدها الشماليون نموذجا ليفعلوا نفس الشيء.

■ تراهنون على أخطاء السلطة الحالية؟

– لا نريد أن نراهن. فلتعدل هي -إذاً- عن ممارساتها وسلوكياتها ورؤيتها ومنهج إدارتها، وسنكون جميعا بخير.

■ النظام مسكون باستخدام الوحدة لقمع معارضيه
■ مستعدون للتحالف مع إخوتنا في الشمال لإسقاط النظام حفاظاً على الوحدة

■ تتحدث عن قيادة الجنوب قبل 94، هل تعتقد أن الاصلاحي في الجنوب يتعامل مع علي سالم البيض باعتباره رئيسا له؟

– نحن نتحدث عن وضع ما قبل الحرب. وعلي سالم البيض كان رئيسنا، وهو من قادنا إلى الوحدة، والآن نقول لهم: "اللي شبكنا يخلصنا".

■ أنت كقيادي في الحزب الاشتراكي ترى، إذاً، أن البيض هو الأمين العام الشرعي للحزب؟

– لا.

■ كيف إذاً تريد أن يتعامل معه الآخرون كرئيس شرعي وأنت لا تراه كذلك بالنسبة لحزبك؟

– هو يعاني مثلما نعاني نحن. أنا في البرلمان منذ ست سنوات، لا يعطونك الفرصة لتتكلم، وإذا أعطوك الفرصة عادوا ليتهمونك بالتخريب بدلا من أن يستمعوا لك. النظام هو المسكون باستخدام الوحدة لقمع معارضيه. يعني لو كان النظام صاحيا لكان عالج هذه القضايا، لكن الآن يوجد متقاعدون يقطعون رواتبهم، لماذا؟ يقول لك: تعال استلمه من الاستخبارات! (ثم) كم حضرت فعالية؟ فين الخبجي؟ هل هذا يعالج المشكلة؟

■ كيف تقيّم دور السلطات المحلية بشكل عام؟ ولماذا لا تتبنون خطابا محليا يحقق مصالح مباشرة للناس ويحمي الوحدة ويطور الدولة؟

– السلطة المحلية موجودة في الإعلام فقط. عملياً المحافظ لا يستطيع أن يحدد طريقته في إدارة محافظته. اليمن كلها (تُحكم) من صنعاء، لذا لا يجدي سوى معارضة صنعاء. (نائب الرئيس) عبدربه منصور هادي نفسه لم يستطع الافراج عن طلبة اعتُقلوا بالاتهام، لساعات كي يختبروا ويعودوا للسجن.

■ ذكرت المحاور العسكرية، والآن السلطة المحلية، لماذا، إذا، لا يتجه النضال مباشرة نحو هذه النقاط، بدل الحديث الفوضوي عن التمايز والتشطير؟

– الموجود في اليمن الآن هو أسلوب وثقافة ما كان سائدا في الشمال في كل شيء. ولهذا فمدخل الحل هو الاعتراف بأزمة في الجنوب، ومن هنا سنتحدث عن الاختلالات المختلفة. القطاع العسكري حوَّلَ متحف ردفان إلى مخزن للكُدم، ولم يحترم نصب راجح بن غالب لبوزة. معسكر 14 اكتوبر في العند تحول إلى معسكر 7 يوليو، تاريخ المؤسسات اليمنية اليوم يبدأ فقط من صنعاء، أما عدن والإرث الجنوبي لليمن فقد كدنا ننساه، لولا الحراك الجنوبي.

■ الأخطاء الاجتماعية الداخلية لن نصل إلى حلها لو حمّلناها فقط على السلطة القائمة. الذي فعل ذلك هم المنتصرون، وهناك إرث من الأخطاء أنتجها أداء الحزب الاشتراكي اليمني؟

– في الأخير أنت راعي الدولة المسؤول عن كل شيء، يعني مثلاً: كان واحد في الحزب الاشتراكي... أنت يُفترض أنك مسؤول عنه، تراعي هذه الأمور، إذا أنت رئيس دولة وتشعر بهذه الأشياء اعمل تصحيحا وغيِّرْ. ليس المهم من صنع الأخطاء، وتحديد السبب لا يقدم ولا يؤخر، نطالب بحلها، وإذا كانت دولة الوحدة القائمة غير قادرة على حلها فلتترك الأمر لنا وسنحل مشكلات بلادنا بأنفسنا.

■ لكن الحراك لا يعبر عن هذه النقاط؟

– الحراك نشأ بعد أن يئس الناس من كل الأدوات، وليست مهمته إعادة استخدام ما لم ينفع، والدولة الراهنة لم تعترف بنا ولا بمطالبنا.

■ لكن هذه لا يعبر عنها بمثل النشاط الحراكي. اليمن تحتاج تغييرا عميقا يقبل بالتنوع. حتى الحراك اليوم يريد أن يقول إن الجنوب كله واحد، وأن عدن وردفان لهما مطالب واحدة، وأن المشكلة فقط في صنعاء وبريم؟

– هذا النظام هو الذي أوصلنا لهذا.

■ الحراك في خطابه ذو نزعة ريفية، وليس حراكا مدنيا، ولهذا هو عصبوي، ولا وجود فيه للمصالح الاقتصادية ولا للمرأة ولا لقضايا التنمية، ما يعني أنه لن ينجح في مسعاه، ولكنه يؤثر في الوعي الاجتماعي للناس تجاه الوحدة؟

– هذا الكلام أنت تقوله، يمكن تقوله من خلال جلوسك مع شريحة معينة. الحراك يتطور، والجميع لهم نفس المطلب. ولو سألت "عدن" ستجد أن مشكلتها هو في القمع الأمني، وإلا فمطلبها هو مطلب ردفان.

■ ربما عدن تحن إلى أفضل فتراتها تحت إدارة بريطانيا، وهي الإدارة التي قادت ردفان الثورة ضدها؟

– عدن مدينة تبحث عن الأمل، عن الحرية، عن النظام، الآن يجي لك الساحل مع الجنبية يخزن جنب الأسر.

■ معالجة هذا الموضوع لا تحتاج حراكا مناطقيا.

– وإذا ظل النظام يكابر يمكن أن تنشب حرب أهلية. الآن يوجد اندماج، توجد مصالح كبيرة لأبناء الشمال في الجنوب. الآن الدولة تحشد القبيطة، تتمنى أن تخلق "حراك شمالي" لكي يتضارب المواطنون فيما بينهم.

■ في المحيط الدولي، الحراك يتحول إلى واحد من أهم أسباب دعم النظام الذي تقولون إنكم تريدون إسقاطه؟

– تقصد يدعمونه لكي يعمل ضد الحراك.

■ لا، ليس ضد الحراك، فالعالم يدعم دولة ضد منشقين.

– هناك قرارات شرعية دولية.

■ تتحدث عن دولة اسمها "الجنوب"، قانونياً ليس هناك من يمثلها، جزء كبير منها انتهى بالوحدة في 90، وجزء في 94 لصالح دولة "الجمهورية اليمنية" التي يمثلها النظام السياسي القائم ورئيسه المنتخب؟

– نحن لا نعول على الخارج كثيرا. والأنظمة العربية حالها من بعض، هي فاسدة وفاقدة للشرعية. لكننا في النهاية حركة شعبية تفرض نفسها، بقوتنا ووحدتنا، والعالم لديه مصالح في الجنوب، حيث أكبر شاطئ في المنطقة.

■ إذاً، قد تتحول أداة لأي طرف خارجي يختلف مع صنعاء؟

– الجنوب كدولة مذكور كشريك مستقل في دولة الوحدة، عبر قرارات مجلس الأمن في يوليو 94 التي تحدثت عن أطراف متنازعة، وهذا هو الجانب القانوني. نحن نعمل في السياسة لتفعيل هذا التصور القانوني الدولي. نحن طرف، سواء لاستمرار الوحدة أم لفك الارتباط. الذي يحدد ذلك ليس نحن، بل تصرف السلطة في صنعاء.

■ أنت ومجاميع أخرى تعملون على شرعية دولة ما قبل 1990، ولكن هذا ليس رأي أطراف فاعلة أخرى؟

– نعمل على شرعية قرارات مجلس الأمن.

■ هناك أطراف جنوبية واجهت هذه الشرعية في 94؟

– تصرفات النظام القائم تعيدهم إلينا واحدا واحدا. لديك طارق الفضلي مثلا، وقد ترى عبدربه منصور هادي، هو يحمل مسؤولية الإدارة الأمنية أمام الإعلام، لكنه لا يستطيع الإفراج عن معتقل واحد.

حوار بلا...

بعهدته، وهو المسؤول عنها، وتذهب للحوار ليس معها من عوامل القوة سوى هذا المكسب الافتراضي، لتحاور الخصم أو الطرف الذي بيده القوة والبنك، والإعلام، ولجنة الأحزاب والانتخابات، والقاضي، والسجن، وكل شيء. الشيء المضمون في نهاية الحوار عودة كل طرف إلى متراس مبرراته أو ادعاءاته: الأول متواضع، والثاني موجود!

اللجنة العامة للحزب الحاكم من جهتها ناشدت أحزاب المشترك الحوار، وكأن اللجنة العامة تستطيع فعلا أن تحل أو تربط؟ ولا ينقصها سوى الحوار لتأتي بما لم يستطعه الأوائل.

حتى الرئيس علي ناصر والمهندس حيدر العطاس قالا بالحوار، في تطور لافت يشير إلى بعد إقليمي، وفهم الموقف الدولي، ولم يقولا كيف ومن أين يبدأ الحوار وسقفه وأمده وحول ماذا...

تحضيرية الحوار جددت الدعوة لكافة أبناء اليمن وفعالياتهم السياسية والاجتماعية والمدنية وقادة وأطراف النضال السلمي والوطني في كل أرجاء الوطن إلى الحوار حول الرؤية الوطنية للإنقاذ والتغيير. وتحضيرية الحوار هي إنجاز التشاور الوطني، الذي أنجزها ولم ينجز الرؤية خلال عام. أما المدة اللازمة للرؤية، والحوار الإنقاذي، فأمر لا تعلمه التحضيرية نفسها، ولعله يحتاج إلى حوار مستقل. والملفت أن تحضيرية الحوار صارت كيانا، يحذر، ويأسف، ويدعو، ويجدد، ويناشد، ويصدر بيانات... لا أدري هل تذكر التحضيرية بنفسها هنا؟ أم تعتبر الحوار صفة دائمة؟ أم أن البعض يدعوها لإطلاق هذه التصريحات عملا بالمثل الشعبي: "يكفي صوتها في الحر". أيا كان، أتمنى أن توفر هذه العشوائية شخصيات وطنية لها مكانتها واحترامها، مثل الأستاذ محمد سالم باسندوة، الذي ربما عليه البحث عن طريقة تعفيه من الحرج، فالغايات النبيلة لا تبرر العشوائية، ولا تأتي لاحقا.

الدكتور الإرياني بدوره أعلن تقديم استقالته من الحوار، في رسالة إلى رئيس الجمهورية، ولعله هنا بخبرته مل ترشيحه للعب دور آخر العاقلين في السلطة، ثم انتقاده بقسوة، لاحقا، على إنجاز الدور! الدكتور كشف في معرض رسالة الاستقالة أن المشترك يشترط للحوار الإفراج عن المعتقلين، والصحف...الخ، وهو ما أكدته رسالة المشترك، وهي ذات المطالب التي كان يتحدث عنها المشترك قبل أكثر من عام، وتم رفضها وأفرج عن معتقلي الحراك بعفو رئاسي، دون أن يحسب للمشترك انحيازه لجانب الحقوق، في هذه النقطة على الأقل.

شروط المشترك لنفس المطالب ليست قديمة وحسب، وإنما عودة لنفس "المطب"، لأن قضايا الحقوق والحريات يجب أن يكون الموقف منها مبدئيا، ويجب الضغط المستمر من أجلها والتصعيد، والاحتجاج، ورفض إقحامها كورقة في اللعبة السياسية، والزج بالقضاء، من حيث المبدأ.

انتهاك الحقوق والحريات، وقمع المواطنين، والحرب، والتعذيب، والاعتقال، والفساد، والنهب... الخ مخالف للدستور والقانون والشرع، وإخلال بوظيفة الدولة، قبل كل شيء، ومطالب المعارضة والناس تتعلق بالنظام والقانون، والكثير يعلم أن دولة النظام والقانون هي أدنى مراحل الدولة، التي نريد الدخول إليها، ولا يحققها القول بضرورة "تنقية الأجواء السياسية وإزالة مظاهر الاحتقان الشعبي، بما في ذلك إطلاق المعتقلين السياسيين وقضايا الحريات والصحافة، وإشراك المنظمات المدنية في نقاش تطوير النظام السياسي، والنظام الانتخابي"، فحسب، حد ما جاء في رسالة المشترك مؤخرا، لتهيئة الملعب، أو لخلق ظروف مواتية، أو للتمهيد. فاختزال عجيب وتسطيح للأزمة وتبسيط للمشكلة وتهوين لما يحدث، سواء قدم بمبرر حسن النوايا أم بحسن النظر، لا يعبر عن عمق الأزمة وخطورة الوضع، ولا يستوعب تجارب الحوارات، ونتائجها، بقدر ما يمثل هروبا مما يجب -على المشترك- القيام به، أو مؤمل منه، ليس لدى المواطن فحسب، بل لدى قواعد الأحزاب، سواء أولئك المنادين باستعادة الجمهورية والثورة ممن سلبوها، أم القائلين إن حرب 94 حولت مشروع الوحدة إلى غنيمة حرب، والمقصود هنا السلطة والحاكم تحديدا. وتجاهل هكذا وضع وأزمة وشعارات ومطالب وقضايا وأزمات، غيابها أو تجاهلها يضع قيادات الأحزاب تحت علامة استفهام كبيرة، عن مدى تعبيرها عن قواعدها ونبض الشارع والكفاءة في وظيفة الأحزاب كرافعة سياسية لقضايا وتطلعات الناس.

لا بد من إزالة الاحتقان وتنقية الأجواء، نعم، لكن كيف جاءت؟ ومن أوجدها؟ وهل يحتاج طلب لإزالتها؟ أم نصيحة فقط؟

البلد يشهد تحلل نظام منذ فترة، وهو مرشح لاستكمال دورته، بوتيرة أعلى، وشواهده كبيرة وكثيرة، وكأنها أمر مسلم به، حد أن الإشارة إلى فشل النظام لم تعد يقابل رسميا بانزعاج بل تؤخذ كإحدى وسائل الحصول على الدعم، وأمريكا والمانحين قبلوا الوضع، مع الاعتراف بكل مساوئ النظام، خوفا من تحول اليمن إلى مربع يوزع الإرهاب، ورغم عدم جدوى هذا القبول في المحصلة، إلا أنه آخر ما توصل إليه عباقرة الحرب ضد الإرهاب، محكومين بواقعنا ومرارة العراق وأفغانستان.

معلومات إعلامية، لم أقرأ تعليقا عليها، ذكرت مباشرة السعودية بناء سياج حديدي كهربي الكتروني تكلفته تصل إلى حوالي مليارين ونصف دولار على حدودها، مع اليمن، لمنع التسلل والتهريب، أي لاتقاء النتائج، والتفاعلات التي لم تكن بمنأى عن صناعتها. والتكلفة الباهظة، والمباشرة في التنفيذ، مؤشر إلى جدية تتجاوز مرحلة التوقعات بنظر أصحاب الخبرة، والقدرة!

ومحليا يكفي ما قاله نواب الحكم والمعارضة في استجواب نائب رئيس الوزراء، ووزيري الداخلية والدفاع بجلسة البرلمان، مطلع الأسبوع الحالي، عن قتامة الوضع الأمني والانفلات، والفوضى، وحدة التدهور، أضف إليها تطورات الحرب، المتقطعة في صعدة وحرف سفيان، واللامبالاة بالوضع الإنساني للنازحين، وقمع الحراك، وما تعرض له مواطنون أبرياء، في محافظات جنوبية، بسبب أصولهم الشمالية، ومحاولات الاستغلال السياسي لذلك، والفساد والغلاء و... و... وهذا لا يعني عدم الحاجة إلى حوار؛ لكن يعني الحاجة إلى دقة وجدية ووضوح أكثر، وأن ثمة وضعا أهم وأخطر لا يحتمل التجزئة والتأخير، وتتطلب معالجته أكثر من مجرد إزالة احتقان وتنقية أجواء، وأكبر من تهيئة أرض الملعب الذي كان يقال زمان واليمن ليس في هكذا وضع.

كان الزميل سامي غالب، بكل حصافته، قد استوقفه، تحول المشترك إلى معلق على الأحداث، فكيف يمكن أن يفهم هذا الاختزال والتسطيح، والتجاهل لهذا كله، لدى أصحاب المطالب والقضايا، أو لدى أنصار وجماهير الأحزاب ذاتها؟ وهل هذا هو الإنقاذ الذي طالب به الأستاذ الآنسي قبل عامين، في صحيفتي "الخليج" و"الثورة"، التي تحدث عنها الشيخ حميد ذات خطاب انتخابي؟ وأين هذا من شعار: "رئيس من أجل اليمن، لا يمن من أجل الرئيس"؟

يحتاج اليمنيون إلى وقف الحرب، ووقف القمع والتحريض والاعتقال والتعذيب والفساد والمحسوبية والمحاكمات والتهديد والخطف... كما يحتاجون للتعليم والصحة والطريق والقانون والمساواة والأمان...الخ، كأبسط حقوق للحياة والعيش واجب السلطة توفيرها، لكن ليس من أجل الحوار أو الانتخابات.

لنقل إن الحوار ضرورة واقعية، في أي ظرف، لكن على المشترك أولا أن يتحمل مسؤوليته: يشخص الوضع، ويسمي الأسباب، والأسماء، بوضوح. يقول للناس ما مسؤولية الرئيس، وما عليه، وما له، ومدى وكلفة التغيير به، أو بدونه، وبعد 31 سنة حكم هل هو حل أم مشكلة، وكيفية التعامل معه، في الحالتين، ونقاط الاتفاق والخلاف، وتصفير العداد، والموقف من التوريث واحتكار السلطة والثروة والتداول السلمي للسلطة والمواطنة المتساوية واستقلال القضاء واحترام الحقوق والحريات وكرامة المواطن، ومن فشل الدولة... أي أن على المشترك تقديم رؤية وطنية متكاملة وحقيقية للخروج من هذا الوضع وتلافي الكارثة، تتضمن تشخيصا وحلولا وآليات وبدائل، لمخاطبة المواطنين والمواطنات، والعالم، يعرض المشكلة والحل، ويقول: هذا مشروعي وهذه رؤيتي لمواصفات الدولة التي نقصد ونريد، ويسأل المواطن: هل تقفون معها، وتلتفون حولها، وتناضلون من أجل بنائها، ومعا نستعيد الثورة والجمهورية والوحدة والقضاء المستقل والعدالة والحقوق والحريات والمواطنة والأراضي المنهوبة والثروات المسلوبة والمهدرة والمناصب الموزعة بالقرابة والمحسوبية وضرورة الفصل بين المسؤولية والتجارة ورفض احتكار السلطة والثروة... ويفرض معادلة توازن الشعب طرف أساسي فيها. وبعد ذلك فليحاور المشترك السلطة، وسيكون للحوار قيمة ومعنى حقيقي فعلا. وإنجاز الرؤية لا يتطلب وقتا كبيرا، ولا جمعا غفيرا، فالأحزاب مستوعبة للواقع، وتحتاج إلى إرادة، ومبادرة لإخراجها.

مواقف الدكتور ياسين سعيد نعمان وتصريحه مؤخرا (عن أن الحوار يجب أن يحل مشاكل البلاد لا أن يعيد إنتاج السلطة) رسالة ليست للطرف الآخر فقط، ولكن للحلفاء أيضا، ولا تخلو من التنبيه، المسؤولية، القلق، الحسرة! إنما هل تكفي؟ هل تُفهم؟ هل تساعد الآخرين في الوصول إلى مستوى وعي واحد لما يجب؟ أم يؤخذ أنه أجندة ياسين وحزبه، الذي عليه منفردا تسديد فاتورة الوحدة والحرب والانفصال وغياب التنمية والحكم الرشيد وفشل الدولة وضياع الحداثة والتقدمية وربما فاتورة الحالمين أيضا؟ أم أن الحلفاء أو بعضهم يكتفي بإطلاق إشادة بالقول مصحوبة بعبارة: "لكن ... من يقرأ لعريج خطها" للتبرير لا أكثر.

أخرج المشترك نفسه من حرب صعدة، ثم أخرج نفسه من قضية الجنوب والحراك والقضايا التي رفعها في حملة انتخابات الرئاسة، في حين كان مفروضا أن يستمر بنفس مستوى أدائه العالي في انتخابات 2006، باعتباره معارضة، وقضاياه ليست موسمية، وليقتدوا بالرئيس الصالح، الذي يخوض حملة انتخابية مستمرة، من تاريخ وصوله للحكم، حتى اليوم، بدون توقف، ويدافع عن انجازاته، في كل خطاب وتصريح، حتى أنه أعلن تنفيذ أكثر من80% من برنامجه الانتخابي لسبع سنين في عامين فقط! استباقا للانتخابات البرلمانية، بينما على المشترك في أولوية خوض الانتخابات بتخفيف الاحتقان، وتنقية الأجواء، والبلد يقال على شفا كارثة، وعن طريق حوار بلا أدنى ضمانات، وفي ظروف لا تشجع، وأوضاع لا تطمئن، وفقدان ثقة شعبية ملموسة بجدوى الانتخابات في التغيير، وجدوى التعددية، في موازاة ثقافة طاعة ولي الأمر... الخ؛ هذا إذا كان ثمة فرصة للوصول إلى انتخابات فعلا، وما على المشترك سوى مراجعة أقواله وتصريحاته السابقة، والانسجام معها كي يطمئن مواطنيهم على أن السلطة والمعارضة ليستا طرفي بلاء، وأن ثمة من هو أرفق بهم من الآخر.

ما يزال المشترك هو الطرف المعول عليه في المعادلة السياسية القائمة، لتلافي ما يمكن تلافيه، أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والقبول بالمشي جنب الجدار، لا يليق بأحزاب ولا يخدم قضايا، ولا يحفظ مصالح أي كان.

صحيح هناك كلفة، وربما تضحية، وخارطة مصالح وعلاقات، ومخاوف، وتباين بين قوى متعددة، لم تصل إلى مرحلة التحالف، وواقع، وستقف في مواجهة من، وكيف... لكن هذا كله لا يعفي الأحزاب من تحمل مسؤوليتها، ثم لم يعد هناك وقت للتكتيكات المعتادة، والمناورات إياها، أو للصمت والتواري والانتظار، ولا عذر له، ولا مقبول أن يكون مطلب المشترك، وفي العهد الجمهوري أدنى من مطلب أحرار اليمن في الأربعينيات، الذين قالوا للأمام حينها، أيام الملكية: أنت إمام، لكن أولادك وإخوانك لا يتولون المناصب العامة ولا يمارسون التجارة.

الفضلي...

مديريات المحافظتين من قبل عناصر تخريبية خارجة على النظام والقانون وما تقوم به من اعتداءات على النقاط الأمنية وأفراد الأمن وأعمال التقطع ونهب ممتلكات المواطنين وتعريض حياتهم للخطر والقتل".

وحملت اللجنة الأمنية العليا تلك العناصر التخريبية -بحسب المركز الإعلامي- المسؤولية عن تلك التصعيدات والأعمال الاستفزازية التي تتنافى جملة وتفصيلا مع الدستور والنظام والقانون.

واتخذت اللجنة جملة من القرارات والإجراءات

الكفيلة بتثبيت الأمن والاستقرار وردع كل القوى الخارجة على الدستور والنظام.

وأكدت اللجنة الأمنية العليا ضرورة قيام اللجان الأمنية في المحافظات بمسؤولياتها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على دعائم الأمن والاستقرار وعلى حياة المواطنين والسكينة العامة في المجتمع والتصدي لأية أعمال خارجة على النظام والقانون.

مقتل...

عن أية ضحايا. ويقع مقر المؤتمر في ساحة الشهداء ووقع الانفجار مقتل في المنطقة التي تفصل مقر المؤتمر عن مقر تجمع الاصلاح.

وكان حزب المؤتمر استولى على مقر إدارة ساحة الشهداء عقب حرب 1994، وحولها إلى مقر لحزبه، فيما استولى حزب الاصلاح على النادي الليلي وحوله إلى مقر لفرعه في أبين.

توفيق...

واعتبر ما ورد على لسان الوزير: "كلام يقوله الخاطفون لتضليل الرأي العام".

وكان وزير الداخلية في رده على أسئلة أعضاء مجلس النواب، الاثنين الماضي، بشأن تطورات قضية اختطاف رجل الأعمال عبدالملك الخامري من شارع حدة بأمانة العصمة، قال إن القضية متعلقة بتجارة الزئبق وأن القضية شهدت جريمة قتل ثم لجأ الطرفان إلى التحكيم وصدر حكم لصالح "بني ضبيان". إفادة الوزير لم ترق لكثيرين من متابعي القضية، باعتبارها تفصح عن سر تراخي الأجهزة الأمنية من ملاحقة الخاطفين..

ونوه الخامري بتفاعل أعضاء في مجلس النواب: "لا يزال هناك برلمانيون ومواطنون يطالبون الدولة والجهات الأمنية بأن تتحمل مسؤوليتها من أجل تأمين المواطنين واستقرارهم". محذراً من استمرار الانفلات الأمني وانعكاساته على مستقبل البلد.

وإذ أشار إلى أن الخاطفين تجرؤوا على تنفيذ جريمتهم داخل العاصمة لأنهم يعرفون أنهم في أمان، قال الخامري: "حتى الآن لم نفقد الأمل بأن تقوم وزارة الداخلية بواجبها وتلقي القبض عليهم لنيل جزائهم العادل وأن نكون أمام القانون متساوين".

وحول التواصل مع أخيه المختطف قال: "لا يوجد إلى الآن أي تواصل".

إلى ذلك دان بيان للمجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين اختطاف عبدالملك الخامري من قبل مجموعة مسلحة من "بني ضبيان" من منطقة حدة. وقال البيان إن استمرار أعمال الاختطافات بصورة مقلقة لرجال الأعمال والسياح والأجانب المقيمين في اليمن تسببت في تعميق مخاوف الشركات والمستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب في والاستثمار في البلاد، خوفا من هذه الظواهر التي رفعت من معدل مخاطر الاستثمار.

ودعا البيان السلطات إلى اتخاذ الإجراءات وفقا لمسؤولياتها الدستورية، وأن تضع حدا لمثل هذه الجرائم المخلة بأمن المواطنين وأمن البلاد وأمن المقيمين فيها والقادمين إليها.

وكانت الأجهزة الأمنية قد أعلنت، الأسبوع الماضي، أنها اعتقلت 17 شخصاً من مديرية "بني ضبيان"، وأن وزارة الداخلية، وجهت عقب وقوع الجريمة بإغلاق كل المنافذ المؤدية إلى "بني ضبيان"، وفرض حصار أمني عليها، إلى أن يتم الإفراج عن المواطن المختطف، وأن الأجهزة الأمنية أغلقت المنافذ إلى المديرية وفرضت طوقا أمنيا عليها لإجبار الخاطفين على إطلاق سراح المواطن الخامري. لكن المرصد اليمني لحقوق الإنسان كشف، أمس، في بيان أن معظم من تم اعتقالهم ليس لهم أي صلة باختطاف عبدالملك الخامري، وأن معظمهم من محافظتي صنعاء ومأرب، ويعاني البعض منهم من أمراض نفسية وإعاقات.

استخدام...

نقطة تفتيش نصبها الحوثيون قبل 6 أشهر في أطراف مديرية الغيل.

وأضافت أن هذا الهجوم تزامن مع هجومين آخرين ضد أتباع الحوثي، أحدهما في مديرية المطمة واللآخر في مديرية الزاهر.

وأوضحت أن الهجمات الثلاث تطورت إلى مواجهات مسلحة عنيفة.

وكانت قبائل دهم في الجوف أعلنت وقوفها إلى جانب الدولة وقواتها المسلحة للتصدي لمن وصفتهم بـ"الفئة المارقة التي تجمعت فيها مصالح القتلة وقطاع الطريق تحت راية ما يسمى بالحوثية".

وقالت، في بيان صدر أمس عن التحالف الموسع لأبناء قبائل دهم، إن المحافظة تجرعت الويلات بسبب أتباع الحوثي، وأن شرها امتد إلى أغلب المديريات بالقتل والإغارة وإثارة الفتنة وخنق حركة المواطنين بنصب النقاط المسلحة في الطرق العامة، وأن هذه الممارسات وضعت الناس أمام خيارات صعبة أخفها خوض الحرب.

وقال البيان إن هذه دفعت قبائل دهم إلى توحيد صفها لمواجهة العدوان إلى جانب الدولة بقيادة المسؤولين فيها ومدراء المديريات وقادة الأمن.

واندلعت المواجهات الأخيرة بعد تنسيق بين السلطة المحلية ومشايخ من قبائل المحافظة.

وقال شايف درهم المحبوبي، مدير مديرية الغيل لـ"النداء"، إن المواجهات بين قبائل دهم والحوثيين تأتي على خلفية قيام الأخيرين بنصب نقطة تفتيش في مدخل المديرية. وأضاف أن السلطة المحلية حاولت ثني الحوثيين وحثهم على إزالة نقطة التفتيش، ولكن دون جدوى. وإذ أفاد بأن قوات الأمن لم تتدخل منذ بدء المواجهات، أكد أن المقاتلين من أبناء قبائل دهم سيواصلون القتال إلى أن يزيلوا نقطة التفتيش أو أن يهلكوا.

وعن الخسائر التي خلفتها المواجهات، قال المحبوبي، الذي تحدث للصحيفة، مساء أمس، وهو على مقربة من ساحة المواجهات: "وصلتنا أخبار عن ضحايا سقطوا في صفوف الحوثيين في مديرية الغيل. قبل أن يضيف بأن المواجهات في مديرية الزاهر خلفت حتى الآن 3 قتلى.

طبقاً للمصادر فإن مديرية الزاهر شهدت مواجهات عنيفة بين أتباع الحوثي المتمركزين في عدد من منازل المديرية، وبين ملاك المنازل وأتباعهم.

وقالت إن مسلحين من آل الضمين، اشتبكوا مع أتباع الحوثي بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، لاسترداد منازلهم الخاضعة، منذ الأحد الماضي، لأتباع الحوثي.

وفيما تتضارب الأنباء عن عدد الذين سقطوا في المواجهات، أكدت معلومات أن المسلحين استردوا منزلين من 5 منازل في قبضة الحوثيين.

محمد الحسن الضمين، أحد ملاك المنازل التي سيطر عليها الحوثيون، قال في اتصال هاتفي مع "النداء": "كنا في العاصمة عندما بلغنا خبر الاستيلاء على منزلنا في الجوف، وقد حاولنا التفاوض مع الحوثيين، ولكن دون جدوى، وما نقوم به الآن هو دفاع عن أملاكنا وأعراضنا وسوف نطردهم من المنازل".

من جهه أخرى اتهم عبدالملك الحوثي خالد الشريف رئيس اللجنة العليا للانتخابات بالوقوف وراء المواجهات في الجوف. وقال في بلاغ صحفي إن الأعمال الإجرامية في الجوف من اغتيالات وغيرها ترتكبها ميليشيات خالد الشريف. وأضاف أن تلك الميليشيات وزعت أموالاً وأسلحة من أجل استهداف المواطنين ونصب كمائن ودعمها بتعزيزات عسكرية قدمت من خارج المحافظة.

وإلى المعارك الدائرة في مديريتي الزاهر والغيل، شهدت مديرية ثالثة هي مديرية المطمة مواجهات بين الحوثيين ومجاميع من قبيلة دهم. بعد أن اتهموا الحوثيين بالسعي للسيطرة على المجمع الحكومي في المديرية

وعلمت "النداء" من مصادر محلية أن الهجمات الأخيرة جرى التنسيق لها مع المجلس المحلي للمحافظة وقيادة الأجهزة الأمنية.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

شيئاً فشيئاً، تقارب فاتورة سفك الدماء في كينيا تاريخ الاستيفاء

بقلم: جيفري جيتلمين

نيروبي، كينيا " المغلف من فضلك" كانت هذه العبارة على كل شفة ولسان في كينيا.

منذ بدء أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في السنة الفائتة، والتي أودت بحياة ما يفوق الألف شخص وهددت بدفع البلاد التي كانت تتمتع بمستقبل واعد في السابق، إلى حافة الخراب، كان سكان كينيا في انتظار سماع أسماء الأشخاص الذين خططوا لسفك الدماء والذين سيدفعون ثمن ما حصل.

حققت لجنة كينية في أعمال العنف التي اندلعت في تشرين الأول (أكتوبر) وتوصلت إلى لائحة ضمّت أسماء المشتبه بهم الأساسيين، ويعتقد الكثيرون أن هذه اللائحة تتضمن أسماء البعض من الرجال الأبرز في البلاد. وتواجدت لائحة الأسماء هذه داخل مغلف ورقي ومربّع وبني اللون ومختوم (والغريب أنه ملفوف بشريط أبيض اللون) تم تسليمه إلى كوفي أنان، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة الذي اضطلع بدور صانع السلام.

لقد قطع السياسيون في كينيا على أنان عهداً بإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المشتبه بهم هنا، وسيضعون حداً بالتالي لثقافة الفرار من العقاب الشائعة في تلك البلاد، والتي تغذي سفك الدماء الإثني والسياسي الذي يقلب حياة سكان كينيا في كل انتخابات تقريباً رأساً على عقب.

ولكن شيئاً لم يحصل حتى الآن. فقد رفض القادة في كينيا إنشاء المحكمة بسبب بنود جدول أعمالهم السياسية التنافسية وفكرة محاكمة أمثالهم.

لهذا السبب، ضاعف أنان جهوده في الآونة الأخيرة. وأرسل المغلف الذي يحتوي على أسماء المشتبه بهم إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي التي أشارت مؤخراً إلى رغبتها في التدخل في حال عجز القادة في كينيا عن الاضطلاع بدورهم.

وعنونت صحيفة "دايلي نايشون"، وهي الأبرز في كينيا: "كينيا محاصرة" و"أنان خدعنا".

أما مجلس الوزراء الكيني الكثير الأعضاء (يضم أكثر من ٦٠ وزيراً ومساعد وزير) فقد دعا إلى عقد جلسة طارئة للنظر في الخطوات التالية. ولكنه اصطدم مجدداً بحائط مسدود.

وأمام الحكومة ثلاثة خيارات بشكل أساسي: تملّق البرلمان المتمرّد ليوافق على إنشاء المحكمة الخاصة؛ أو إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية التي سبق أن تعرضت للانتقاد لأنها تصوب تركيزها على أفريقيا؛ أو تجاوز البرلمان وإنشاء فرع خاص من السلطة القضائية في كينيا التي تتمتع بمصداقية تقل "عن مستوى البحر"، وذلك استناداً إلى أقوال مسؤول في مجال حقوق الإنسان.

إن المدافعين عن حقوق الإنسان يحثون الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة بسرعة.

وقال ماينا كياي، وهو مسؤول حكومي سابق في مجال حقوق الإنسان، "إن لم نتعامل مع مسألة الفرار من العقاب التي تعود إلى الانتخابات الأخيرة، ستكون الأعمال التي ترافق الانتخابات المقبلة رهيبة".

ويتابع كياي قائلاً إن العصابات الإثنية تستعد في أرجاء البلاد، وهذه المرة ستحمل السلاح ولن تكتفي بالخناجر. كما يقول إنه في حال امتنعت الحكومة عن معاقبة المذنبين على جرائم القتل التي حصلت في السنة الفائتة والتي اشتملت على جرح الشيوخ وحرق الأطفال حتى الموت، في المرة المقبلة التي تحصل فيها انتخابات متنازع على نتائجها – ويعتقد أن هذا السيناريو سيحصل فعلاً – سيملك الناس الجرأة على إثارة الفوضى والدمار مجدداً.

وعلّق مشيراً إلى الحالة الطبيعية التي عادت إلى كينيا بعد انتهاء الانتخابات، "لم يحل السلام، بل إنه مجرد وقف لإطلاق النار".

لا تزال كينيا تصارع المشاكل التي تعود إلى عقود من الزمن وأزمة المحكمة مرفقة بالدعوة إلى التغيير ويتضمن إصلاح الأراضي والإصلاح الانتخابي والمؤسساتي. أما حكومة الائتلاف الكبير المزعومة التي تعثرت بعد الانتخابات المتنازع على نتائجها، فكان من المفترض أن تحل هذه المسائل. حتى الآن، لم تتمكن من حل أي مشكلة منها.

غير أن المحكمة لا تزال المسألة الحساسة بامتياز. في شباط (فبراير)، رفض البرلمان الموافقة على مشروع قانون يقضي بإنشاء المحكمة الكينية الخاصة التي ستحاكم مرتكبي أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات. وفي الأيام الأخيرة، أشار المشرعون إلى أن الأصوات كلها لم تكن موجودة. ولا شيء من ذلك أثار دهشة المسؤولين في مجال حقوق الإنسان.

ويقول فيكتور كاماو، وهو محام في اللجنة الوطنية الكينية حول حقوق الإنسان، "إن تركنا هذه المسألة في يد البرلمان – وأقول ذلك باسمي لا باسم المنظمة التي أمثلها – لن يوافق على إنشاء المحكمة ما لم يكن متأكداً من أنها لن تقدم النتائج المرجوة"

لماذا؟

أجاب قائلاً، "لأن الكثيرين من القتلة هم جزء من الحكومة".

لم يتم الكشف بعد عن الأسماء المتواجدة في المغلف على العلن. ولكن الكينيين يشكون ببعض الأسماء.

ويقول عدد من الديبلوماسيين الغربيين والمسؤولين في مجال حقوق الإنسان إن اسمَي وزير المالية أوهورو كينياتا، وهو ابن الرئيس المؤسس لكينيا، ووزير الزراعة ويليام روتو يندرجان في هذه اللائحة، ويشتبه بإنشائهما فرق الموت. ينتمي الرجلان إلى مجموعتين إثنيتين مختلفتين وينضمان إلى أطراف سياسية متنافسة. ينتمي كينياتا إلى قبيلة كيكويو وإلى حزب الرئيس، في حين ينتمي روتو إلى قبيلة كالينجين وتسلّق سريعاً سلّم الحركة المعارضة الرئيسية.

وقد يعود السبب وراء الشلل الحاصل حول المحكمة إلى الطرفين للمرة الأولى ويملك كلاهما المصلحة الراسخة ذاتها: مواصلة الفرار من العقاب.

ولكن هذا الحديث عن المنظمين والمخططين والواقفين وراء أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات يطرح سؤالاً هاماً: إلى أي حد كانت هذه الأعمال منظمة؟

في الأيام التي أعقبت الانتخابات في كانون الأول (ديسمبر) من العام ٢٠٠٧ والتي تم فيها الكشف عن فوز الرئيس الحالي، موايّ كيباكي، على رايلا أودينغا، وهو قائد المعارضة الذي يشغل الآن منصب رئيس الوزراء، اجتاحت العصابات المتنافسة شوارع كينيا الفقيرة، ومنحدرات التلال وأرجاء البلدات المختلفة. في البدء، بدا وكأن الكثير من أعمال العنف هذه جاءت وليدة الغضب العفوي المتجذر في الصفوف الإثنية، ولكن لدى النظر ملياً في المسألة، بدا وكأن البعض منها كان منظماً، على الأقل من قبل القادة المحليين وكبار السن في القرى.

ولكن النقطة التي يحيط بها الشك استناداً إلى أقوال المحللين هنا، تكمن في مدى التورط المباشر لكبار السياسيين في أعمال العنف هذه.

يقول عبدالله بوجرا، وهو عالم اجتماعي كيني، "أظن أن عدداً من أعمال العنف كان عفوياً. عندما بدأت أعمال العنف، كانت عفوية. ولكنها تحولت إلى أعمال عنف منظمة في وقت لاحق".

ولكن بوجرا يعلّق قائلاً، "لم يتوقع أياً من القادة انفجار أعمال العنف على هذا النطاق الواسع".

كما يساور الكثيرون بعض المخاوف في ما يتعلق بوقوع سفك دماء إضافي. ويخشى البعض أن تطلب الشخصيات البارزة التي ستمثل أمام المحكمة، من التابعين لها باستئناف عمليات القتل.

يقول جورج واشيرا، وهو داع للسلام في نيروبي، عاصمة كينيا، التالي، "لدينا تاريخ حافل بالسياسيين الذين يقومون بتعبئة المجتمعات الإثنية عندما يشعرون بالتهديد."

ويتابع قائلاً، "ولكن علينا المخاطرة بذلك. في لحظة من اللحظات، علينا اتخاذ موقف حازم وإعادة ترسيخ حكم القانون."

أو كما يقول عدد من سكان كينيا، عليهم ترسيخ حكم القانون للمرة الأولى.

© c.2009 New York Times News Service

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

هل حان وقت إعادة إنتاج الوحدة 2-2

لا يمكن إنكار أن العرى التي راهن رواد النهج الوحدوي عليها كأساس لقيام الوحدة قد تفتت أغلبها، وما تبقى مشكوك في هويته الوحدوية وقدرة تكيفه مع مستجدات ما بعد الوحدة والاحتراب، وأرتكاسات الحلم الطوباوي، وإفرازات الواقع ما بعد وحدوي، الشائهة... كل ذلك يحيلنا إلى تفكير جاد يدعو إلى إعادة إنتاج الوحدة، قافزا ومتحديا لدعوات أثبت الواقع عدم جدواها، من مثل دعوة السلطة في إطار تعبئتها الشعبية القبيحة: حماية الوحدة بالدم، غافلة عنوة عن أن الدم الذي تدعو إلى سفحه دم يمني، يجب صيانته، تبعا لإيمانها الوحدوي! أو الدعوة التي تقول بإصلاح مسار الوحدة، وأخرى أقرب إلى الاعتباط تطالب السلطة، التي هي طرف فيما يحدث، باتخاذ إجراءات سحرية لحل الأزمة كما توصفها، ورابعة، وخامسة، تدعو لحلول إدارية داخل البنى السياسية والجغرافية القائمة والمتهالكة. إحدى الدعوات فنتازية تقول للموجوع: لا تتألم، لا تصرخ، ولا تبدي حراكا! وكأنما على منوال: لا صوت يعلو على صوت الثورة أو الحزب أو المعركة، وتحته مورس كل صنوف القمع والانتهاك والتعذيب.

لذا، وحتى يستقيم الأمر ليمن موحد، ووطن مبتغى للجميع، بمواطنة متساوية، ومحاصصة عادلة في مشمول الأصول المعنوية والمادية لجميع أفراده، يجب إعادة إنتاج الوحدة على أساس مغاير لما سبق وحدث، وانتهاج قطيعة مع المقولات الجاهزة التي نظّرت للفكر الوحدوي، والدفع بمسارات سياسية واقتصادية وثقافية ضدا على وحدة الـ18 سنة ونيف، والبدء من نقطة لا يعينها السياسيون فقط، ولا مصالح مراكز القوى، سواء قبلية أم حزبية إلى آخره؛ نقطة مسار تتوخى التنمية والتحديث و(يشدد عليه) التطوير... وحديثنا ممتد.

وظيفة شاغرة

منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن وجود وظيفة سائق شاغرة في برنامج "الحماية القانونية للنساء والأطفال ضحايا العنف". ويشترط في المتقدمين إليها توفر التالي:

- خبرة في القيادة على الخطوط الطويلة والمناطق الجلية الوعرة.
- خبرة في صيانة السيارات.

يرجى من المتقدمين تسليم السير الذاتية مع صور الوثائق (شهادات خبرة، إخلاء طرف من مكان العمل السابق) إلى عنوان المنتدى، في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ نشر الإعلان.

تلفون: 9671211937. فاكس: 9671212432.

بريد الإلكتروني : saf@y.net.ye. صندوق بريد: 14446.

المحرر: ياسر الميماسي
ymayasi@yahoo.com

الاربعاء 7 شعبان 1430هـ الموافق 29 يوليو 2009 العدد (200)
Wed. 7/8/1430 - 29 July 2009

تقرير رسمي يؤكد تلوث شحنة بنزين مستوردة بمادة الـ"إم. تي. بي. إي"

أكدت نتائج التحقيقات التي أجرتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات المعنية، صحة البلاغ الذي وصل إليها عن تلوث شحنة مادة البنزين المستوردة أواخر ابريل الماضي من قبل شركة مصافي عدن بمادة الـ"إم. تي. بي. إي" المحظور استخدامها في اليمن والعديد من بلدان العالم، نظراً لخطورتها على البيئة.

وذكر تقرير صادر عن الهيئة، نشرته وكالة "سبأ"، أن التحقيق في هذا القضية جاء إثر تلقي الهيئة بلاغا أواخر مايو الماضي بشأن تلوث مادة البنزين في عدد من المحافظات، حيث تم تشكيل فريق مشترك من الجهات ذات العلاقة (الهيئة، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، جهاز الأمن القومي، خبير متخصص من مصافي مأرب) للقيام بدراسة كافة الأوليات المتوفرة واستكمال جميع الوثائق المتعلقة بالموضوع، والنزول الميداني، وتحديد مصدر البنزين الملوث، وأسبابه والمسؤول عنه، إلى جانب قيام الفريق بحصر كافة الأضرار الناجمة من ذلك، سواء التي لحقت بالمال العام أم الخاص وغيرها، ورفع تقرير تفصيلي معزز بكافة الوثائق، خاصة بعد أن تأكد للهيئة صحة البلاغ.

وأشار التقرير إلى أن الهيئة قامت بدراسة الوثائق التي حصلت عليها ونفذت نزولاً ميدانياً إلى عدد من المنشآت ذات العلاقة مستعينة بخبير متخصص وقيامها بأخذ عينات متعددة من تلك الشحنة لفحصها وقد بينت النتائج تلوث مادة البنزين.

وأكد التقرير أنه "ورغم أن مصافي عدن ظلت تؤكد لشركة النفط اليمنية سلامة البنزين الذي تشتكي منه شركة النفط وأنه مطابق للمواصفات العالمية، إلا أن الدراسة التي أجراها الفريق المكلف من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أكدت أن شركة مصافي عدن استوردت في 25 ابريل شحنة من البنزين الخالي من الرصاص (رقم أوكتني عال 91) من الشركة الكويتية المستقلة (TPG) بما يعادل مليارين وستمائة مليون ريال".

وبيَّن التقرير وجود العديد من المخالفات والملاحظات أثناء تنفيذ إجراءات المناقصة والتوريد، منها قيام شركة مصافي عدن بإعداد مواصفات خاصة لشحنة البنزين المذكورة تختلف عن مواصفات شحنات البنزين التي تم استيرادها سابقا ولم تحدث نتيجة عنها أية إشكاليات، بالإضافة إلى قيام المصفاة بإضافة 1 بالمائة من الأكسجين إلى مادة البنزين المستورد لأول مرة دون القيام بالدراسات الفنية المسبقة، وقيام شركة المصافي بالشراء من شركات وسيطة تعمل في مجال بيع وشراء المشتقات النفطية، وليس من المصدر الأساسي المتمثل في الشركات والمصافي التابعة للدول المنتجة للنفط، وذلك بالمخالفة لمبدأ اقتصادية الشراء، مما يحمل الخزينة العامة عبء عمولة وأرباح الشركات الوسيطة.

وقال التقرير: "ومن خلال فحص ومراجعة الوثائق الخاصة بالشحنة تبين عدم تحديد مصدر الشحنة أو البلد المنتج لها، وعدم تعميد وثائق الشراء من قبل الغرفة التجارية والسفارة اليمنية بغرض التحقق من صحة وسلامة الوثائق، وخاصة شهادة الشركة الفاحصة وبوليصة الشحن وقائمة التعبئة، وعدم توضيح مكونات مادة الاكسجنيت في شهادة الشركة الوسيطة الفاحصة لكل عنصر على حدة، حيث تم الاكتفاء بأن مادة الاكسجنيت نسبتها 10.38%، خاصة في ظل عدم إمكانية فحص تلك المادة في شركة المصافي، وهو الأمر الذي يعني عدم توفير أبسط التجهيزات الفنية لغرض فحص ومطابقة ما تم استلامه مع ما تم الاتفاق عليه".

وأضاف أن الفريق المشترك أكد احتواء مادة البنزين الملوث على مادة الـ"إم. تي. بي. إي"، وهي المادة التي حظرت دراسات استخدامها في اليمن نظراً لخطورتها على البيئة، خاصة أنه تم وقف استخدام تلك المادة في كثير من بلدان العالم، لسميتها العالية وعدم تحللها، كما أنها تجعل الماء غير قابل للشرب ولو بتركيزات ضئيلة (20 – 40 جزءا في المليار جزء)، مما جعل الكثير من المصافي تعمل على تحويل وحدات إنتاجها لإنتاج مواد أخرى، ولا يوجد اليوم على المستوى العالمي من يطرح تلك المادة كبديل للرصاص.

وتابع التقرير أن أدنى تسرب لهذه المادة قد يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والجوفية، حيث أن جزءاً واحدا من المادة يلوث عشرين مليار جزء من الماء ويجعل رائحته منفرة وغير صالح للشرب، ولم تعد تستخدم في البنزين خاصة في الدول التي تعتمد في الشرب على المياه السطحية والجوفية.

وأردف التقرير قائلاً إن الهيئة كلفت فريقا آخر للقيام بدراسة الأضرار الصحية الناجمة عن مادة البنزين الملوثة، وذلك في ضوء مذكرة رفعها مدير منشأة الصباحة النفطية في التاسع من يونيو الماضي إلى مدير دائرة الشؤون التجارية بشركة النفط، مبينا أن فريق الهيئة تأكد بعد النزول الميداني إلى المنشأة من صحة ما تم رفعه من قبل مدير المنشأة، وخلص الفريق في دراسته إلى تحميل مصافي عدن كامل المسؤولية عن تلوث مادة البنزين التي نزلت إلى السوق خلال مايو الماضي وكافة الآثار والخسائر الصحية والمادية والبيئية المترتبة عليه.

وأشار إلى أن الهيئة تواصل التحقيقات لاستكمال ملف القضية والرفع بها إلى الجهات القضائية.

وفيما يتعلق بقضية المازوت المستورد من السعودية، أكد التقرير أن تحريات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بشأن قضية البيتومين المستورد من المملكة العربية السعودية، والتي تستخدم كوقود لأفران مصانع الأسمنت، كشفت الكثير من التلاعب والتحايل ومواطن الخلل.

وقال التقرير: "أظهرت نتائج التحريات أن هذه المادة قد تم إدخالها إلى البلاد باسم عدد من التجار وملاك القاطرات وبيعها داخل البلاد على أنها مازوت، ويتم إصدار فواتير ثمن هذه المادة بأسماء يمنيين من محلات بيع العوازل السعودية، وتخرج تارة باسم بيتومين، وأحيانا باسم زيت بيتومين، وتارة باسم زيوت مستخدمة، وتدخل البلاد على أنها مازوت، ويبرر من تدخل هذه المادة بأسمائهم هذا المسلك بكون السعودية تدعم أسعار المازوت داخليا ولا تسمح بخروجه من أرضيها".

وأضاف أن مجلس النواب كان أوصى عند مناقشته وإقراره للموازنة العامة للدولة للعام 2009 بعدم السماح بدخول مادة البيتومين واستخدامها في البلاد، لما لها من أضرار صحية وبيئية واقتصادية. وقام وزير المالية بتنفيذ هذه التوصية، حيث كلف رئيس مصلحة الجمارك بالتعميم إلى جميع المنافذ بعدم السماح بدخول هذه المادة إلى البلاد. غير أن فرع هيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة بجمرك منفذ الطوال يفتقر إلى المختبرات الفنية وغيرها من المقومات الأساسية، مما سهل استمرار دخول هذه المادة.

ولفت التقرير إلى أنه في أواخر أبريل الماضي حاول أحد التجار إدخال 35 قاطرة (صهريجا) محملة بمادة البيتومين ورفضت إدارة جمرك الطوال جمركتها وإدخالها إلى البلاد/ كون تصديرها في الأوراق تم باسم بيتومين وأخذت إدارة الجمرك عينة منها لفحصها في إحدى المصافي، فكانت النتيجة عدم سلامة العينة وعدم صلاحيتها كوقود للأفران، وعندها طلب التاجر السماح بإدخال القاطرات إلى ميناء الصليف ليتم إعادة تصديرها عبر الميناء، فوافقت رئاسة مصلحة الجمارك على طلبه، وقام بإدخال القاطرات، إلا أنه وحتى الآن لم يتم إعادة التصدير، وبقيت المادة في الميناء، حيث يطالب التاجر عددا من الجهات بالسماح له بإدخالها إلى البلاد على أنها مازوت.

وبحسب التقرير قامت الهيئة بفتح تحقيق شامل في القضية، وما تزال تستكمل تحقيقاتها حاليا تمهيدا لإحالة ملف القضية إلى القضاء.

اليمن في المرتبة 164 من بين 192 دولة في الخدمات الإلكترونية الإجرائية

دراسة: نمو المستوى التكنولوجي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في اليمن

أوضحت دراسة أن تدني تكنولوجيا المعلومات في اليمن أثر في الاقتصاد المحلي. مؤكدة ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي كمحرك أساس لقطاع تكنولوجيا المعلومات وغيره من القطاعات، من خلال زيادة الموازنة السنوية لهذا المجال وإنشاء صندوق لدعم وتمويل البحث العلمي. وطالبت الدراسة بضرورة توطين تكنولوجيا المعلومات في اليمن لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولفتت الدراسة، التي أعدها حميد صغير الريمي، نائب عميد كلية علوم وهندسة الحاسوب بجامعة الحديدة، إلى ضرورة تشجيع القطاعين الحكومي والخاص لإدخال تكنولوجيا المعلومات في أتمتة أعمالها، لما لذلك من دور في رفع جودة الإنتاج وخفض التكلفة والحد من البطالة.

وبيَّنت أن نمو المستوى التكنولوجي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، مما يعني الزيادة في فرص العمل والحد من البطالة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وحسب الدارسة فإن اليمن صنفت، وفقا لأحدث مسح صادر عن الأمم المتحدة، ضمن الدول المتأخرة في مجال الخدمات الإلكترونية الإجرائية، حيث حلت في المرتبة 164 من بين 192 دولة (الأعضاء في الأمم المتحدة) ضمن مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية 2008، بتراجع عشر مراتب عن العام 2005.

وأشارت الدراسة إلى أن ضعف المستوى التكنولوجي وضعف نموه يسبب ارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد وضعف النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى هجرة العقول وزيادة في المديونية وهذا كله يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي، مما يؤدي إلى عدم القدرة على التنمية الاجتماعية والإنسانية، ويرافق ذلك حدوث الكثير من الاضطرابات والمشاكل.

وأوضحت أن الاقتصاد اليمني أمامه تحديات كثيرة في اندماجه بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، خاصة اندماجه مع اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولن يستطيع مواجهة هذه التحديات ما لم تُتخذ سياسات نحو تأهيل العمالة اليمنية، والسعي إلى ترجمة هذه السياسات إلى برامج حقيقية تعمل على تأهيل الكادر البشري الذي يعد الثروة الحقيقية للشعب.

وقالت: "إن العمالة المؤهلة وفق متطلبات العصر من أهم متطلبات النمو الاقتصادي. واليوم نعيش عصر تكنولوجيا المعلومات، التي أصبحت وسيلة أساسية في تطوير وتنمية مختلف القطاعات. وتشير جميع الدراسات المتعلقة بالتنمية البشرية إلى أن متطلبات العصر الراهن من العمالة هي تلك العمالة المتقنة لتكنولوجيا المعلومات".

وحثت الدراسة على ضرورة توطين تكنولوجيا المعلومات لتحقيق التنمية، مبينة أن توطين تكنولوجيا هو نقل هذه التكنولوجيا حتى يتمكن المختصون المحليون من فهم عمليات الإنتاج ومواصفات المواد المستعملة مع المقدرة على تطويرها وتحسينها وبناء على تجارب دول كثيرة مثل ماليزيا والهند ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وأكدت أن توطين تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يتم من خلال وضع التشريعات القانونية المناسبة.

كما يتطلب توطين التكنولوجيا -حسب الدراسة- إنشاء البنية التحتية اللازمة، المتمثلة في العناصر الثلاثة المكونة لتكنولوجيا المعلومات، وهي: شبكة الاتصالات، العتاد، البرمجة (المحتوى).

وأوصت الدراسة بتوجيه الطاقات وتوظيف الإمكانيات لاستغلال الثروة البشرية في إحداث تنمية شاملة، للخروج من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد اليمني.

وطالبت بتأهيل العمالة اليمنية تأهيلا يلبي متطلبات السوق الخليجية والعالمية، والعمل على تشييد المزيد من الكليات التقنية والمتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وكذا كليات المجتمع، وتوفير متطلبات البنى التحتية لهذه الكليات، وتشجيع ودعم الشباب للالتحاق بهذا النوع من العلوم العصرية، والاهتمام بالبحث العلمي في سبيل إرساء قواعد اقتصادية جديدة تلبي الغايات المنشودة منها. ولفتت إلى ضرورة تفعيل دور مدينة التكنولوجيا وإنشاء المزيد من المدن.

الجهات المانحة تتعهد بدعم برامج الأمن الغذائي في اليمن

جددت المفوضية الأوربية والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة واليابان ودولة الإمارات العربية المتحدة، تعهدها بتقديم كافة أوجه الدعم المتاح لدعم برامج الأمن الغذائي في اليمن لترسيخ أسس شراكة فاعلة بين اليمن والمانحين في هذا الجانب. جاء ذلك في اجتماع موسع عقد الاثنين بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وأكد محمد الحاوري، وكيل الوزارة لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، في تصريح صحفي، أن ثمة توجهات مشتركة لدى اليمن وشركائها في التنمية، من دول ومنظمات مانحة، لتعزيز الشراكة القائمة بهدف حشد الموارد اللازمة لدعم الجهود اليمنية الحثيثة الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وبين أنه تم خلال الاجتماع التوافق على تعزيز دور وإسهامات المانحين، من خلال تقديم الإعانات النقدية والسلع الغذائية المباشرة للفئات الفقيرة والتعاون في تنفيذ المشاريع كثيفة العمالة المرتكزة على مبدأ "الغذاء مقابل العمل" ودعم الإنتاج الزراعي والبناء المؤسسي والبشري.

من جهته أشار نبيل علي شيبان، رئيس وحدة تنسيق المساعدات الخارجية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، في تصريح مماثل، إلى أنه تم الاتفاق بين الحكومة اليمنية والمانحين على تشكيل لجنة تسيير حكومية عليا للأمن الغذائي برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي، عبدالكريم الأرحبي، إلى جانب تشكيل مجموعة تنسيق بين الحكومة والمانحين في مجال الأمن الغذائي، وسكرتارية فنية بوزارة التخطيط تضم خبرات محلية ودولية.

ولفت إلى أن ثمة جهودا تبذل حاليا لاستكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في اليمن من قبل فريق مشترك يمثل الحكومة اليمنية والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (إيه. إف. بي. آر. آي)، مشيراً إلى أن الحكومة الألمانية ممثلة بالوكالة الألمانية للتعاون الفني (جي. تي. زد) خصصت 7 ملايين يورو لإعداد الاستراتيجية وفق أفضل الممارسات العالمية.

النظر في تمديد فترة المعالجة الكيميائية

بقلم: أندرو بولاك

من المحتمل أن تقوم التكهّنات الأحدث عهداً حول السرطان على تمديد فترة المعالجة الكيميائيّة.

يتّجه الأطبّاء والشركات الصيدلانيّة إلى معالجة المصابين بالسرطان بالأدوية بصورة مستمرّة، حتى عندما لا يحتاجون إليها حاجةً ماسّة. تشكّل هذه الممارسة تحوّلاً عن الممارسات التقليديّة القائمة على إيقاف العلاج متى تمّ القضاء على الورم السرطاني، واستئنافه في حال ازداد سوءاً.

وتحمل هذه الاستراتيجيّة تسمية علاج الصيانة – في ما يذكّر بالصيانة الدوريّة للسيّارات، التي تهدف إلى تجنيبها الإصابة بالأعطال. ويقول الأطبّاء إنّه من شأن هذا العلاج تمديد فترة التحكّم بالأورام، ما يساعد على تحويل السرطان إلى مرض مزمن وخاضع للمراقبة الدائمة، حتّى لو لم يكن الشفاء بالمرصاد.

ومع أنّ علاج الصيانة ليس بالفكرة الجديدة تماماً، فقد بات أكثر شيوعاً، ويعود السبب جزئيّاً إلى أن أدوية السرطان الأحدث عهداً باتت محمولة أكثر ممّا كانت عليه الأدوية القديمة السامّة، ما يسمح بتناولها لفترات أطول.

وعلى سبيل المثال، جمع الأطباء خلال الاجتماع السنوي الأخير لـ "المجتمع الأميركي لعلم الأورام" جمهور حاشد لمناقشة ما إذا كان الوقت قد حان لاعتماد علاج الصيانة لمكافحة سرطان الرئة، الذي يعتبر المسؤول الأساسي عن الوفيات بسبب الأورام السرطانيّة في البلاد. وتشمل أنواع السرطان الأخرى التي تستخدم علاج الصيانة أو تختبره ورم المبيض والورم النقوي المتعدّد (سرطان العظم) والورم الليمفاوي من نوع غير "هودجكن".

إلاّ أنّ بعضاً من الخبراء يقولون إنّه في حالات كثيرة، لم تنجح إطالة فترة تناول الأدوية في تمديد الحياة.

وبدلاً من ذلك، قد يعرّض العلاج مرضى السرطان للمزيد من التأثيرات الجانبيّة ويفرض عليهم تكاليف إضافيّة تصل قيمتها إلى عشرات آلاف الدولارات. وثمة مخاوف أيضاً من أن تصبح الأورام مقاومة للأدوية المستعملة لمدة طويلة.

وأفادت الدكتورة سوزان ل. كيلي، وهي رئيسة الشؤون الطبيّة في "مؤسسة أبحاث الورم النقوي المتعدّد" الراعية للأبحاث المتصلة بعلاج هذا المرض بأن "زيادة الخير خير بشكل عام، في ما يتعلّق بالكمّيّات وربّما بفترة العلاج". لكنّها تشير إلى "وجود تكاليف مختلفة وكثيرة يتكبّدها المريض ونظام الرعاية الصحّية متى توجّب العلاج بهذه العقاقير لمدّة طويلة".

وأعلن الدكتور لورانس اتش أينهورن، وهو أستاذ في جامعة إنديانا، أنّ القسم الأكبر من التشجيع على اعتماد علاج الصيانة مصدره الشركات الصيدلانيّة التي تريد أن "يتم استخدام العقاقير التي تنتجها أكبر ما يمكن ولأطول فترة ممكنة".

كما وأنّ المسؤولين التنفيذيّين في هذه الشركات يقرّون بأن استمرار العلاج يؤدي إلى زيادة المبيعات. وتجدر الإشارة إلى أن براين ب. جيل، وهو نائب رئيس الاتصالات المؤسسية في شركة "سيلجين" المختبرة لدواء جديد يدعى "ريفليميد"، أنتجته الشركة لمكافحة الورم النقوي المتعدّد في سياق علاج الصيانة، أخبر المستثمرين، خلال مؤتمر انعقد في آذار (مارس)، بأنّه "بات واضحاً أنّ العلاج يوفّر فرصة بتغيير قواعد اللعبة".

غير أن المسؤولين وعدداً كبيراً من الأطباء يقولون إنّه علاج الصيانة منطقي إلى حد كبير.

ومع أنّ طريقة العلاج تختلف بحسب نوع الورم السرطاني، يختبر مرضى كثيرون اليوم عدداً من دورات المعالجة الكيميائية الأساسيّة. وبعد ذلك، يتوقّف العلاج متى هدأ الورم. ولا يُستأنَف العلاج إلا عندما يزداد الورم سوءاً من جديد، على أن يتمّ في العادة باستخدام أدوية مختلفة.

ويعود سبب تطوّر هذه الاستراتيجيّة جزئيّاً إلى كون الأدوية الأقدم المستعملة في المعالجة الكيميائيّة سامّة إلى حدّ يحثّ المرضى في أغلب الأحيان على طلب فترة راحة من العلاج.

"ولكن من وجهة نظر عمليّة، لا يرغب المرء في منح الورم فترة من الراحة"، على حد ما أعلنه كولين غودارد، وهو الرئيس التنفيذي لشركة "أو اس أي فارماسيوتيكال" التي تحاول ترسيخ مكانة عقار سرطان الرئة "تارسيفا" الذي تنتجه، كعلاج مديد.

ويرحّب بعض مرضى السرطان بعلاج الصيانة، أو حتّى أنّهم يطلبونه، بسبب رغبتهم في متابعة كفاحهم ضدّ الداء الذي ألمّ بهم.

وتقول باربرا بلاتزر من ساينت لوي، البالغة من العمر 71 عاماً والمصابة بسرطان المبيض: "كنت من بين الأشخاص الخائفين من إيقاف المعالجة الكيميائيّة".

وعندما انتهت دورات المعالجة الكيميائيّة الستّ الأساسيّة التي خضعت لها وتراجعت حدّة ورمها السرطاني، تطوّعت لاختبار عياديّ منحها 12 جلسة علاج مديد شهريّة باستعمال دواء تجريبي يحمل اسم "كسيوتاكس"، ولم تُعرَف نتائج الاختبار حتّى الآن، إلا أن ورم بلاتزر لا يزال في مرحلة الخمود.

أمّا كاريل كاستلبيري من غلين إيلين في ولاية كاليفورنيا، التي أصيبت بدورها بسرطان المبيض، فرفضت الخضوع للعلاج المديد.

"لقد انتظرت بفارغ الصبر التوقّف عن العلاج، ولم تكن فكرة سنة العلاج الإضافيّة التي اقترحوها عليّ مقبولة على الإطلاق"، على حدّ ما كشفته كاستلبيري، وعمرها 61 عاماً، التي يمرّ مرضها بهدأة منذ ستّة أعوام.

وقال الدكتور روبرت ل. كولمان، وهو خبير في سرطان المبيض في مركز "ام دي" للسرطان في هيوستن، إنّ الطبيعة الفتّاكة للانتكاسات ولّدت جهوداً طارئة لتجنّبها أو لتأخير حصولها. ولكن على مرّ السنين، باءت ثمانية اختبارات علاج مديد بالفشل.

وأخيراً، أظهرت دراسة نُشرت في العام 2003 أن علاج الصيانة لفترة 12 شهراً باستعمال "باليتاكسيل"، وهو دواء جنيس اسمه التجاري "تاكسول"، أخّر نموّ ورم لفترة سبعة شهور تقريباً، بفضل ثلاث جلسات علاج شهريّة باستخدام الدواء ذاته. لكن كولمان أشار إلى أنّ الفارق في طول فترة البقاء على قيد الحياة لم يكن كبيراً، بالنظر إلى الإحصاءات، ولا يزال النقاش قائماً حول فعاليّة علاج الصيانة في حالات سرطان المبيض.

وبالنسبة إلى سرطان الرئة، يلقى الانتقال إلى علاج الصيانة زخماً من نتائج اختبار عياديّ لدواء "أليمتا"، تمّ عرضها خلال اجتماع علماء الأورام في أورلاندو بولاية فلوريدا في نهاية أيار (مايو) الماضي. وبالاستناد إلى الاختبار، وافق كل من "إدارة الأغذية والأدوية في الولايات المتحدة" والسلطات المنظّمة الأوروبية في تموز (يوليو) على استعمال "أليمتا" لغايات متصلة بعلاج الصيانة.

وشمل الاختبار الذي ترعاه شركة "إلي ليلي" المنتجة لدواء "أليمتا" 663 مريضاً بلغ الورم لديهم مراحل متقدّمة، وقد تقلّص حجم هذا الأخير، أو بقي على حاله إثر دورات المعالجة الكيميائية الأربع الأساسيّة المعتادة. وفي الطب التقليدي، لا يخضع هؤلاء المرضى للعلاج مجدداً ما لم تستأنف أورامهم نموّها.

ولكن في الاختبار، تناول بعض المرضى دواء "أليمتا" فور انتهائهم من المعالجة الكيميائية الأساسيّة أو الأوّليّة. وبقوا على قيد الحياة لفترة متوسّطة قدرها 13.4 شهراً، أي أطول بكثير من فترة 10.6 شهور التي عاشها المرضى الذين أوقفوا علاجهم. وبلغت أطول فترة عاشها المرضى المصابون بنوع الأمراض التي يؤثّر فيها دواء "أليمتا" 15.5 شهراً كمعدّل بفضل علاج الصيانة.

وأشارت الدكتورة شاندرا ب. بيلاني، وهي نائب رئيس معهد "بن ستايت هيرشي" السرطاني ومحققة رئيسية في الاختبار، قائلة: "إن هذا سيبدّل المعايير السائدة في العلاج".

غير أن المشكّكين أفادوا بأن الاختبار لم يلجأ إلى المقارنة المباشرة بين الإعطاء الفوري لدواء "أليمتا" وبين الانتظار حتّى يزداد الورم سوءا. أي أنّه لم يتّضح ما إذا كان الدواء وحده هو الذي أحدث تحسّناً، أكثر منه علاج الصيانة. وخضع ثلثا المرضى ضمن المجموعة التي أوقفت العلاج لدورة معالجة ثانية عندما عاود ورمهم النمو، إنّما ليس باستخدام "أليمتا".

وتكلّف جرعة واحدة من "أليمتا"، المعروف أيضاً باسم "بيميتريكسيد" والمعطى مرّة كلّ ثلاثة أسابيع، أربعة آلاف دولار. وبالاستناد إلى المعلومات الواردة في اختبار شركة "ليلي"، يحصل المرضى الذين يتناولون الدواء ضمن علاج الصيانة على متوسط ثلاث جرعات إضافيّة، بالمقارنة مع الذين يخضعون لدورة علاج ثانية.

كما وأن نسبة 30 إلى 50 في المائة من المصابين بسرطان الرئة لا يحصلون يوماً على دورة معالجة كيميائية ثانية، وغالباً ما يعود الأمر إلى كون وضعهم الصحّي تدهور إلى حدّ كبير. أي أنّه في حال تم استعمال "اليمتا" في سياق علاج الصيانة، سيزيد عدد المرضى الذين يتناولونه إلى حدّ كبير.

وبالنسبة إلى الورم الليمفاوي من نوع غير "هودجكن"، يحمل الدواء المستعمل عادةً للعلاج المديد اسم "ريتوكسان" أو "ريتوكسيماب"، وتبيعه شركتا "جينينتيك" و"بيوجين أيديك".

وأظهر اختبار عيادي أن علاج الصيانة باستعمال "ريتوكسان" لم يساعد المرضى المصابين بأحد الأنواع الفتاكة لهذا المرض. إلا أن دراسة مستقلة نُشرت مؤخراً في مجلة علم الأورام العيادي "جورنال أوف كلينيكال أونكولوجي" أظهرت أن الدواء ساعد المرضى المصابين بأنواع من هذا السرطان ليست فتّاكة إلى هذا الحد.

وبعد مرور ثلاث سنوات، لم يزدد حال الورم السرطاني سوءاً لدى 68 في المائة من الأشخاص الذي تابعوا علاج الصيانة. وكان الفارق بين فترات البقاء أصغر حجماً، حيث بقيت نسبة 92 في المائة من الذي خضعوا للعلاج المديد أحياء بعد ثلاث سنوات، بالمقارنة مع 86 في المائة من الأشخاص الذين لم يتابعوا هذا العلاج.

وأعلن الدكتور توماس م. هابرمان من مستشفى "مايو كلينيك"، وهو كاتب الدراسة، قائلا: "نحتاج إلى المزيد من المتابعة لنرى إن كان العلاج سينجح في تحسين فترات البقاء بشكل عام". إلا أن عدداً كبيراً من الأطباء يُخضعون المرضى لعلاج مديد، يقوم عادةً على أربع جرعات أسبوعيّة من دواء "ريتوكسان" كلّ ستّة أشهر وعلى مدى سنتين. ويكلّف هذا العلاج زهاء ثلاثين ألف دولار سنويّاً.

وبالنسبة إلى الورم النقوي المتعدّد، يحمل الدواء المستعمل معظم الأحيان في سياق علاج الصيانة اسم "ريفليميد" أو "لينالیدوميد" ويعطى منذ الآن للمرضى الذين تعرّضوا لانتكاسة. وهو يكلّف أكثر من ستة آلاف دولار شهريّاً ويتم تناوله على شكل حبّة يوميّاً، ما يجعله مناسباً للاستعمال على المدى الطويل.

ويتم استخدامه في الوقت الحالي لفترة متوسّطة قدرها عشرة أشهر في الولايات المتّحدة، على أن يستمر علاج الصيانة لسنوات، بالنظر إلى أن فترات الخمود قد تمتدّ لفترات بهذا الطول.

إنّ الاختبارات مستمرة لكنّ بعض الأطباء لا ينتظرون. "نحن بحاجة ماسّة إلى بعض المعلومات المتفرّقة لدعم العلاج، إلاّ أنّه يبدو كفكرة جيّدة في الوقت الحالي"، على حد تعبير الدكتور براين جي.ام. ديوري، وهو رئيس المؤسسة الدولية لسرطان العظم الدفاعية والمتخصصة بالأبحاث التي تحصل على بعض التمويل من الشركات الصيدلانيّة.

وصرّح طالب متخرّج مصاب بورم نقوي متعدّد يدعى كيفن أنّه يأمل أن ينجح زرع للنخاع الشوكي في إنهاء علاجه. وهو تراجع عن الفكرة عندها اقترح عليه طبيبه تناول دواء "ريفليميد" لمدّة سنتين كعلاج مديد في سياق اختبار عياديّ. وهو يتناوله منذ سنة، ولا يلحظ إلا تأثيرات جانبيّة طفيفة، على غرار التعب واضطرابات في المعدة.

"لست متحمّساً إزاء فكرة تناول دواء من هذا النوع إلى ما لا نهاية"، على حد ما كشفه كيفن الذي قبل التحدّث شرط ألاّ يتمّ الإفصاح عن شهرته لأنّه لم يشأ أن يعرف أرباب عمله المستقبليّون بشأن مرضه. "ولكن من جهة أخرى، الأمر أفضل بكثير من الانتكاسة".

© c.2009 New York Times News Service

ترأس الباحث شاندرا ب. بيلاني اختباراً عيادياً لعلاج سرطان الرئة.
© c.2009 New York Times News Service

• "النقيب" حذرهم من تحويل قضايا قتل المواطنين إلى "شطرية" وتحداهم أن يثبتوا أنهم دولة وليسوا "عصابة"،

• "الراعي": الذي يخرج لك بالآلي والسلاح ما تفعل له؟! تخرج له بالساندويتش تؤكله!!؟ لا، ما له إلا السلاح!

• بافضل: إذا لم نتدارك الأمور ستأتي الأمم المتحدة وستعمل استفتاء وستفصل جنوب اليمن عن شماله سلمياً وستتعقد الأمور أكثر ولا نستطيع عمل شيء

جلسة آمنة تناقش مخاوف من وقوع الكوارث

■ هلال الجمرة

انتظر نواب الشعب، منذ شهر تقريباً، إطلالة وزير الداخلية. وفي جلسة الاثنين الفائت، جاء مطهر رشاد المصري، ومحمد ناصر أحمد وزير الدفاع، ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن، رشاد العليمي، لتقديم إيضاحات حول العديد من الاختلالات الأمنية التي يواجهها البلد.

وخلافاً لمراد وزيري الداخلية والدفاع صوّت النواب على عقد الجلسة علنية، بعدما أرادا أن يواريا سوآتهما عن وسائل الإعلام. اتضح ذلك حينما لم يقدما للبرلمان أي جديد في القضايا التي استدعيا بشأنها. حَمَل "المصري" للمجلس تفاصيل متداولة بين وسائل الإعلام منذ وقعت تلك الحوادث، معتبراً إياها توضيحات. صعد إلى المنصة وبدأ يسرد المشاكل، من حراك أبين وقضية "حبيل جبر"، مختتماً بقضية الفتاة التي أشهرت إسلامها وتزوجت بالرجل الحديدي.

حاول الوزير تسطيح القضايا والتقليل من خطورة الوضع الأمني. وقال: "الوضع تحت السيطرة"؛ لكنه لم ينكر أن الوزارة فشلت في إلقاء القبض على العديد من الجناة في عدد من القضايا.

وإذ اتهم وزيرا الدفاع والداخلية طارق الفضلي بالوقوف وراء ما يحدث في أبين، وعسكرة المواطنين، وتخزين السلاح في بيته، وإطلاق قذائف "آر. بي. جي" منه، قال الثاني إن "اللجنة الأمنية في أبين عقدت اجتماعا في 26 يوليو لاتخاذ الإجراءات، واتخذت قراراً باعتقاله"، محملا الفضلي مسؤولية استشهاد 2 من الأمن، وإصابة 10، بينهم نائب مدير أمن زنجبار، و12 قتيلاً، وعدد من المصابين من "الخارجين على القانون"، الخميس الماضي. وقلل من شأن الانفلات الأمني الواسع في المحافظة: "الوضع الحالي في أبين مستقر في معظم المديريات، ماعدا بعض المديريات التي يتواجد فيها الخارجون عن القانون". وزاد: "نؤكد أن الذين يرفعون أعلام التشطير ويحدثون الفوضى في أبين لا يمثلون أبناء المحافظة، وإنما هم مجموعة بسيطة وستتعامل معهم الأجهزة وفقاً للقانون".

ولام "المصري" محمد عبد الله قاسم العديني، الذي قتل يوم.....، لعدم أخذه تهديد الخارجين على القانون على محمل الجد ويغادر المحل، ولأنه لم يبلغ الأجهزة الأمنية بذلك. ثم نقل حادثة "حبيل جبر" كما رواها الناجي الوحيد من تلك الأسرة التي قتلت على يد أحد المتطرفين. وأفاد بأنه من خلال التحريات اتضح له أن "القاتل من ضمن مجموعة من الخارجين عن القانون"، مؤكداً أن الأجهزة الأمنية لم تستطع القبض عليه حتى الآن.

الأعضاء هاجموا الوزراء الثلاثة بشراسة. بدأ نبيل باشا بنسف كل ما قاله "المصري": "لم تأت الحكومة بشيء جديد منذ 6 سنوات". واعتبر تعاملاتها مع هذه القضايا هزلية، وأن القضايا الأمنية هي نتيجة لأسباب لم تستوعبها الحكومة، وتحتاج إلى المصارحة والمكاشفة والوقوف عليها بمسؤولية. وكذّب ما جاء به الوزير من معلومات بشأن العديني، الذي ألقى عليه الوزير اللوم. وقال: "تم إبلاغ الأجهزة الأمنية حينها، واعتذرت الشرطة بأنها لا تخرج ليلاً".

تساءل الباشا عن الأسباب التي جعلت الحكومة تطلق على طارق الفضلي "المدعو"، والمستوى "الذي وصل إليه وأصبح خارجا على القانون"، لافتاً إلى أدواره البطولية: "تقلد وسام الوحدة، وأصيب في أبواب مدينة عدن عام 94 دفاعا عن الوحدة، وكان عضوا في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ومجلس الشورى".

ورأى أن ما يدور في أبين هو "خلافات شخصية لا يجوز إقحام الوحدة فيها"، وأن حلها "ليس أمنيا". ودعا المجلس إلى العمل بمقترحات مفادها: تفعيل دعوة رئيس الجمهورية للتسامح والتصالح، إعادة المسرحين من أعمالهم، توظيف العاطلين عن العمل، تغيير الخطاب الإعلامي سواء من السلطة أم من المعارضة بخطاب موضوعي، ومنع القادة العسكريين من التدخل في قضايا المناطق التي توجد المعسكرات فيها.

النائب عبدالله العديني أوصى بضرورة تشخيص المرض الذي أصاب البلد، كي يتم تقرير العلاج. وحذر من التفريط بالوحدة الوطنية. واعتبر الدم اليمني من الثوابت.

تناوب الأعضاء على انتقاد الوزير، وطلب أغلب الحاضرين الحديث لانتقاد الأوضاع الأمنية، إلى أن جاء دور عبدالرزاق الهجري، فقال إن "الإدارة السياسية التي تدير البلد هي جزء من المشكلة". واتهم السلطة بأنها "تدلل أشخاصاً ليتم استثمارهم في الوقت المناسب".

وشكك في مصداقية "المصري" في السيطرة على الوضع: "أين السيطرة التي تتحدثون عنها؟! الوطن أغلى من 20 فاسدا في هذا الوطن... وسبب الانفلات الأمني هو عدم تطبيق القوانين". وتساءل عن مدى صحة ما يشيع عن أن السلطة بدأت في تسليح مجموعات في عدد من المحافظات لحماية الوحدة. محذراً من التأسيس لمشكلة أخرى: "نحن هنا لا نضع حلول بل مشكلة أخرى".

تكررت مطالب النواب للوزراء بتقديم استقالاتهم من مناصبهم وتركها للأكفأ منهم في معالجة الاختلالات والانفلات الأمني القائم في البلد، والحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة. وكانت القاعة تئنّ وتنصت عند المداخلات الهامة.

أخجل سالم منصور حيدرة كل من تحدثوا قبله، بل المجلس برمته. كان الوحيد الذي تنبه إلى ضرورة مواساة أسر الضحايا. وعاتب البرلمانيين بأدب: "لم أسمع أحدا يترحم على الضحايا الذين قتلوا في أبين والمحافظات الجنوبية الأخرى، كما لم يعزِّ أو يواسِ أي من أسرهم". وزاد: "كان على المجلس أن يقف دقيقة حداد على هؤلاء، لأنهم في الأخير أبناء الوطن... ولو أن ما حصل من قتل للمواطنين في زنجبار وقع في بلد آخر لاستقالت الحكومة بكاملها".

امتزج كلام حيدرة بالألم، وأحدث وقعا في مشاعر الحاضرين، فتركزت عليه أنظار الجميع. وصف المعلومات التي قدمها وزير الداخلية بأنها "غير دقيقة: عدد الضحايا 20، ومفقودان اثنان وليس 12 كما يقول الوزير، إضافة إلى أبناء الأمن القتلى والمصابين: 37".

سالم حيدرة، وهو ممثل الدائرة 118 بمديرية خنفر بمحافظة أبين عن المؤتمر الشعبي العام، استغرب من كلام رشاد العليمي، نائب رئيس الوزراء الذي تحدث عن استخدام الحراك قذائف "آر. بي. جي" في إحراق سيارتين من قوات النجدة في أبين، فيما "لم يتحدث عن راجمات الصواريخ والطائرات والمدافع التي ترمى على المواطنين". وأضاف متنهداً: "الوضع خطير وكارثي. والوطن في خطر، ومسؤوليتنا أن نحميه، من صعدة إلى المهرة".

وشكا لأعضاء المجلس كما وللحكومة: "هناك استهانة بدم الإنسان. أمس تركوا مصابين ينزفون، ولم يسعفوا أحدا منهم". وقال إن موقع المهرجان يبعد عن معسكر الأمن المركزي كيلومترين، لا كما قال وزير الداخلية إنه جوار السجن.

كان رئيس المجلس يقاطع كلامه؛ لكنه هذه المرة كان يصرخ في وجه الراعي: "خليني أخلص، هذه فرصتي الوحيدة". وتوسط له سلطان البركان لدى الراعي، فأعطاه وقتا إضافيا. واستمر في توزيع نصائحه: "على الدولة ألا تتعامل بفعل ورد فعل مع المواطنين، ثقافة الكراهية انتشرت، وعلينا أن نعالج الأخطاء". وشدد على ضرورة التخلي عن الفاسدين، "إذا كان هناك فاسدين فليذهبوا إلى سابع أرض، ويبقى الوطن".

وإذ أكد أن الوحدة "لا يمكن أن تسقط بشعارات جوفاء"، ترجّى الدولة "التهدئة السريعة للأوضاع المشتعلة في أبين وفي بقية المحافظات الجنوبية".

وأوصى سالم حيدرة بتشكيل لجنة برلمانية إلى جانب كتلة أبين لتقصي الحقائق بشأن أسباب وملابسات حادث زنجبار أبين، وسرعة معالجة الجرحى ورعاية أسر الضحايا، ومنع إطلاق النار في المسيرات والمظاهرات، والتعامل مع المتظاهرين كما تتعامل الأجهزة الأمنية في الدول الأخرى: "بخراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، لا بالرصاص الحي"، ومنع اعتقال المواطنين في الأمن المركزي، وإطلاق سراح المعتقلين على ذمة الحراك، فضلاً عن معالجة المطالب الحقوقية لأبناء المحافظات الجنوبية التي هي أساس المشكلة، وإصلاح مسيرة الإعلام الذي "يثير ثقافة الكراهية".

حاول الراعي أن يصده ثانية ويعطي الكلمة للنائب سعيد دومان؛ لكن الأخير امتنع عن الكلام وكان يرد على الراعي: "أتنازل عن وقتي لسالم. وبعدما انتهى من الكلام جاء دور دومان الذي بدأ بالقول: "الخطبة الخطبة، والجمعة الجمعة، وعاق والديه عاق والديه". منعه الراعي من مواصلة الكلام قبل أن يوضح مقصده من عاق والديه. فردّ بأن المقصود هم "الفاسدون الذين مازلنا نتمسك بهم". وقال إن ما يهدد المجتمع هو الشرخ الاجتماعي، محذراً من تعامل الدولة مع الخاطفين "بيد من حرير". ورأى أن الحكومة تعاني شللا شديدا، وأن هناك انفصاما بين الشعب وبين الحكومة.

وطالب النائب سلطان العتواني، رئيس كتلة الناصري، المؤسسات الأمنية والعسكرية بأن تعيد النظر في سياساتها الخاطئة. وقال إنها تتعامل بتمييز في معالجة القضايا الأمنية؛ ففي حين تواجه المحتجين سلميا في المحافظات الجنوبية بالرصاص الحي، تتعامل بلطف ودلال مع الخاطفين في بعض المناطق، الذين يسيئون لسمعة البلد ويؤثرون على السياحة والاستثمار. ناصحاً إياها بإعادة بناء مؤسساتها على أساس مهني ووطني. ووصف تقرير "المصري" بأنه لم يأت بجديد وتضمن معلومات مغلوطة.

تقدم النائب عيدروس النقيب بالمواساة لكافة أهالي الضحايا الذين "سقطوا يوم 23 يوليو وقبل هذا التاريخ وبعده". لكن ذلك أثار حفيظة الراعي فعقب على ذلك: "نترحم على الأبرياء أينما كانوا، أما الخارجين على القانون الله لا رحمهم".

واصل رئيس كتلة الحزب الاشتراكي كلامه بصورة طبيعية، ووصف الوضع الأمني بأنه يتدهور بشكل مخيف جداً؛ لكن الأخطر منه أن "قيادات الأمن يتباهون بأنهم لم يستطيعوا ضبط الأمن وأنهم لم يستطيعوا القبض على قتلة العديني والقبيطة رغم علمهم بأماكن تواجدهم، فيما يعتقل يوم 7/7 الآلاف من المواطنين".

● حيدرة

● الوجيه

● الهجري

● النقيب

العليمي يتباكى على إحراق سيارتي "النجدة" ولم يقل لنا من قتل 62 مواطنا جنوبيا

أشفق "النقيب" على ما أسماه "تباكي" نائب رئيس الوزراء على سيارتي النجدة اللتين أحرقتا في أبين مطلع الأسبوع. وقال: "لقد أشفقت على العليمي وهو يتباكى على إحراق سيارتين لأمن النجدة؛ ولكنه لم يقل لنا من قتل 62 مواطنا جنوبيا". مشككاً في قدرات العليمي والمصري ومحمد ناصر أحمد: "لستم مؤهلين لإدارة البلاد، وعليكم أن تقدموا استقالاتكم وتغادروا كراسيكم، لقد أثبتم فشلكم في توفير الأمن والاستقرار".

"كل قطرة دم وكل روح تزهق هي تزيد في الشرخ الوطني"، أوضح لهم العواقب، مفصلاً بعض التجاهلات التي تمارسها الأجهزة الأمنية، ومتسائلاً: "لماذا لم يقولوا لنا أين المعتدين؟ كل هؤلاء قتلوا بأيدي الأمن دون أن تحرك السلطة ساكناً". داعياً للوزراء إلى "القبض على القتلة"، ومحذراً إياهم من تسييس قضية مقتل القبيطة والعديني: "لا تحولوها إلى شطرية! اثبتوا أنكم دولة ولستم عصابة". مؤكدا أن هؤلاء مجرمون ومنحرفون خارجون على الدستور والقانون ولا يمثلون أبناء المحافظات الجنوبية.

كان عبدالرحمن بافضل شديد الحماس، وكان يكرر رفع يده مرة بعد أخرى، حتى بعد تسجيل اسمه. بدأ كلامه بلهجة شديدة، وقال: "الحكومة فاشلة؛ عجزت عن حل أبسط القضايا، فما بالكم بالقضايا الكبرى، كقضية صعدة والقضية الجنوبية وقضايا الاقتصاد والفقر والبطالة!". وعلى طلب العليمي من المجلس مساعدته على الحلول، علّق بافضل: "إلى متى نساعدك يا رشاد؟ إلى أن تغرق البلد؟". مشككاً في وجود ما يسمى بـ"القاعدة"، و"الحوثي" و"الحراك"، وأنها "لم تظهر إلا منذ تفرد الحاكم بإدارة شؤون البلاد وتهميش شركاء الحياة السياسية".

رئيس كتلة الإصلاح أدان الحكومة على اعتقال المتظاهرين والمحتجين سلمياً، وطالب بإطلاق جميع المعتقلين، والبدء بحوار وطني شامل. محذراً الأجهزة الأمنية من الاستمرار في اعتقال المواطنين والتقليل من حجم الكارثة وتصاعد ظاهرة العنف والقتل في المحافظات الجنوبية. وقال إن "سقوط الدماء وإزهاق الأرواح سيزيد الأمور اشتعالاً. قد تغرق اليمن في مستنقع لا تستطيع الخروج منه. وفي الأخير ستأتي الأمم المتحدة وستعمل استفتاء وستفصل جنوب اليمن عن شماله سلمياً، وستتعقد الأمور أكثر ولن نستطيع عمل شيء".

عقّب الراعي على كلام عبدالرحمن بافضل: "نحن مع بافضل في إيقاف العنف؛ لكن الذي يخرج لك بالآلي والسلاح ما تفعل له؟ تخرج له بالساندويتش تؤكله؟!

لا، ما له إلا السلاح!".

ماذا قال البركاني حتى يقبله بافضل على رأسه؟

رسم سلطان البركاني لأعضاء المجلس صورة مختلفة. لقد تحدث عن الاختلالات الأمنية بكل مسؤولية، مهما كانت النوايا التي اعتقد البعض أنه يبطنها. وقال أحد الأعضاء: "لأول مرة أرى سلطان عضو مجلس نواب وليس رئيس كتلة المؤتمر". هو فقط اعترف بالمشكلة، وهذه ليست قليلة بالنسبة لمسؤول في السلطة ينفي وجود أي قضية جنوبية، وقال: "هناك مشكلة يجب أن نعترف بها".

البركاني بدأ بانتقاد وزير الداخلية: "شعرت اليوم بأن جزءا من الدولة لم يعد تحت تصرفها، وأن هناك جزءاً من اليمنيين ليسوا من الدولة اليمنية، وهم من يوصفون بالخارجين على القانون". وطالبه: "نحن نريد من الأمن أن يمسك ويعتقل، سواء من الحراك، عضوا برلمانيا، الخارجين على القانون... لا نريد أن نحمل وزر دماء وأن نزيد من إراقتها". ثم انتقل إلى العليمي، الذي طلب من البرلمان استكمال مشروعي قانون تنظيم حمل السلاح، ومكافحة الإرهاب؛ باعتبار ظاهرة التسلح المشكلة الأولى التي تؤرق الحكومة. وقال: "قضية السلاح ليست هي المشكلة الشائكة".

العليمي حصر التحديات الأمنية التي تواجه البلد في 3 نقاط: تنظيم القاعدة، "التمرد" الحوثي، وأعمال "التخريب" في بعض المحافظات الشرقية والجنوبية.

ولئن لفت إلى أن عواقب استمرار تسلح المواطنين ستخلق مشكلة حقيقية وستؤدي إلى مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية؛ أكد أن لدى الحكومة خطة لنزع الأسلحة المتوسطة، تقوم على منح كافة المواطنين دون استثناء مهلة 6 أشهر لتسليم أسلحتهم ومصادرتها بعد انقضاء المهلة.

لم يقنع البركاني بما قاله العليمي، واعتبر أن فيها مغالطة واجهها بمعلومات: "تاجر أدخل 30 مليون رصاصة إلى اليمن... مشاكل الجنوب سببها الأزمة الإقتصادية، وليس السلاح". متهماً الوزراء بتسطيح القضايا وتجزيئها.

كان وزير الداخلية يستمع للانتقادات من مقدمة القاعة. لم يأت دور النائب محمد صالح القباطي إلا متأخراً، رغم ندائه المستمر للمجلس للالتفات إلى ما يحدث في الجنوب. اتفق القباطي مع ما قاله البركاني، وأضاف أن "القضايا فعلاً يتم تسطيحها". ولفت إلى أن بعض المحافظات تعيش اختلالات أمنية، وهو ما أقر به نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن. وأشار إلى أن هناك انتقالة خطيرة في طريقها للتحول إلى معضلة: "هناك تحريض على العنف حتى ضد الإعلاميين الذين يتناولون قضايا الجنوب، وأمس تم تهديد مدير مكتب الجزيرة بالقتل". وطالب بأن يقف المجلس بهذا البعد الوطني وأي مخالف للقانون ينبغي احتجازه وتقديمه للقضاء لا قتله".

الوجيه يصنف المشكلة من زاوية خطيرة: ضرورة إقالة أقرباء الرئيس من المواقع العسكرية

ما فهمه النائب صخر الوجيه من وزير الداخلية أن كل شيء في البلد خارج عن السيطرة، عدا "المرأة التي أعلنت إسلامها وزوجها الحديدي هما الوحيدان تحت السيطرة".

للمرة الثانية خلال الشهرين الأخيرين يؤسس البرلماني المستقل صخر الوجيه لمواقف برلمانية حقيقية وشجاعة يخشاها جميع نواب الشعب، رغم ضرورة الإفصاح عنها.

في هذه المرة طالبهم ببناء دولة مؤسسات تحمي المواطن وتهتم له، والذي لن يتم بنظره إلاّ بإقالة أقرباء الرئيس من مناصب ليسوا أكفاء لها. ويرى أن حل المشكلة والاختلالات الأمنية في البلد: "تقديم وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن ووزير الدفاع استقالاتهم، أو أن يقيلهم المجلس". وطالب البرلمان بأن يوصي الحكومة بـ"إقالة كافة أقارب الرئيس من المناصب العسكرية والأمنية، وتسليمها للكفاءات... نحن نريد أن نبني دولة مؤسسات لا دولة فرد".

الأطباء الألمان مجهولون

أدّى وزير الداخلية دور الممثل الارتجالي في قضايا: المختطفين الألمان، الطبيب درهم القدسي، اختطاف الخامري، اختطاف الصحفي صلاح الجلال، والمرأة التي أسلمت وتزوجت من الحديدي؛ إذ إنه لم يحضر إلا للإجابة على ما يتعلق بأبين والجنوب، وتعمد أن يأتي بتقرير مكتوب، تجنباً للتلعثم والتناقض في المعلومات.

طمأن الوزير نواب الشعب بأن هناك فريقاً من الأجهزة الأمنية: أمن قومي، أمن سياسي، أمن مركزي، أمن عام، وفريقا من مكافحة الإرهاب، متواجد في صعدة ويتابع القضية.

وأكد أن معلومات يومية تصلهم عن أماكن تواجد المختطفين الألمان. لكنه أسف لأنها "تتناقض يوماً بعد آخر". وقال إن لدى الأجهزة الأمنية معلومات جديدة تفيد بأنهم متواجدون في أماكن معينة، لكنها معلومات غير دقيقة 100%. ولفت إلى أن هذه القضية تهم كل المسؤولين، من رئيس الجمهورية إلى أصغر مسؤول.

نبيل الباشا انتقد الوزير بشدة، وقال إن من غير المعقول أن يبقى المختطفين الألمان لم يتم تحريرهم منذ أكثر من شهرين، فيما الخاطفون مجهولون ولم تضبطهم الأجهزة الأمنية حتى الآن.

وعاتبه: "استحوا على أنفسكم! لم نصل إلى نتيجة بعد شهرين من الحادثة! هذه القضية باتت تحرج رئيس الدولة أمام العالم، وتشعر اليمنيين بالخجل؛ كونها القضية الأولى التي أخذت أكثر من الوقت اللازم لحلها".

الوزير من جهته شكا إلى المجلس "اختراقات المتمرد الحوثي لقرار الرئيس إيقاف إطلاق النار". وقال: "يقوم الحوثيون بوضع العديد من الكمائن قتل فيها عدد من الجنود، وألحقت أضراراً بالغة بالجيش". مؤكداً التزام القوات المسلحة بتوجيه رئيس الجمهورية. وحذر الحوثيين قائلاً: "يجب أن يعرفوا أن للصبر حدود".

استغرب صخر الوجيه ما قاله الوزير: "الغريب العجيب أن الوزير يقول إن العسكر ملتزمون الحياد، وكأننا نتعامل مع دولة أخرى، وهذا كلام غير سليم". وقال متهكما: "لقد شعرنا بالأمان عندما قال لنا وزير الداخلية إن الفتا ة اليهودية التي اعتنقت الإسلام بعد هروبها مع شاب مسلم تحت السيطرة، ويبدو أنهما الوحيدان تحت السيطرة".

وأرجع كل ما يجري من اختلالات أمنية إلى عدم تطبيق الدستور والقانون، أو تطبيقهما بصورة انتقائية: "على أصحاب العربيات في الشوارع، يطاردونهم بل ويضربونهم بأعقاب البنادق، في الوقت الذي ينعم في الخاطف بالحرية والأمان". وأشار إلى أنه "منذ 2006 ونحن نسمع بالاختطافات ونسمع بالإفراج عن المخطوفين؛ لكنا لا ندري ما مصير الخاطفين، بل ويخطفون عدة مرات دون أن تتخذ الدولة أي عقاب ضدهم". وزاد: "ليست مشكلتنا القوانين، فهناك قوانين الاختطافات والتقطع؛ لكنا لم نسمع بأي مختطف يقدم للمحاكمة".

● البركاني

● باشا

● العتواني

القدسي ضحى في موقع عمله

طالب معظم النواب وزير الداخلية ووزير الدفاع بالاستقالة. وأتى الوزير للرد على ما قيل في قضية الطبيب درهم القدسي، فقال: "هذا رجل من رجال الشرطة، وهم يضحون في كل مكان، وهو ضحى في موقع عمله". ثم بدأ بالتوضيح: "تم ضبط الأشخاص المتورطين في الحادثة، ولم يبق إلا واحد، وضعنا مكافأة 5 ملايين ريال لمن يدلنا على مكانه". وأكد أنهم فشلوا في القبض عليه ومعرفة مكانه حتى الآن، مؤكداً للنواب أنه سيتم القبض عليه قريباً.

لا يعرف الوزير تطورات القضية كما يدعي، بل لقد غاب عنها شهورا فهو ما يزال يقول إنها "منظورة في المحكمة الجزائية المتخصصة".

وفيما يخص قضية عبدالملك الخامري، المختطف لدى "بني ضبيان" منذ أسبوعين، لم يدن الوزير الخاطفين، بل برر فعلتهم بالقول: "لديهم حكم". ثم سرد على النواب تفاصيل الحكاية: "بدأت القصة بتجارة الزئبق، ثم الشيكات ومقتل ودفن واحد من بني ضبيان، وبدؤوا في التفويض والتحكيم، وصدر حكم، ونحن نعتقد أن الحكم جائر".

وأوضح أن الأمن ضبط أكثر من 26 شخصا وتم التعميم على ضبط أبناء "آل سالم". ولفت إلى أن "هناك وساطات الآن في الموضوع، إذا لم تنجح فنحن مجهزون خطة أمنية للتحرك إلى بني ضبيان".

وفي قضية الصحفي صلاح الجلال، أكد الوزير محاصرة الخاطفين، وأن المحافظة نفذت عليهم حملة بقيادة محافظ ذمار، وأن الحملة مازالت مستمرة. ويتوقع تحرير الجلال قريباً.

لم تخرج جلسة الاثنين الفائت إلى أي حلول. واقترح الراعي أن يطلبوا رئيس الحكومة والوزراء الثلاثة للحضور إلى المجلس عصر اليوم الأربعاء لمناقشة الاختلالات الأمنية بعد أن لاحظوا ألا جدوى من الاستمرار بذلك الشكل الذي لن يؤدي إلى حلول وحضور الأعضاء المهتمين ورؤساء ومقرري اللجان ورؤساء الكتل البرلمانية.

انتهت جلسة البرلمان التي خصصت لتشخيص الأوضاع الأمنية في محافظات الجمهورية بمداخلة ممزوجة بأنّات وأوجاع أعضاء كتلة صعدة البرلمانية.

التقى أربعة من أعضاء الكتلة في ميمنة القاعة واختاروا النائب عبدالسلام زابية لإيصال شكواهم إلى البرلمان وتقديم أسئلة لوزير الداخلية عن الأوضاع الغامضة في محافظتهم.

زابية حيّا كل البرلمانيين الذين تحدّثوا عن الأوضاع في صعدة. واستغرب تجاهل معظم النواب لقضية صعدة والمشاكل المتجددة فيها، في انتقاداتهم للأوضاع الأمنية في عدة محافظات أخرى، قائلاً: "لماذا يتجاهل الزملاء قضية صعدة، وكأنها لم تعد تابعة للدولة وأصبحت خارج سيطرتها؟". مؤكداً أن إهمال الدولة لقضية صعدة "شجع الخارجين على القانون في الكثير من الحافظات الأخرى".

ويرى زابية ونواب صعدة (جميعهم من الحزب الحاكم) أن مشكلة صعدة مازالت قائمة. واستطرد في عرض مسببات الحروب في صعدة: "قامت الحرب الأولى بحجة ترديد شعارات. وكلما شارفت تلك الحرب على النهاية دخلت مرحلة أخرى، وقالوا إن فلان قال كلمة... وتوقفت ثم عادت مجدداً، دون أن يؤخذ رأي أبناء صعدة، وهم المعنيون في هذا الأمر، وحرب أخرى بدون مبررات".

توقيت عودة الحرب في صعدة لم يعد محض صدفة، بل الغرض منه إفقار أبناء المحافظة، بحسب زابية. وقال إن الحرب "لا تأتي إلاّ في الخريف، وهو موسم الزراعة، وكأن الغرض هو إفقار أبناء صعدة، وإذا هم مصرون على الحرب فلمَ لا يحاربونا في الشتاء".

● زابية

بات قول الحق والتحدث عن الظلم يخيف نواب صعدة. وقال زابية: "من أراد أن يقول كلمة حق قالوا: أنت حوثي". مستشهداً بمصير من تعاونوا مع الدولة، وموجها كلامه للنواب ولنائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن: "اسألوا كيف يتعاملون الآن مع من تعاونوا مع الدولة وكيف أصبح حالهم".

لم يُمنح عبدالسلام زابية فرصة الحديث إلاّ بعد مغادرة وزير الداخلية القاعة. كان بوده لو يواجهه بالسؤال عن أساس المشكلة: ما هي الحوثية؟ ومن هم الحوثيون؟ وما هي الأماكن التي يتواجدون فيها؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت ضدهم؟ منتقداً إعلام الدولة مقارنة بإعلام الحوثي؛ معتبرا الأخير أقوى ويصل إلى الجميع.

وشكك في نوايا كثير من القادة والضباط العسكريين المتواجدين في صعدة، وأن غالبيتهم تجار حروب: "جلسنا مع ضباط يدعون الله بحرب، لأن رزقهم يأتي من الحروب".

وعجب نواب صعدة من التفاعل مع قضية الجنوب والضحايا في تلك المحافظات: "في أبين قامت القيامة ولم تقعد لأنها محافظة جنوبية، فيما الـ20 (قتيلاً) معدل يومي في صعدة...". متسائلاً: "متى ستنتهي مشكلة صعدة وتعوض أسر الشهداء؟".

ويعتبر النائب عبدالسلام زابية من أكثر برلمانيي صعدة نشاطاً وتفاعلاً داخل المجلس. وكان قدَّم هو وأربعة نواب آخرون من صعدة استقالاتهم من حزب المؤتمر الشعبي العام إلى رئيس الجمهورية قبل أسبوعين، احتجاجا على عدم معالجة مشكلة صعدة وعدم البدء في إعادة إعمار ما دمرته الحرب وتعويض المتضررين.

وخلال الأيام الأخيرة، بدأ التلاحم يظهر على أعضاء كتلة صعدة، وأصبحت مشاوراتهم وتجمعاتهم داخل قاعة المجلس وخارجها ملفتة. إنهم يشعرون بخذلان وإهمال الدولة لقضيتهم، وعزوفها عن معالجة المشكلة وتعويض الضحايا والمتضررين من حرب صعدة.

وكان زابية قدم سؤالاً إلى وزير الداخلية قبل أسبوع حول الجدوى من وجود وزارة داخلية تتسم بالوهن. وطلب من البرلمان أن يبلغ وزير الداخلية بالسؤال؛ لأنه وحده يعرف الإجابة.

وإذ لاحظ زابية أن الانفلات الأمني يتسارع بصورة غير مسبوقة، وجد جلسة الثلاثاء قبل الماضي فرصة للاستفسار عن دور وزارة الداخلية في إنهاء ظاهرة اختطاف اليمنيين والأجانب في معظم محافظات الجمهورية، والتقطعات والنهب على مرأى ومسمع الأجهزة الأمنية، وعن الإجراءات التي اتخذتها حيال ذلك، وإلى متى سيظل ذلك يهدد أمن الجميع... لكن الوزير غادر الجلسة قبل أن يرد على سؤاله.

لقطات برلمانية

اليمن بثلاث قنصليات

"قد اليمن ما ذا الحين عاتقع ثلاث قنصليات: مع بني ضبيان، ومع الحراك، ومع الحوثي"، الراعي معلقاً على نائب برلماني كرر طلب إنشاء قنصلية للجمهورية اليمنية في "بني ضبيان" باعتبارها دولة ذات سيادة.

حسن سويد ملذوعاً

"أين جاء حسن سويد يا خلق الله؟! ولا زد رضى يقرّ... بعد الوزارة التذع! الله ينتقمه!"، الراعي باحثا عن النائب حسن سويد، رئيس لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية، في قاعة البرلمان لقراءة تقرير أعدته اللجنة. وكان سويد قد شغل منصب وزير الزراعة في حكومة باجمال، وهو الآن أحد النواب الذين لا يشاركون إلاّ نادراً.

السنباني يلف "الدائري"

اشتهر النائب صالح السنباني بالحديث في كل شيء يناقش في المجلس، حتى لو كان متعلقاً بقضايا علمية ومتخصصة. وغالباً ما تقابل مقترحاته بالإهمال والتهميش من قبل أعضاء المجلس؛ إما لأنها غير منطقية وركيكة، وإما لأنها معادة وسبق أن اقترحها برلماني آخر. وتتسم مداخلاته عادة بتكرار كلمات متساوية في مداخلة واحدة، ومكتظة بالحشو، وفارغة من المعلومة: مثلاً: "المطاطية..."، "هناك فساد كبير ينخر في..."، "حمل التقرير كلاماً غير منطقي...".

وفي جلسة الأحد الفائت كرر الراعي تعليقه على كثرة كلام السنباني في نقطة لا تستدعي القول أكثر من كلمتين، وقال: "كان المفروض بدل ما تجزع الخط الدائري وتلوي على صنعاء، تجزع التحرير وتجزع شيراتون واختصرت المسافة، وتقول: نأجل التقرير، واهجع لك". قبل أن يرفع السنباني نقطة نظام كان النائبان سلطان العتواني ونبيل الباشا قد اعترضا على نزول مشروع قانون التدوير الوظيفي، لأهميته وعدم استيعابهم له وعدم تضمن جدول الأعمال له. وطالبا رئيس المجلس بتأجيل المشروع إلى جلسة الثلاثاء، بعدما اتهمه الباشا بـ"الكلفتة". وقال: "مش أهم شي قد جاء الوزير نناقش ونحن لا نعرف ما في القانون، الجلسة غير مخصصة لهذا الموضوع". حاول الراعي أن يقنعهم بمناقشة المشروع في الساعة 12 ظهراً ويوضح لهم أن تقرير لجنة القوى العاملة حول المشروع قد تمت قراءته على المجلس في وقت سابق وينتظر المناقشة. وردّ معاتباً الباشا: "اليوم قد جاء الوزير.. وكل شي جاهز... ايش؟ عادك عاتدبخه (ستطبخه)؟".

قالو إن المعدل اليومي لضحايا حرب صعدة يصل إلى 20 قتيلا، وأن الحروب الأخيرة كانت بدون مبررات ولا يعلمون عنها شيئاً. وسأل وزير الداخلية عن معنى "الحوثية"، ومن هم "الحوثيون"

أعضاء كتلة صعدة: توقيت الحرب في صعدة غرضه إفقار أبناء صعدة

في أقل من أسبوعين

كهرباء حجة تتسبب في وفاة طفل وإصابة آخر بحروق وإتلاف العديد من الأجهزة المنزلية

■ حجة - منصور أبوعلي

لقي الطفل جبران علي قزان (10 سنوات) مصرعه، مساء الأحد، بمدينة حجة، إثر تعرضه لصعقة كهربائية عند ملامسته كابلا كهربائيا ملقى على الأرض أثناء عودته إلى منزله الكائن في حارة القروي: إحدى حارات المدينة.

والد الطفل أكد قيامه في وقت سابق مع عدد من سكان الحارة بإبلاغ فرع مؤسسة الكهرباء بوجود كابل متدلي على الأرض. ورغم تحذيرهم للمؤسسة من المخاطر التي تهدد حياة ألأهالي المقيمين في الحارة، واعتبر حادثة وفاة ابنه جريمة قتل يتحمل مسؤوليتها فرع مؤسسة الكهرباء، كونها على علم ودراية بوضع ذلك الكابل منذ أكثر من عام ونصف، لم تحرك على مدى الفترة الماضية ساكنا ولا اهتمت، رغم تكرار مطالبة الأهالي بوضع حل لسقوط كابل الكهرباء.

الجدير بالذكر أن الحادثة تعد الثانية من نوعها خلال العشرة الأيام الأخيرة، حيث سبق وأن تعرض طفل آخر في حي الغرابي بالمدينة يدعى فؤاد ناجي سالم (12 سنة) لحروق بالغة في الجهة اليسرى من جسده، نتيجة سقوط كابل كهربي عليه أثناء مروره من الشارع عند عودته لمنزله.

الحادثتان، وما خلفتاه من مآسي، قوبلت باستنكار منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية وكافة أهالي المدينة، نتيجة الأوضاع السيئة التي تعيشها شبكة الكهرباء بالمدينة. حيث يرى رئيس منتدى الغد للثقافة والإبداع، عادل شلي، أن الحادثة تأتي كنتيجة طبيعية لوضع سيئ تعيشه إدارة الكهرباء والشبكة في المدينة وانتهاء عمرها الافتراضي منذ وقت بعيد، داعيا الجهات المعنية للوقوف أمام الحادثة بقدر من الاهتمام، والعمل على محاسبة ومعاقبة كل من تسبب في وقوع تلك الجرائم.

من جهته وصف المحامي عبدالله الهمداني الحادثة بأنها جريمة تستوجب محاسبة إدارة الكهرباء، كونها المعنية بإصلاح الشبكة، خاصة في حالة إذا ما اتضح فعلا علمها بوضع الكابل الذي تسبب في وفاة الطفل وعدم قيامها بتحمل مسؤوليتها ومهامها تجاه رفع الضرر عن المواطنين.

إلى ذلك يشكو سكان عدد من أحياء المدينة (الغرابي، النصيرية، المستشفى السعودي) تكرار حالات الانقطاع المفاجئ للتيار الكهربي وعدم انضباط قوته، مما أدى إلى إتلاف عدد من أجهزتهم المنزلية، مطالبين محافظ المحافظة بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بحماية ممتلكاتهم، وبما يخدم استقرار وضع خدمة الكهرباء بالمدينة حتى يتحقق الغرض منها.

أبو أصبع: السلطة تنتقم من المعتقلين لا لشيء إلا لانتماءاتهم المذهبية والأسرية

نفذ أهالي المعتقلين على خلفية حرب صعدة، أمس الثلاثاء، أمام رئاسة الوزراء، اعتصامهم العشرين للمطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين الذين تم اعتقالهم بشكل تعسفي ودون أي تهمة مخالفة للقانون.

وقال البرلماني السابق يحيى منصور أبو أصبع، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، إن ما قامت به السلطة من اعتقالات في صنعاء، والتي وصلت حتى إلى اعتقال الأطفال والأحداث، "ليس لشيء إلا لانتماءاتهم الأسرية والمذهبية"، وأن السلطة بهذا تقوم بالانتقام من المعتقلين بذنب لم يقترفوه، ولم يقترفه أيضا أقاربهم وعائلاتهم الذين يجولون الشوارع مطالبين بالإفراج عن معتقليهم.

وأسف أبو أصبع، في كلمته في الاعتصام الذي تنظمه المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية بالتنسيق مع أهالي المعتقلين، من عدم استفادة السلطة من أخطائها المتكررة والبحث عن معالجات لمشاكل الوطن، وأن كل الشواهد والأحداث تؤكد أن السلطة على عنادها في ممارسة الأخطاء، متسائلا: "إلى أين وصلت مشاكل الوطن في حقوق الإنسان والاعتقالات العشوائية؟!".

وبخصوص الأوضاع في الجنوب اتهم أبو أصبع السلطة باتجارها بأموال ودماء الناس في ما تقوم به من اعتقالات واختطافات متكررة وعنف أوصل البلد إلى "مجزرة الخميس الماضي" في محافظة أبين التي كانت تطلق عليها "بوابة النصر"، رغم كل المحاولات والدعوات للسلطة لاحتواء الأزمة في الجنوب ومعالجتها المعالجة السليمة، إلا أن السلطة اختارت نهب الأراضي والمال العام.

وأشار إلى أن النضال السلمي هو الحل الوحيد للحفاظ على الوحدة التي يتهددها القمع والسياسات الخاطئة.

وأكد يحيى السياني، والد أحد المعتقلين، في كلمته عن أهالي المعتقلين، براءة ذويهم وأنهم لم يرتكبوا أي جرم أو ذنب، سوى الانتماء المذهبي والأسري. مضيفا أن المعتقلين هم ضحايا لمتنفذين في السلطة لا يريدون الخير للوطن واستقراره وأمنه.

وعبر عن أسفه لما يواجهه المعتقل وأسرته من ظلم ومعاناة، وما يترتب عليه من أضرار نفسية ومعنوية. واعتبر أن الاعتقال وحجز الحرية دون ذنب أو جريمة يعاقب عليها القانون.

وناشد السياني، وباسم جميع المعتقلين، رئيس الجمهورية إصدار توجيهاته بالإفراج عن المعتقلين، حيث وأن توجيهاته السابقة ظلت حبيسة الأدراج ولم تنفذ.

وبعد اعتصامهن أمام رئاسة الوزراء توجهت النساء من أهالي المعتقلين إلى رئاسة الجمهورية حيث انتظرن هناك إلى أن وصل رئيس الجمهورية وشاهد اصطفافهن، ثم أرسل إليهن قائد حرسه ليتسلم منهن رسالة تطالب بالإفراج عن المعتقلين، إذ إن الأوامر السابقة لم تنفذ. كما سلمنه كشفا بأسماء المعتقلين. وقد وعدهن بالرد عليهن اليوم الأربعاء.

يذكر أنه تم الأسبوع الماضي الإفراج عن المعتقل عبدالواحد الشامي، الذي اعتقل في صنعاء منذ يوليو 2008.

ألف مبروك

بمشاركة جمع من الاهل
والاصدقاء والزملاء
احتفل الدكتور
محمد عبدالإله
مساء أمس، بزفاف نجله
شادي
ألف مبروك وعقبى للبكاري

المهنئون:
نبيل سبيع
سامي غالب
محمد الغباري

حمد الله على السلامة

■ يسرنا أن نرفع إلى مقام رجل الخير والشهامة العربية
الشيخ حمود سعيد المخلافي
شيخ مشايخ شرعب، أجمل التهاني وأطيب التبريكات، بمناسبة عودته الحميدة من رحلة العلاج التي أمضاها في المملكة الأردنية الهاشمية أجرى خلالها عملية جراحية تكللت بالنجاح.
ندعو الله أن يديم لكم ولأسرتكم ومحبيكم موفور الصحة والسعادة.
المهنئون:
عميد متقاعد / عيدروس احمد حقيس
مقدم / بجاش الاغبري
الدكتور / حسين العاقل
عميد متقاعد / احمد بامعلم
نزلاء السجن المركزي - صنعاء

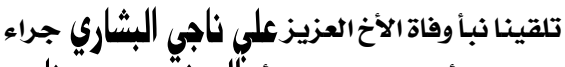

بالغ الأسى تلقينا نبأ وفاة الأخ العزيز **علي ناجي البشاري** جراء مرض عضال
وفي هذا المصاب الأليم نتقدم إلى الأخ **المهندس حميد ناجي البشاري**
وإلى أبناء الفقيد وأصدقائه ومحبيه وجميع آل البشاري
بأصدق التعازي، داعين المولى أن يسكنه الجنة.

الاسيفون:
أحمد محمد مقبل، محمد أحمد صالح، سند الشيخ، أحمد فوزي، فوزي غالب، سمير غالب، د. عبده أحمد صالح، سامي غالب

جعجعة اسمها الإعلام الرياضي

العولقي مرشح الغلابى.. هل ينتصر في مواجهة "الحظوة" و"النفوذ"!

■ شفيع العبد

بالتأكيد إن الإعلاميين الرياضيين يتذكرون جيداً الأسماء الرنانة التي كان لها الدور الريادي في وضع اللبنات الأساسية لكيان الإعلام الرياضي، وتحديداً في عام 90، والذين هم بمثابة المؤسسين وأصحاب "الأستاذية" الحقيقية وليست "المبكرة" التي يحاول البعض اليوم الحصول عليها بشتى الوسائل، من خلال تجييش الأنصار و"التلاميذ" واستغلال النفوذ وغيرها من الأمور الأخرى.

حتى سفريات الإعلاميين لمرافقة البعثات الرياضية المختلفة نجدها تخرج من بوابة الصحيفة الرسمية الأولى، الأمر الذي يطرح أكثر من علامة استفهام حول الآلية المتبعة في ذلك، وعن الشخص المسؤول عن اختيار الإعلاميين المرافقين للبعثات الرياضية. ويبدو أن الأمر له علاقة بالسباق الذي يخوضه البعض نحو كرسي الإعلام الرياضي!

يقيناً إن الإعلاميين، الرياضيين تحديداً، يحفظون عن ظهر قلب هذه الأسماء: حسين العواضي، محمد عبدالله فارع، مطهر الاشموري، محمد سعيد سالم، عوض بامدهف، هاشم الوحصي، عبدالله الصعفاني، احمد السياغي، وفيصل مكرم؛ هؤلاء الذين مثلوا أول لجنة للإعلام الرياضي عملت خلال الفترة 90-92، ومن ثم هيأت لأول انتخابات للإعلام الرياضي، والتي فاز بها مطهر الاشموري.

اليوم يعيش الإعلام الرياضي حالة من الضياع منذ قرار حل الاتحاد العام للإعلام الرياضي من قبل وزير الشباب والرياضة الأسبق، عبدالرحمن الاكوع، وهو القرار الذي بني على حيثيات سياسية وخصومات شخصية.

وفي محاولة لإعادة ماء الوجه للإعلام الرياضي تم تشكيل لجنة تحضيرية لانتخابات الإعلام الرياضي مكونة من الزملاء: فؤاد قاسم، منصور الجرادي، واحمد الظامري.

ندرك أن اللجنة لن تنجح في المهام الموكلة إليها دون تكاتف الجميع، وبالذات وزارة الشباب والرياضة. لكن يبدو أن العراقيل قد بدأت تلوح في الأفق، من خلال تأجيل اللقاء الذي كان مقرراً أن يجمع بين الوزير واللجنة.

مصادر أخرى ذهبت إلى القول إن سبب التأجيل يكمن في رغبة البعض في الوزارة في إضافة الزميل معاذ الخميسي لقوام اللجنة، وأن مهام اللجنة ستبقى عالقة حتى يتم النزول عند رغبة هذا "البعض" وتحقيق مبتغاهم.

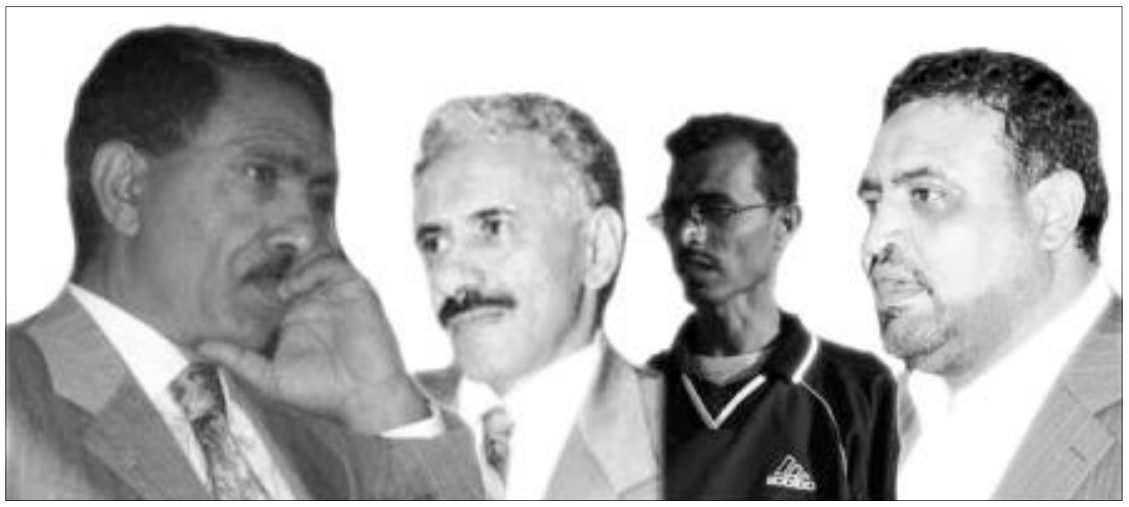

بدوره الزميل محمد العولقي، مدير تحرير صحيفة "الرياضة"، أعلن نيته ترشيح نفسه لرئاسة اتحاد الإعلام الرياضي، وهو الإعلان الذي نزل كالصاعقة على رؤوس البعض، وتحديداً أولئك الذين ظنوا أنه لا يتواجد في الميدان غيرهم.

ترشح العولقي سيكسر احتكار مقعد رئاسة الإعلام الرياضي خلال الفترات الماضية، والذي ظل محكوماً بقواعد تمليها المناطقية والحزبية، وسيعيد للمقعد اعتباراته الرياضية. هذا فيما يخص عملية الترشح، فما بالكم لو فاز العولقي بمقعد الرئاسة!

ولكن التساؤل الذي يلوح فوق رؤوس الجميع عن الجمعية العمومية التي يحق لها التصويت والاقتراع، هل سيتم الإبقاء على الجمعية العمومية التي شاركت في آخر انتخابات؟ أم أن الحصول على عضوية نقابة الصحفيين سيظهر كشرط أساسي؟ وأياً كان، هذا أم ذاك، فهل ستنتصر الجمعية العمومية للعولقي، باعتباره مرشح الغلابى من الإعلام الرياضي؟ مجرد تساؤل بريء.

ضحية وشاية جباري والنعاش.. والعيسي!

البارك: متعود عالصدمات يا قلبي!

■ المحرر الرياضي:

أعلن الاتحاد العام لكرة القدم الأجهزة الفنية والإدارية للمنتخبات بفئاتها الثلاث (ناشئين، شباب/ كبار). وقد أثار قرار استبدال مساعد مدرب منتخب الشباب، الكابتن عمر البارك، قبل أن يمارس مهامه، لغطاً واسعاً في الأوساط الرياضية، على اعتبار أن البارك واحد من الكوادر الرياضية (القليلة) التي لديها تاريخ حافل بالإنجازات والألقاب، منذ كان لاعباً في صفوف أندية: عرفان، الجيش، التلال، وأهلي صنعاء، بالإضافة إلى إنجازاته مع المنتخبات الوطنية، حيث يعد واحداً من قلائل كانوا الأكثر تهديفاً مع المنتخبات، وحصوله على لقب هداف تصفيات كأس آسيا للناشئين في الكويت 1988، وهداف تصفيات آسيا للشباب بالمالديف، إضافة إلى حصوله على لقب هداف الدوري. كما خاض تجارب في مجال التدريب، وأشرف على عدد من الأندية اليمنية.

قرار تعيين البارك مساعداً لمدرب منتخب الشباب عده مراقبون بمثابة إنصاف له، وخطوة إيجابية حسبت لاتحاد الكرة ولجنته الفنية؛ لكنها فرحة لم تتم، حيث تم تعيين الكابتن فيصل أسعد بديلاً له.

عمر البارك تحدث لـ"ملعب النداء" عما حدث قائلاً: "لم أسعَ للحصول على منصب في الأجهزة الفنية للمنتخبات. وقرار تعييني مساعداً لمنتخب الشباب لم يأت نتيجة لرؤية فنية أو في إطار سياسة من قبل اتحاد الكرة تهدف إلى الاستفادة من خبرات الكوادر الرياضية؛ وإنما جاء مصادفة، حيث التقيت حافظ معياد، نائب رئيس نادي التلال، وسألني عن أوضاعي وأموري، وقلت له إني جالس في البيت، وبادر من ذات نفسه إلى التحدث مع رئيس الاتحاد احمد العيسي، الذي وعده بأن أكون مساعداً لمدرب منتخب الشباب، وأخبروني بذلك".

وأكد البارك أنه وبينما كان في تريم للمشاركة في مهرجان اعتزال الكابتن أنور عاشور، التقى الدكتور عزام خليفة، رئيس اللجنة الفنية والمستشار الخاص لرئيس اتحاد الكرة، الذي كان حاضرا المهرجان وأخبره بأنه قد تم اختياره مساعداً لمدرب منتخب الشباب بناءً على مقترح رئيس الاتحاد.

وأضاف: "وبعد فترة اتصلت بالأخ احمد السهلي، مدير المنتخب، من أجل متابعة مذكرة رسمية من الاتحاد إلى جهة عملي حتى أتمكن من ممارسة مهامي مع المنتخب، لأفاجأ به في اليوم التالي يخبرني بأن الجماعة استبدلوني وعينوا البديل".

وكشف النقاب عن معلومات مؤكدة لديه عن أن أمين عام نادي التلال، عبدالجبار سلام، ومدرب منتخب الشباب، سامي نعاش، كانا وراء استبعاده، مستغلين في ذلك علاقتهما برئيس اتحاد الكرة، وبررا ذلك بأنه سيكون ضد مصلحة عمل المنتخب – حسب قوله.

وأبدى استغرابه من قيام النعاش تحديداً بذلك التصرف؛ معللاً استغرابه بأنه سبق له وأن سأل النعاش عما إذا كانت لديه أي اعتراضات على شخص عمر البارك، فرد بالنفي، مبدياً ارتياحه من تواجده معه.

وقال: "سبق لي أيضاً أن خضت تجربة عمل مع سامي من قبل، وعلاقتي به طبيعية، ولم يحصل بيننا ما يؤدي إلى أن يقوم بهذا العمل المشين".

● سلام

● البارك

● النعاش

واختتم حديثه بالقول: "صدقني، يا أخي، لست نادماً ولا زعلان مما حدث، كونه نتيجة طبيعية لما آلت إليه أمور كرة القدم اليمنية، حيث أصبح يديرها ناس مزيفون، ليس لهم علاقة بالرياضة بتاتا، وأصبحت الأمور تدار حسب المزاج ووفق الواسطة. وأقول للجميع إن عمر البارك متعود على الصدمات. ولكن من المعيب حقاً أن يرجع رئيس الاتحاد عن كلامه بناءً على وشاية من البعض؛ لكنها المزاجية التي بسببها لم نحصل، نحن الرياضيين، على حقوقنا وبتنا نستبعد من كل شيء: من عضوية اللجان، ومراقبة المباريات وغيرها من الأمور".

ذلك ما قاله "السلطان". على أن منصب مساعد المدرب أقل ما يمكن أن تمنحه كرة القدم اليمنية لأحد أبنائها الذين خدموها طوال مشوارهم الرياضي، إضافة إلى فتح أبواب التأهيل الخارجي مشرعة أمامهم. لكن الإشكالية تكمن بلا شك في العقليات التي تتواجد في مبنى "جول"، والتي لا يستند غالبيتها إلى تاريخ رياضي، وإنما وجدوا أنفسهم -على غفلة من الزمن- يأمرون وينهون وينهبون.

معلومات تشير إلى أن غضب أمين عام نادي التلال على عمر البارك يعود إلى واقعة يتداولها الشارع التلالي حدثت في مهرجان اعتزال النجم أنور عاشور مؤخراً، مفادها أن "جباري" -كما يحلو للتلاليين تسميته- بعث هدية باسم التلال للاعب المحتفى به، بمعية البارك وشرف محفوظ ومحمد سعد، وعند وصول الثلاثة إلى تريم أصر البارك على فتح غلاف الهدية لمعرفة ماهيتها؛ كونه يخاف من مقالب "جباري"، فتم فتحها لتظهر لهم المفاجأة التي صعقتهم، حيث ظهرت لهم "مسجلة" لا تتجاوز قيمتها 1500 ريال، الأمر الذي أثار حنق الثلاثي؛ كونها هدية لا تليق بتاريخ التلال ولا باللاعب المعتزل؛ فتواصلوا مع رئيس النادي، الذي بعث شخصا آخر بحوزته مائة ألف ريال ودرع النادي كهدية للاعب أنور عاشور.

ومهما يكن نوع العلاقة بين الثلاثي التلالي (جباري، البارك، النعاش)، فإن ذلك لا يعطي الحق لرئيس الاتحاد في التلاعب بالقرارات يمنة ويسرة دون احترام لمشاعر وتاريخ الآخرين.

لكن الأمور باتت محكومة بالأهواء والنزوات في مبنى جول.

البارك لم يخسر، كغيره من النجوم القلائل في بلادنا، بقدر ما هي خسارة فادحة لكرة القدم اليمنية، أن يكون بين ظهرانيها هؤلاء النجوم دون إن تستفيد منهم، ويتم الاستعاضة عنهم بأشخاص لم يتحرروا من الأمية الرياضية بعد.

رحم الله كروان التعليق الرياضي: سالم بن شعيب، الذي كان يمتعنا -عبر أثير إذاعة عدن- بلمسات البارك، في الوقت الذي كان فيه هؤلاء "الغرباء" الذين يعج بهم مبنى "جول" لا يعرفون شكل كرة القدم!

الأجهزة الفنية لمنتخباتنا:

■ منتخب الناشئين:
- عبدالله فضيل: مدرب.
- محمود عبيد: مساعد.
- محمد درهم: مدرب حراس.
- عبدالسلام الغرباني: مدير المنتخب.
- خالد هيثم: إداري.
- أبوبكر العيدروس: طبيب.
- عبدالسلام الاصبحي: اختصاصي علاج طبيعي.

■ منتخب الشباب:
- سامي نعاش: مدرب.
- محمد الزريقي، وفيصل أسعد: مساعدان.
- احمد السهلي: مدير المنتخب.
- احمد الروحاني، وعبد الكريم المسن: إداريان.
- عبد الرحمن الشرجبي: طبيب.
- قاسم احمد: اختصاصي علاج طبيعي.

■ المنتخب الأول:
- ستريشكو: مدير فني.
- بوكيتا رانكو: المدرب العام.
- أمين السنيني: مساعد.
- جينجز مالادين: مدرب الحراس.
- عبدالله الثريا: مدير المنتخب.
- محمد حسن ابوعلا: إداري.
- مصلح سلمان: طبيب.
- وائل القيراط: اختصاصي علاج طبيعي.

من سيضحك في الإياب؟

ذهاب نصف نهائي الكأس يبتسم للأهلي والشباب

أربع فرق صاحبة الحظ السعيد في بلوغ نصف نهائي بطولة الكأس في نسختها الثانية عشرة، والتي تعد ثاني أكبر البطولات الرسمية الكروية في اليمن، بعد بطولة دوري النخبة؛ حيث يشارك فيها 34 فريقاً، هي قوام أندية الدرجتين الأولى والثانية وأربع فرق من أندية الدرجة الثالثة صعد منها فريقان إلى دور الـ32 بعد أن خاضا مباريات ذهاباً وإياباً. الفرق الأربع التي تأهلت هي: أهلي صنعاء، صقر تعز، تلال عدن، وشباب البيضاء.

وفي جولة الذهاب، التي أقيمت عصر الاثنين الماضي، تمكن أهلي صنعاء من الفوز على الصقر بهدف يتيم في المباراة التي احتضنها ملعب ذمار الدولي. وبذلك الفوز اقترب الأهلي من التأهل إلى المباراة النهائية والفوز بالكأس للمرة الثالثة في تاريخه وامتلاكه للأبد. وعلى الضفة الأخرى تمكن شباب البيضاء من إلحاق الهزيمة بضيفه القادم من عدن التلال بهدف دون رد.

فريق التلال، الذي كان مرشحاً للهبوط هذا الموسم إلا انه وبينما الدوري يلفظ أنفاسه الأخيرة ويلملم جولاته إيذاناً برحيله، استطاع العودة من حافة الهبوط التي عاش فيها جولات عديدة، والانتقال إلى مناطق الأمان، وهي الانتقالة التي أثارت لغطاً واسعاً في الشارع الرياضي، وحام حولها شك كبير، أثارت هزيمته حنق جماهيره التي تحلم بالفوز بالكأس للمرة الثانية في تاريخ الفريق، بعد أن فاز بها الموسم قبل الماضي عقب هبوطه للدرجة الثانية بأسبوع فقط.

جماهير الفريق تقارن بين الأمس الذي هبط فيه الفريق وتتويجه بالكأس، واليوم الذي كاد فيه أن يهبط. وتتساءل: هل يفوز بالكأس؟

مباريات الإياب ستقام عصر الجمعة القادم، حيث يستضيف صقر تعز أهلي صنعاء على ملعب الشهداء بالحالمة، بينما يحل شباب البيضاء ضيفاً على فريق التلال. هذه المباريات ستكون أكثر إثارة وندية، كون الفرق الأربع تبحث عن الفوز والوصول إلى المباراة النهائية. على أن الأهم من هذا كله مدى جدية اتحاد كرة القدم ولجانه المختلفة في عمل الترتيبات اللازمة، ليس للتلاعب بالنتائج كما حدث في الجولات الأخيرة من الدوري، وإنما لضمان سير المباريات المتبقية على خير ما يرام، دون تدخلات مسبقة أو توجيهها لمصلحة ناد معين.

ثم يبقى التساؤل: ما حقيقة حكام نهائي الكأس؟ وهل سيكونون أجانب؟ أم أن الحكام المحليين فيهم الخير والبركة، وسيلبون الرغبات ويحققون الأماني؟

مصادر أشارت إلى نهائي الكأس سيقام في محافظة عدن، بصرف النظر عن وصول فريق التلال إلى النهائي من عدمه. وأكدت أن قرار اختيار عدن إذا ما تم فإنه سيتم لاعتبارات سياسية صرفة لها علاقة بما يدور في محافظات الجنوب، وليس له علاقة البتة بأجندة الاتحاد العام لكرة القدم ولجنة مسابقاته.

قناة "الجزيرة" ضحية جديدة لفشل الدولة في اليمن!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

تكشف الأزمات في اليمن هشاشة علاقة السلطات مع الصحافة، ورغبتها في التسلط عليها، وكون المهنة الإعلامية ضحية أثيرة لفشل الرسمي في إدارة البلد واضطراباتها، مما يجعلها في الواجهة عادة عرضة للعنف والانتهاكات، وتترنح تحت ضغوط عدة، بغرض إضعافها والسيطرة عليها. أوقفت مؤخرا الصحف المستقلة، وعاودت الصدور، ضمن مزاجية رسمية تقع خارج القانون وغير خاضعة للمساءلة. ومازالت صحيفة "الأيام" موقوفة وعرضة للتعسف ولانتهاكات خطيرة. ويقع الصحفيون اليمنيون باستمرار خارج أي ضمانات في وجه الاعتداءات المتكررة عليهم، حيث لا يتعدى الفعل الحمائي لهم البيانات التضامنية المحلية أو الدولية، وهو تضامن يبدو هشاً أمام سلطات تفتقد للحساسية فيما يخص سمعتها، ويتميز أداؤها بالصلف عادة في شأن الحريات. إن تردي وضع الحريات الكارثي مؤخراً لم يخلق أي تحريض على حماية حق التعبير، والحريات، وحقوق الصحفيين، من "رد الفعل"، باتجاه البدء بإنشاء تراكم يقاوم الصلف الرسمي، وينقذ الممارسة الإعلامية من دائرة التجاذبات حول الحقوق الأساسية المُفترضة لها.

يتسع نطاق الاضطرابات مؤخراً في الجنوب والشمال. ويبدو واضحاً تحلل الدولة إلى سلوك أمني فقط في مواجهة الأمر، لتصبح الحصيلة ضحايا إضافيين وحقائق مرعبة عن عنف متفلت ودولة فاشلة. تالياً لذلك، يصبح الأمر مركباً بكيفية بسيطة: الفشل ينتج الخجل، وما يتم الخجل منه يجب إخفاؤه. والنتيجة: تغييب الحقيقة وإغلاق عدسات الكاميرات. لذلك يمكن تفهم إضافة قناة "الجزيرة" لقائمة ضحايا الفشل الرسمي.

شاشة قناة "الجزيرة" أصبحت محلاً لأذى يومي من السلطة، فهي واسعة الحضور، وتمتلك نفوذاً عالياً في الشارع، وتستجيب بشكل سريع للحدث اليمني الملتهب شمالاً وجنوباً. إفساحها المتزايد مؤخراً لمساحة يومية من الإخبار عما يدور في المحافظات الجنوبية رتب احتقاناً عالياً تجاهها. الأمر يتعدى إيراد خبر مجرد، فالصورة التي تنقلها مليئة ببلاغة العنف اليمني، وهو ما يجعلها على طرف نقيض مع السلطة؛ تُفصح هي عما تريد الأخيرة ستره، فيصبح الحدث الدامي دوماً في اليمن على القناة الإخبارية الأكثر شعبية في العالم العربي تأكيداً مستمراً لانفلات الأحداث، وتلاشي قدرة الدولة على السيطرة، وفشل الدعاية الرسمية السيئة. يصبح الحل في مواجهة ذلك هو ترويع "الجزيرة". دفع فضل مبارك ثمن حمله لشارة "الجزيرة" في أبين، الكاميرا التي كان يحملها كانت تذكيراً بأن العنف مرئي، وفي هذا ما لا يحبه كثيرون. لذلك أيضاً تم الاعتداء أيضاً على احمد الشلفي، وتهديد مراد هاشم المرة تلو الأخرى، حيث تصبح القيمة المهنية التي يشكلونها كمراسلين إخباريين هي الحقائق في مواجهة الصمت. أغلقت قاعة البرلمان أيضاً في وجه "الجزيرة"، وتعدى الأمر ذلك إلى تهديدها من قبل أحد أعضائه. الأمر متصل بما سبق، فالتهديد الشخصي المباشر لمدير مكتبها أمام بوابة مجلس النواب اليمني منفتح كليا على التهديدات السابقة بالهاتف. وفي محصلة كل هذا التهديد يبدو واضحاً تعلق أسبابه بسلطة غاضبة من كاميرا تلفزيونية تجعل العالم يرى عورتها!

يتفاقم الغضب على قناة "الجزيرة" على خلفية العلاقة الفاترة مع قطر، ليفهم الاهتمام المتزايد بالشأن اليمني من قبلها بالنسبة للسلطات، لا باعتبار توفر مادة خبرية مهمة لها في اليمن كمحطة تلفزيونية إخبارية، بل باعتبارها ساعي بريد يحمل رسائل سياسية من الإمارة الخليجية الغاضبة من سوء التصرف اليمني تجاهها في أكثر من واقعة، لا تبتدئ بملابسات الوساطة في صعدة لتنتهي باصطفاف اليمن في الخط السعودي - المصري ضداً على الموقف القطري أثناء أزمة غزة وغياب الرئيس عن قمتها في الدوحة!

حين تفشل الدولة في اليمن فعلى الإعلام أن يدفع الثمن باكراً قبل الجميع، "الجزيرة" الآن، و"الأيام" أيضاً، والصحف المستقلة قبل فترة قصيرة بسبب الحراك في الجنوب، وقبلها عبدالكريم الخيواني ونبيل سبيع ونايف حسان ومحمود طه بسبب الحرب في صعدة. الحريات والحقائق هي الضحية هنا، والرابح هو الصمت والإمعان في جر البلاد نحو الكارثة.

الإعلام اليمني وحجب المعلومة

عبدالباري طاهر

حجب المعلومة في اليمن

يعتبر حجب المعلومة سياسة ونهجا عاما في الحياة الإعلامية اليمنية. فالدولة اليمنية "العالمثالثية" تعتبر القرارات الإدارية العادية سرا من الأسرار، وتعتبر نشرها أو وصولها إلى الآخر المعارض أو حتى الصحيفة الأهلية المستقلة محظورا وجريمة تستحق العقاب.

حوكم العديد من الصحف الأهلية المستقلة: "الشعر"، "الوحدوي"، "الأيام"، "الشارع"، "الوسط"، "الثوري"، و"النداء"؛ بتهم نشر أسرار تضر بأمن الدولة والوطن. وهناك أحكام عديدة صدرت بحق صحف وصحفيين.

ولعل آخر وأخطر هذه التهم تلك الموجهة ضد صحيفة "الشارع"، والتي يحاكم فيها الصحفيون: نايف حسان رئيس التحرير، نبيل سبيع مدير التحرير، ومحمود طه؛ لتغطية الحرب في صعدة. والتهمة التي يحاكمون عليها: نشر أسرار عسكرية، عقوبتها تصل حد الإعدام. وتجري المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة.

يحتكر الإعلام اليمني الرسمي محطتين فضائيتين، وثلاث محطات أرضية (تلفزيونية)، وعدد من الصحف اليومية، وما يقرب من ثماني عشرة إذاعة محلية تغطي غالبية محافظات الجمهورية، وهناك وكالة أنباء وحيدة (وكالة سبأ للأنباء) تتلقى وتوزع الخبر "الرسمي" على الإعلام، ولا تنشر أو ينشر فيها أو عنها الخبر إن لم يكن رسميا، أي صادرا من جهة حكومية ويشارك فيه شخصية مهمة، وزير مثلا.

لا يذاع الخبر ولا ينشر إن لم يكن رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس مجلس النواب أو الشورى أو أي من كبار المسؤولين مشاركا فيه.

بث الخبر يقتصر على المؤسسات الإعلامية الرسمية: تلفزيون، إذاعة، صحف حكومية. وهي أجهزة محتكرة للحكم، ومغلقة على الحزب الحاكم.

ثانيا: يتخذ الخبر فيها طابعا تراتبيا؛ فخبر الرئيس هو الأول، وقد يمتد لأكثر من نصف ساعة، كما قد يغطي على الأخبار الأخرى. يليه خبر المسؤول الثاني، وهكذا دواليك. فأهمية الخبر لا تنبع من قيمة الخبر ذاته، وإنما من مكانة المسؤول. فهناك حجب عامد للخبر، واحتكار للوكالة وللأجهزة الإعلامية المقروءة والمرئية والمسموعة. وهناك تضييق على حق الحصول على الخبر، وحجب للمواقع. وهناك أكثر من تشريع يعاقب على "نشر الخبر". فهناك أكثر من تشريع يحد من حق الحصول على المعلومة، أبرزها: قانون الصحافة رقم 125 لسنة 90، وهو قانون مفتوح على القوانين العقابية الأخرى. أخطرها: قوانين: العقوبات والمرافعات والإجراءات الجزائية والوثائق والانتخابات. وكل هذه القوانين تتضمن مواد سالبة للحرية، ومانعة للحق في الحصول على المعلومة.

هناك ثلاثة شروط أو معايير لتوفر الحريات الصحفية:

1 - حرية تدفق المعلومات.
2 - عدم سجن الصحفيين.
3 - عدم وجود التصريح لإصدار الصحف، والاكتفاء بالإبلاغ.

كما أن إلغاء وزارة الإعلام وقانون الصحافة بالغ الأهمية.

تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

والدولة مشاركة في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وموقعة على العهود والمواثيق الدولية. وينص دستورها، في المادة السادسة، على: "تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة".

يقتضي الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكييف القوانين الخاصة (الوطنية) مع القانون العالمي.

وسلفا لا بد أن ندرك أن الحديث عن حرية الصحافة في ظل غياب الحق في الحصول على المعلومة جملة لا معنى لها، أو هي لغو؛ فلا حريات للصحافة بدون الحق في الحصول على المعلومة. بل إنه لا يمكن الحديث عن صحافة حقيقية بدون توفر الحق في الحصول على المعلومة، والحق في نشرها والتعاطي معها.

فالصحافة تقوم أساساً على الخبر، وهو خبر موضوعي صادق وأمين. والأهم أن حرية الحصول على المعلومة أمر لا يخص الصحفيين فحسب، بل هو حق أصيل لكل المواطنين. وينبغي، بل يجب أن تكون الوظيفة الأساس لقانون المعلومات هي تسهيل هذه المهمة.

عوائق الحصول على المعلومة

هناك عوائق عديدة تقف أمام الحق في الحصول على المعلومة:

أولا: غياب تعددية وسائل الإعلام، واحتكار الدولة لهذه الوسائل: الوكالة، التلفزيون، الإذاعات الكاثرة، وصحف يومية.

ثانيا: الفهم الخاطئ والخلط العامد للمقدس بالثقافة الشعبوية: «ولا تجسسوا...» الآية، والنهي الديني عن تتبع عورات الناس، والوعظ الأخلاقي والأدبي: "من راقب الناس مات هما". فتعمد الثقافة السائدة إلى مزج هذه المفاهيم الأخلاقية والنبيلة بالوعي القبلي المتخلف، والذي لا يميز بين الشخصية العامة في ممارستها للوظيفة التي تنوب فيها عن الناس وبين الأسرار الشخصية والخصوصية المصانة؛ فهي لا تدرك أن الموظف العام ينوب عن الناس، ومن حقهم مراقبة أدائه لهذه الوظيفة، ومدى التزامه بالنظم والقوانين. وتعمد الدولة إلى توظيف هذه المفاهيم البالية والمتخلفة لتغرسها كوعي زائف في الضمير الجمعي، عبر التعليم وخطاب المسجد والخطاب الإعلامي؛ مما يشكل كابحا نفسيا أمام الصحفي والمتلقي اللذين ينظران إلى التنقيب عن المعلومة كممارسة غير أخلاقية، ومخالفة دينية، ينظر إليها بزراية واحتقار، ويصبح نشرها فضيحة أخلاقية لا ينبغي السكوت عليها.

في المستوى الثاني والأخطر تقوم الدولة، عبر ترزيتها، بصياغة تشريعات مستلهمة من مزج المقدس الديني بالقبلي المتخلف، في صورة قوانين وتشريعات تجرم الحرية وتمنع الحق في الحصول على المعلومة، وتعتبر البحث عنها ونشرها جريمة يعاقب مرتكبها.

يصبح الوعي الشعبوي الزائف، ذو المسحة الأخلاقية، عائقا داخليا للصحفي يمنعه من البحث عن المعلومة، التي قد تعني الكشف عن الفساد والتنقيب عن منابعه ورموزه، وتتبع سوء استخدام السلطة، والممارسات الخاطئة، والرشوة، والعبث بالمال العام، والإهمال، والتسيب، وعدم الالتزام بالنظم والقوانين، وانتهاك حقوق الإنسان، والتعدي على الحريات و... و... الخ.

العائق الثالث: عدم وجود قضاء مستقل كفؤ ونزيه. فالقضاء اليمني جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية، يرأس اجتماعاته رئيس الجمهورية، وهو من يملك قرارات التعيين والترقية والنقل و... و... الخ. ثم إن خبرة هذا القضاء التقليدي مع الحريات الصحفية ضعيفة، ومعادية أحيانا. فالبيئة التقليدية والقبلية، والتشريعات القامعة، وتدخل الأجهزة القمعية، تجعل من القضاء أداة قمع بامتياز للحريات الصحفية، ومنها حرية الحصول على المعلومة.

لا يقف الأمر هنا عند حدود الجرجرة إلى المحاكم، والاتهامات الكيدية، واتهام الصحفي بالإرهاب (قضية عبدالكريم الخيواني، مثالا)، ولا الأحكام الجائرة بالسجن، ومصادرة الصحيفة، ومنع الصحفي من الكتابة والتقزيم... وقد توقع أكثر من عقوبة في مخالفة رأي واحدة؛ فالقانون رقم 125 لسنة 90 مفتوح على القوانين العقابية الأخرى، ويترك لضمير القاضي حق توقيع عقوبة إضافية.

لا تكتفي الأجهزة بالعقاب عبر القضاء، ولا بالقوانين العقابية الكاثرة، ولا بضمير القاضي غير المستقل؛ فكثيرا ما يتعرض الصحفيون والكتاب للتهديد بالموت والرقابة على مكالماتهم، والتعرض للاختطاف والضرب، وترويع عوائلهم. وفي بلد ينتشر فيها الإرهاب كالسرطان، وتزخر أحداثه بجرائم الثارات والحروب والاختطاف، فإن مساءلات الصحفيين ومحاكماتهم تنافس المساءلين والمحاكمين بتهم الإرهاب، وقد تبزهم أحيانا.

يرصد محام وباحث مهم، هو الأستاذ احمد الوادعي، وقائع مخالفات "المعلومات في قانون الصحافة رقم 125 لسنة 90"، فيجدها تصل إلى ما يزيد على مائة مخالفة متضمنة في مواد القانون، بينما تصل في قانون العقوبات إلى ما يقرب من اثنتين وتسعين مخالفة، تتراوح عقوباتها ما بين سنة وسنتين، وهي مواد منصوص عليها في مواد القوانين. وهناك عقوبات أخرى تحتاج رصدها، في قوانين الإجراءات الجزائية والمرافعات وقانون الوثائق والانتخابات، وكلها تتضمن مواد سالبة للحرية، ومجرمة لنشر المعلومة، بل وحتى مجرد البحث عنها.

وقد تصل العقوبة على نشر المعلومة في بعض القوانين إلى الإعدام (قانون العقوبات).

في دراسة مائزة تحيي "منظمة المادة 19" قرار إلغاء عقوبة الحبس من قانون الصحافة والمطبوعات. والحقيقة أنه لا يوجد إلغاء لعقوبة الحبس. وعلى العكس، فمنذ تصريح الأخ الرئيس بإلغاء عقوبة الحبس تضاعف حبس الصحفيين، وتزايد إيقاف الصحف والتنكيل بالصحفيين. وتلحظ الدراسة بعض الأحكام، الإيجابية للغاية، في كل من صيغتي الوزارة واللجنة، بما في ذلك ضمانة الحق في "حرية الفكر والمعرفة وممارسة مهنة الصحافة والتعبير والاتصال والوصول إلى المعلومات: المادة 1-2، أو المادة 3، وتأمين الحفاظ على سرية المصادر: المادة 2--2-2، المادة 14، وضمانة ألا يواجه الصحفيون أية عواقب وخيمة نتيجة لكتاباتهم غير تلك التي نص عليها القانون: المادة 2-2-9، المادة 18". وتستدرك الدراسة: "ومع الأسف فإن معظم الأحكام في كل من الصيغتين كان الغرض منها بوضوح ممارسة السلطة الناظمة أو المسيطرة على الصحافة. وينص القانون الدولي على أن حرية التعبير ينبغي لها أن تكون القاعدة وأن تكون القيود عليها هي الاستثناء، وهو ما يعبر عنه في الفكر الإسلامي بأن الإباحة هي الأصل والتحريم بحاجة إلى دليل". وترى أن الصيغتين تقلبان هذا المنطق رأسا على عقب، وتمنحان الحكومة تفويضا بالتدخل عمليا في كافة جوانب عمليات قطاع الصحافة المطبوعة. إن الكثير من هذه الأحكام ببساطة غير ضرورية وتمنح السلطات فرصا لكبت الأصوات الناقدة والمستقلة.

وتدعو الدراسة إلى إلغاء قانون الصحافة، وسن قانون يكفل حرية المعلومات؛ لسببين: أولهما أن هذه قضية معقدة، وثانيهما أن هذا الحق ينبغي أن يكون لكل المواطنين، لا للصحفيين فحسب.

أما موضوعا حماية المصادر وحق الرد فلهما أهمية ليس فقط للصحافة، ولكن لقطاع الإعلام عموما. ويمكن لهذه الأحكام أن تكون مشمولة بقانون عام بشأن الإعلام.

وتتناول الدراسة الامتناع عن نشر المعلومات غير الموثوق بصحتها، أو تشويه المعلومات الصحيحة، أو نسبة أقوال أو أفعال إلى شخص أو جهة دون التحقق من صحة نسبتها، بالإضافة إلى أقوال صادرة عن شخص أو جهة دون الرجوع إليها (المواد: 18، 22، و24).

كما تلتزم الصحف بعدم إبراز أخبار الجريمة، وعدم نشر صور المتهمين أو المحكوم عليهم في جرائم الأحداث والدعارة والفسق (المادة 19-1-5).

والحقيقة أن محظورات النشر، الخاصة بالمعلومات، باب واسع بأكثر مما تتوقع الدراسة المنوه بها.

والباب الخاص بالمحظورات مكرس لجانب مهم من قيود المنع. وهناك القيود المفروضة على الأخبار الكاذبة أو أحادية الجانب. ويتخذ القانون، أو بالأحرى القوانين العقابية الكثير من القيم والأخلاق والموضوعية والصدق والشرف والأمانة والنزاهة مقاصل لوأد الحق في الحصول على المعلومة ونشرها.

التحضير للانفصال من صنعاء

عمرو خالد

بعد حرب صيف 1994 تم تصفية المؤسسات الاقتصادية الناجحة في الجنوب، والتي كانت ملكا للدولة، لصالح مؤسسات شمالية، كما حدث لشركة طيران اليمن أو شركة التجارة، أو لصالح أفراد في الشمال باسم الخصخصة، أو إغلاق مصانع مثل مصنع الطماطم الفيوش والأسماك والألبان... حتى بلغت 55 مؤسسة اقتصادية ناجحة. أفضى هذا الحقد إلى تسريح عشرات الآلاف إلى الشوارع وأصبحوا جيشا من العاطلين عن العمل.

وتجري هذه الأيام إجراءات تدعو إلى الريبة، تتمثل في سحب الأنشطة من المؤسسات الحكومية الجنوبية وتحويلها إلى مؤسسات حكومية شمالية تحمل في الظاهر أسماء جنوبية، والذين يمثلون "كومبارس" من الحكومة هم من ينفذون هذا المخطط الذي يستهدف خنق مصافي عدن بتنقيص احتياجها من النفط الخام بدعوى بيعه للسوق العالمية، مع أنهم يبيعونه لمصافي عدن بنفس الأسعار العالمية، وتكرره وتبيعه للسوق المحلية، ويوفر لخزينة الدولة عائدا ماديا أكثر مما يوفر البيع باسم السوق المحلية.

ويعودون لشراء مشتقات عالمية بأسعار ما باعوا. وتكمن هذه المحاولة بسحب نشاط توريد المشتقات النفطية للبلد من مصفاة عدن وتسليمه لمؤسسات شمالية. أين تكمن الفائدة الاقتصادية للبلد؟ لكن في الحقيقة هو تحايل على أكبر منشأة اقتصادية ظلت شامخة في الجنوب، والتخلص من كوادرها الوطنية، وتسريح عمالها، تحت مبررات عدة من الذي عهدناه، مثل العجز في الدخل، والعمالة الفائضة... وبهذا الأسلوب يتم استكمال تصفية ما تبقى من أنشطه اقتصادية وطنية جنوبية لصالح قوى شمالية متنفذة وتحمل الصفة الحكومية، ولنا بالمؤسسة الاقتصادية مثال. وهذه السياسات بحد ذاتها هي التحضير للانفصال من صنعاء، بإلغاء التكامل الاقتصادي بين الشطرين، المحدد باتفاقية الوحدة. وما تم الإشارة إليه هو جزء من قضايا كثيرة مماثلة.

صنف غبي لا يستسلم بسهولة

بقلم؛ توماس فريدمان

مخيّم ليثيرنيك، أفغانستان – أنا هنا في إقليم هلماند في جنوب أفغانستان، أكثر بقاع البلاد خطورةً. هنا تلتقي المافيات والملالي. وهنا يحصد الطالبان الخشخاش الذي يتحوّل إلى الهيروين الذي يموّل تمرّدهم. لهذا السبب، نزل هنا جنود المارينز ليقاتلوا الطالبان عندما أعلن الرئيس أوباما عن زيادة عديد القوات الأميركية بأكثر من الضعف في أفغانستان. تبلغ الحرارة 46 درجةً مئويةً في الشمس، والأميرال مايك مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة يلقي خطاباً أمام الجنود على مسرح مؤقت.

أردف الأميرال مولن قائلاً: "فليرفع يده مَن منكم يُنشَر للمرة الأولى؟"، فارتفعت بضع عشرات الأيدي، ليعود ويرتفع مزيد منها عندما سأل "للمرة الثانية؟". ثم ارتفع مزيد منها عند سؤاله "للمرة الثالثة؟"، والمزيد عند سؤاله "للمرة الرابعة؟"، فالمزيد عند سؤاله "للمرة الخامسة؟". ولما سأل "للمرة السادسة؟"، ارتفعت يد جندي واحد. عندئذ طلب الأميرال مولر من هذا الجندي التقدّم ليصافحه.

هذا المشهد يدعونا إلى القلق، والتفاؤل، والنظر في كلّ ما نقوم به في أفغانستان. فالأمر مقلق لأننا نستنزف قدرات جيشنا ما بين زيادة عديد قواتنا في العراق وزيادة عديد قواتنا في أفغانستان. لا أدري كيف يتحمّل هؤلاء الجنود وعائلاتهم هذا الوضع. لم يسبق أن عوّل الكثير من الناس على قلّة منهم لينجزوا مهمات بهذا القدر من الأهمية.

ما الذي يدعونا إلى التحلي بالتفاؤل؟ لقد تركت لنا هذه الانتشارات كلها ضباطاً لهم خبرة في العراق وأفغانستان يديرون الحربين اليوم، من جنرالات إلى نقباء. هؤلاء يعرفون كلّ خطأ ارتُكِب، وتعرّضوا للكذب، ورأوا جنودهم يقتَلون بسبب الغباء، وبادروا بالحلول، وبنوا العلاقات مع المتمرّدين، والشيوخ، والأئمة على الأرض التي سمحت لأفضلهم بفهم الشرق الأوسط "الحقيقي" فهماً شاملاً، ينافس معرفة أيّ بروفيسور متخصص بدراسات حول الشرق الأوسط.

لطالما اعتقدت أنه لا بد من إخضاع كلّ جندي يودّ الخدمة في العراق أو أفغانستان لامتحان حيث يطرح عليه سؤال واحد هو: "هل تعتقد أنّ أقصر مسافة بين نقطتين هي خط مستقيم؟". إن أجاب بـ"نعم"، فيمكنه الذهاب إلى ألمانيا، أو كوريا الجنوبية، أو اليابان، لكن ليس إلى العراق أو أفغانستان. لقد أنتجت هذه الحرب صنفاً من الضباط لا يفكّر بشكل تقليدي، ذلك أنّه عانى ليتعلّم كلّ ما تعلّمه. هذا الصنف من الضباط لم يتعلّم ما تعلّمه في صفوف في أنابوليس أو وست بوينت، بل في شوارع الفلوجة وقندهار.

أدعوا هؤلاء الضباط بـ"الصنف الغبي الذي لا يستسلم بسهولة". وأقول هذا بمحبة واحترام. فعندما بدا أننا خسرنا كل شيء في العراق، منعهم عنادهم من الاستسلام، وتوصّلوا إلى استراتيجية جديدة لمحاربة التمرّد. صحيح أنّ ذلك لم يؤدِّ إلى نجاح، وقد لا يؤدي أبداً إليه، ولكنه أبقى حياً الأمل بالتوصّل إلى نتيجة مقبولة. هؤلاء الأشخاص أنفسهم يسعون الآن إلى تكرار الأمر عينه في أفغانستان. ما هي أكبر نظرة استراتيجية لهم؟ "لم نعد نحصي قتلى العدو الذين يسقطون أثناء القتال"، كما قال لي أحد الضباط.

في مراحل الحرب الأولية في العراق وأفغانستان، كان جنودنا يحصون جثث العدو على الطريقة المتبعة في حرب فييتنام. لكن الفرصة الكبرى سنحت عندما فهم الضباط الذين يديرون الحرب أنّ العلاقات المبنية تهمّ أكثر من إحصاء قتلى العدو الذي يسقطون في القتال. فكلّ علاقة تبنى مع عمدة أو إمام أو متمرّد عراقي أو أفغاني تساوي أكثر مما تساوي جثة عدو سقطت خلال القتال، ذلك أنّ العلاقات تأتي بالمعلومات والتعاون. يمكن لعلاقة جيدة أن تنقذ حياة عشرات الجنود والمدنيين. أحد الأسباب التي أدّت إلى خروج التعذيب وسجن أبو غريب عن السيطرة كان بناء جنودنا علاقات قليلةً، ما اضطرّهم إلى سحب المعلومات من الأشخاص ضرباً. لكنّ إقامة العلاقات مهمّة ليست باليسيرة.

لهذا السبب أنا غير مرتاح. فالولايات المتحدة تبنّت أفغانستان وكأنّها طفلنا الجديد. لقد حوّلت زيادة عديد الجنود التي أمر بها الرئيس أوباما في بداية عهده هذه المهمة من تدخّل محدود له نتائج محدودة إلى مشروع لبناء دولة بكاملها، مشروع سيستغرق طويلاً لينجح، هذا إن كان سينجح. لقد أتينا إلى هنا لندمّر القاعدة، والآن دخلنا في حرب طويلة مع الطالبان. أهذا استخدام ناجع للقوة الأميركية؟

على الأقل مَن يستلم زمام الأمور هو الصنف الغبي الذي لا يستسلم بسهولة. ولهذا الصنف استراتيجية تقوم على تطهير المناطق من الطالبان، والسيطرة عليها بالاشتراك مع الجيش الأفغاني، وإعادة بنائها من خلال إقامة العلاقات مع الحاكمين المحليين والمجالس المحلية. والهدف من ذلك مساعدتها على تحسين قدرتها على تقديم الخدمات إلى الشعب الأفغاني، خصوصاً عن طريق المحاكم، والمدارس، والشرطة، لتتمكّن بالتالي من مساندة الحكومة الأفغانية.

لكننا لسوء الحظ في خضم بناء دولة، وبشركاؤنا من الشرطة الأفغانية والحكومة فاسدون إلى حدٍّ أنّ البعض القليل من الأفغان يفضّلون الطالبان عليهم. يمكننا على الأرجح أن نعكس هذا الوضع بالاستعانة بما لا نهاية له من وقت، ومال، وجنود، وعمال إغاثة. لكننا لا نملك أياً من هذا كله. لذلك أشعر بثغرة تقوم بين غاياتنا وبين وسائلنا. حدسي يقول لي إنّ المهمة دقيقة: مساعدة الأفغان الذين يريدون حكومةً محترمةً، في حين عقلي يقول إنّ المهمة مستحيلة.

هل يفهم أوباما المحك الذي وضع عهده عليه بسعيه إلى إدخال الاستقرار إلى أفغانستان؟ فات الأوان الآن. لنأمل إذاً أن يسخّر الصنف الغبي الذي لا يستسلم بسهولة كلّ ما تعلّمه في العراق في المساعدة على إعادة بناء بلد هو محطم إلى درجة يبدو من المتسحيل فيها إعادة بنائه.

© c.2009 New York Times News Service

شعب النيجر المعوز يشعر بأن فُتات ديمقراطيته مهدّدة

آدم نوسيتر

نيامي، النيجر– يبرز التصلب في بيئات قاسية، كما في هذه العاصمة الواقعة على أطراف الصحراء، كما تظهر في شجاعة بائعي شرائح اللحم المشوي في ظلّ حرارة تصل الى 43 درجة، أو في صبر الجمال المحمّلة حصائر ثقيلة من القصب وتجوب شوارع من الغبار.

وعلى هذا الغرار أيضاً، ومنذ أكثر من شهرين، يرفض المواطنون الفقراء التخلّي عن سلعة تبدو هشّة كالعشب الأخضر هنا، ألا وهي الديمقراطية.

نزل عشرات آلاف المواطنين الى الشوارع للتنديد بالانقلاب البطيء الذي يقوم به الرئيس ممادو تانجا، كما وصفه منتقدوه. فاعتبروه مشروع الرئيس للبقاء في منصبه الى ما بعد فترة ولايته القانونية التي أمضاها في قصره خلال الحقبة الاستعمارية. ويُذكر ان هذا القصر هو عبارة عن واحة مشرقة تتميّز بطرازها المعماري الأبيض، ويقع بين مبانٍ حكومية متداعية وبيوت من الطين.

ولكي يتمكّن من تعديل الدستور بهدف إلغاء المهل القانونية والبقاء في منصبه بعد ولايته الرئاسية التي استمرت 10 أعوام، عمد تانجا الى حلّ المحكمة الدستورية على اثر اعتراضها على مشروع استفتاء يهدف الى تعديل الدستور لتمكينه من الترشح الى ولاية ثالثة، كما حلّ البرلمان المنقسم واتّخذ خطوات لقمع الصحافة، بما فيها إغلاق إذاعة ومحطة تلفزيونية، هذا وقد أمر بالقبض على زعماء المعارضة.

واللافت أن مفهوم الديمقراطية جديد هنا، في بلد من أفقر البلدان في العالم، فهذا المفهوم بالكاد يعود الى عقد من الزمن، حيث ساد في هذه البلاد الشاسعة التي يبلغ عدد سكانها قرابة 14 مليون نسمة، وتمتدّ الصحراء على معظم مساحتها التي تفوق مساحة فرنسا واسبانيا والبرتغال مجتمعة. والجدير بالذكر أن الحكومة هنا تستفيد من عائدات مناجم اليورانيوم التي تعدّ من بين الأكبر في العالم، في حين أنه لا يعود للمواطنين الكثير منها.

يعيش معظم السكان بأقل من دولار في اليوم الواحد. أما معدل الوفيات لدى الأمهات والأولاد فهو أعلى بكثير من معدل الوفيات في القارة الأفريقية، ويتضاعف هذا المعدل لدى النساء عند الولادة. وتحتلّ النيجر المرتبة الخامسة من الأسفل في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، كما ينتشر سوء التغذية المستمرّ في مختلف المناطق الريفية، بحسب موظفي الإغاثة الدولية. وفي العاصمة، تدلّ أطراف المتسولين المنتفخة بشكل هائل على آثار المرض الذي لا يعالج.

أما الشيء الوحيد الذي استطاع الشعب تحقيقه، بعد أن دفع الثمن غالياً، وبعد عقود من الانقلابات وتعاقب جيوش قوية وحكومات ضعيفة، هو نظام سياسي يشبه الديمقراطية على الرغم من بعض الهفوات. فلقد شهدت البلاد مرّتين انتخابات رئاسية ناجحة والمرشحون الخاسرون عادوا أدراجهم من دون أن يقوموا بأي مشاغبات، وتعبّر المعارضة عن رأيها بصراحة وتوجه التحذيرات في حال حوصرت الصحافة.

ومن الواضح أن المواطنين غير مستعدين للتخلّي عن مكاسبهم الهشة. أضف الى أن الاحتجاجات القائمة في الشوارع أفسحت المجال أمام الاضرابات وإصدار العناوين العريضة البارزة يومياً في الصحف غير الحكومية.

وفي 20 تموز الجاري، بدأت الصحافة الخاصة إضراباً لمدّة أسبوع، احتجاجاً على مرسوم رئاسي يسمح بفرض عقوبات على وسائل الاعلام من دون سابق انذار.

وفي هذا السياق، أصبح المزاج الشعبي كئيباً في السوق المركزي المزدحم وراح البائعون يصرخون بغضب، في إشارة الى مشروع تانجا، المعروف بـ"تزارتشي"، وهي كلمة هوسية تعني "الاستمرارية". الى جانب ذلك، خططت النقابات والأحزاب المعارضة لإقامة جبهة موحّدة ضدّ هذا المشروع، كما دعت الى مزيد من التظاهرات ومقاطعة الاستفتاء، في 4 آب، لتعديل الدستور في النيجر.

ومن جهتها، رفضت المحكمة الدستورية مشروع الاستفتاء، فما كان من الرئيس تانجا الاّ أن قام بحلّها واستبدال أعضائها.

"لا يمكن تصوّر ما يحصل هنا في أي بلاد أخرى حيث الديمقراطية راسخة الى حدّ كبير"، بحسب ما قال رئيس نقابة المحامين في النيجر موسى كوليبالي، مشيراً الى استيلاء الرئيس في الآونة الأخيرة على سلطات الطوارئ".

وتابع: "الأخطر هو أن 10 سنوات من المكاسب باتت مهدّدة الآن".

وخلال زيارة قام بها الرئيس تانجا الى البيت الأبيض في العام 2005، أشاد الرئيس جورج بوش بتمسّكه بالقيم الديمقراطية. (وبعد فترة وجيزة، أنكر تانجا معاناة بلاده مجاعة تم توثيقها توثيقاً واضحاً).

أما الآن فقد خطّط الرئيس تانجا، البالغ من العمر 71 عاماً، "لانقلاب في مرحلته الأولى"، بحسب ما قال زعيم المعارضة هنا محمدو إيسوفو.

وتجدر الاشارة الى أن إيسوفو رجل سياسي مخضرم، وفي الآونة الأخيرة تمّ توقيفه ليلاً واستجوابه في مركز الشرطة في نيامي، وأطلق سراحه فيما بعد.

وحذّر إيسوفو من أن الأزمة الراهنة يمكن أن تؤدّي الى "إختبار للقوة"، معرباً عن "قلقه الشديد على استقرار البلاد".

وإذا كان ما يقوم به تانجا انقلاباً، الاّ أن هذا الانقلاب تمّ اخفاؤه تحت غطاء تطبيق القانون بالتزامن مع اصرار تانجا على أن من حقه أن يحل المؤسسات تباعاً بما يسلط الضوء على حركة الاحتجاج التي اجتاحت المدينة، المتميّزة باللون الكميت، من الشمال الى الجنوب.

وفي ظلّ هذه الأجواء، يراقب المواطنون مجريات الأمور عن كثب. ويقول البائع في السوق أدامو عبدو: "لا نريد هنا أن يبقى الرئيس ذاته في السلطة مدى الحياة. نعم، ان الديمقراطية تواجه أزمة جدية". ويهزّ الآخرون المحتشدون من حوله رؤوسهم اشارةً الى موافقته الرأي.

ويؤكّد بائع آخر، حماني ايساكا: "لا نريده بعد الآن، فليتنحَّ عن منصبه".

ويضيف آخر، عبد الله حمي: "الاستمرارية ليست جيدة والبلاد غير موافقة عليها. لا يوجد ما نأكله، كما أن هناك العديد من المشاكل".

ومن القصر الرئاسي الذي بُني على الطراز المغربي خلال الاستعمار الفرنسي، والذي يقع في جانب خفيّ من الطريق، يعلن تانجا أنه "أراد البقاء في الرئاسة لأن الشعب توسّل اليه القيام بذلك".

ويقول: "هذا ما يريده الشعب، وواجبي يقتضي بأن لا أخيّب أبداً أمل الشعب، فهو من يطالب بذلك".

وعلى الرغم من تنديد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالخطوات التي يتّخذها تانجا، يشير المحللون الى أن الرئيس تانجا، وعلى الرغم من المساعدات الكبيرة الخارجية للنيجر، فهو لا يتأثر نسبياً بالضغوطات الغربية نظراً لاتفاقية النفط الموقّعة بين النيجر والصين ودعم الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي.

هذا ويصرّ تانجا على أنه لم يقم "بانتهاك أي مادة من مواد الدستور".

ويرفض بشدّة زعيم احدى النقابات وأحد قادة الاحتجاجات أقوال الرئيس هذه.

وفي هذا الاطار، يقول الأمين العام لاتحاد العمال الديمقراطي في النيجر إيسوفو سيديبي: "لسوء الحظ، فوّت علينا فرصة دخول نادي الدول الديمقراطية، على غرار غانا ومالي، فجعلنا نفتقد تماما إلى المكاسب التي كان يمكن أن نجنيها جراء الدخول الى هذا النادي، الأمر الذي أغضب كل مواطن في النيجر فخور ببلاده".

الصورة رقم 1: نظرة على المعارضة الشعبية المتزايدة ضدّ رئيس النيجر ممادو تانجا بسبب حلّه التدريجي للحريات الديمقراطية.

الصورة رقم 2: امرأة تبيع الخضار في سوق مفتوحة في نيامي، الأربعاء 8 تموز 2009. يبرز التصلب في بيئات قاسية، مثل هذه العاصمة الواقعة على أطراف الصحراء، كما تظهر في شجاعة بائعي شرائح اللحم المشوي في ظلّ حرارة تصل الى 43 درجة، أو في صبر الجمال المحمّلة حصائر ثقيلة من القصب وتجوب شوارع من الغبار. وعلى هذا الغرار أيضاً، ومنذ أكثر من شهرين، يرفض المواطنون الفقراء التخلّي عن سلعة تبدو هشّة كالعشب الأخضر هنا، ألا وهي: الديمقراطية.

نزل عشرات الآف المواطنين الى الشوارع للتنديد بالانقلاب البطيء الذي يقوم به الرئيس ممادو تانجا، كما وصفه منتقدوه.

الصورة رقم 3: رئيس النيجر ممادو تانجا في مكتبه في نيامي، النيجر، الأربعاء 8 تموز 2009. يبرز التصلب في بيئات قاسية، مثل هذه العاصمة الواقعة على أطراف الصحراء، كما تظهر في شجاعة بائعي شرائح اللحم المشوي في ظلّ حرارة تصل الى 43 درجة، أو في صبر الجمال المحمّلة حصائر ثقيلة من القصب وتجوب شوارع من الغبار. وعلى هذا الغرار أيضا، ومنذ أكثر من شهرين، يرفض المواطنون الفقراء التخلّي عن سلعة تبدو هشة كالعشب الأخضر هنا، ألا وهي الديمقراطية.

نزل عشرات الآف المواطنين الى الشوارع للتنديد بالانقلاب البطيء الذي يقوم به الرئيس ممادو تانجا، كما وصفه منتقدوه.

© c.2009 New York Times News Service

أنشودة المحن

عمر الجدلي*

يتمطى الزمن وينساب
صفحة آيلة للبياض
لتاريخ منسي في عدن
هو الزمن
الثاوي في الابتسامة الخضراء
الآيل لشموخ دفين
في عروبة المحن.
يا عدن
يا ثلج الجسر النقي
لكل من عبروا
إلى جنة الفتن
كنا جميعا هنا
كنا جميعا هناك
نغني للغربان
أنشودة الوطن
ونصلي في مسجد النبي
آخر الصلوات
وأول الفتن.
يا عدن
شدي إليك جرحي
فأنا الرفيق القديم
الممزق بين خورمكسر
وباب المحن
مشينا معا
على شاطئك الذي لا ينتهي
توحدنا معا
في أسرارك الصغيرة
تشردنا معا
في الوطن.
يا عدن
أيتها الباقية
حين انتهى العالم
إلى هاوية التيه
ضميني إليك
حتى أنسى سيل الدماء
وهول اللقاء
وخزي الوسن.
يا عدن
علميني كيف أراوغ قدري
علميني كيف أسير إليك
حافيا
وسيوف الأصدقاء
متاهات بيضاء
وضلال
وامتدادات للمحن.
يا عدن
أتذكرين ذلك الفارس الأسمر
من أقصى البلاد
وتلك الغمامة
وذلك البنفسج
والحمام الزاجل
وارتعاشة الصمت
وشقوق البدن؟
يا عدن
أيتها الحبيبة
المنبعثة من رماد الزمن
أيتها العاشقة الثكلى
ضميني إليك
لأنسى دم الماضي
وظلم البوادي
ضميني إليك
لأرى وجه أبي
وثدي أمي
وعين حبيبتي
ضميني إليك
ولا تنامي
حتى يأتي الصباح
بالكفن.
يا عدن
يا قطاف الزمن
كل الصدف الفاضية
إليك
امتحان من وسن
وكل الكهوف الثاوية
فيك
كنوز من لُجن.
يا عدن
لا تبكي إذا ولى الزمان
على ماض
قد ركن
ولا تخافي علي
من جور رهط
إن الله... في اليمن

* شاعر من المغرب
عدن – 20 ابريل 2009

"العفيف" تختتم أسبوع الفتيح باحتفائية تكريمية

أحيا الفنان الكبير عبدالباسط عبسي، الاثنين الماضي، أمسية فنية رائعة على قاعة مؤسسة العفيف الثقافية، في إطار فعاليات الأسبوع الثقافي الذي تقيمه "العفيف" احتفاءً وتكريما للشاعر الكبير محمد عبدالباري الفتيح، تحت شعار "الشاعر مشقر بالسحابة". شدا عبسي في الأمسية الخاصة بمجموعة من أغنياته العاطفية الجميلة التي كتب كلماتها الشاعر الفتيح والدكتور الصريمي والفضول. عبسي، الذي شارك "العفيف" احتفاءها بالفتيح، عبر عن سعادته بهذه الأمسية التي تأتي اعترافاً وتقديراً لشاعر وإنسان كبير على حد قوله، واصفاً الفتيح بأستاذه الذي أخذ بيده منذ البداية، حين كان طالباً في الإعدادية، قائلاً إنه لحن ثلاثا من قصائد الفتيح خلال فترة وجيزة. وقال: "من حظي السعيد أنني كنت قريباً من الأستاذ الفتيح". شاكراً العفيف، المؤسس والمؤسسة، لالتفاتتهما لهذه القامة الإبداعية.

بعد ذلك بدأ عبسي أمسيته بأغنية "واقمري غرد" أول أغنية غناها للفتيح، مروراً بـ: "الليلة من ألف ليلة"، "الليل يا بلبل دنا"، "لينه شتسافر واعندليب"، "وامذحجية". وتنقل عبسي، الذي شدا وسط حضور جماهيري كبير، بين أغنيات الصريمي. مختتما أمسيته بـ"حسنك لعب بالعقول".

واختتم عصر امس فعالية الأسبوع باحتفائية تكريمية وفنية حضرها نائب وزير الثقافة، وألقيت فيها كلمات للعديد من المؤسسات الثقافية، أبرزها اتحاد الأدباء والكتاب. ومنح فيها الشاعر الكبير درع وإصدارات المؤسسة، تقديراً وعرفاناً منها بدوره في إثراء الحركة الثقافية اليمنية، وكرائد من رواد الشعر العامي في اليمن.

اسبوع في ضيافة النبي هود

بدأ أمس أشهر مواسم السياحة الدينية في اليمن، عندما بدأ أهالي حضرموت شد رحالهم إلى أقصى شرق وداي حضرموت في رحلة روحية ونزهة صوفية، إلى حيث يقع قبر نبي الله هود عليه السلام، ليستوطنوا، لمدة أسبوع، القرية المحيطة بالقبر، التي بنيت خصيصا لهذا الموسم السنوي، الذي يعود تاريخ تنظيمه هنا الى سوق الشحر العربي الجاهلي قبل الإسلامي وأعيد إحياؤه من قبل مدرسة حضرموت الإسلامية منذ زهاء 700 عام، ليمثل نزهة روحانية سنوية عامة يجتمع خلالها الأهالي من كل المدن والقرى لإقامة الصلوات الجماعية وحلقات الذكر والابتهال إلى الله في ذلك الموقع القصي الذي يعج أثناء الموسم بالزائرين وبالأسواق الشعبية والصناعات الحرفية المحلية... ويشهد كذلك إقامة ألوان من الفنون الشعبية عند ختامه.

وتقام "زيارة هود" سنويا في الفترة من 6 شعبان وحتى 13 منه. ويعتبر العاشر من شعبان هو يوم الذروة، إذ تقام فيه أكثر المراسيم جماهيرية منذ ما بعد صلاة الفجر وحتى المساء. وتتوفر للزائرين المحليين وغير اليمنيين خلال الموسم كل وسائل الإقامة والإعاشة والمواصلات بسهولة ويسر وبتكاليق قليلة.

والقادم إلى مدن حضرموت في فترة الزيارة يرى هناك انخفاظاً كبيراً في أعداد البشر، وكأن القرى خالية من الرجال تحديداً، وذلك لحرص الجميع على المشاركة في هذه الزيارة، فهي زيارة خاصة بالرجال دون النساء، ويمنع فيها الاختلاط كليا، ويحيي المشاركون في الزيارة فعالياتها ضمن إطار برنامج موحد متوارث مثلما اعتاد على إقامته آباؤهم وأجدادهم منذ مئات السنين في ترتيب منسق تعمه أجواء روحانية مهيبة.

ورافق زيارة العام الماضي الكثير من الأحداث بعد اكتشاف الأجهزة الأمنية وكر عصابة خلية تريم الأرهابية، التي –حسب بعض المصادر الأمنية– كانت تستهدف زيارة نبي الله هود، والتي شكلت هاجس القلق الأكبر حينها لدى زوار القبر، مما جعل بعضهم يقطع الزيارة، وخصوصاً أهل مدينة تريم. غير أن جماعة الجهاد الإسلامي نفت، في بيان لها عقب العملية مباشرة، زعم المصادر الأمنية باستهدافهم قبر النبي هود، مشيرة إلى أن الجهات الأمنية تعمدت إثارة تلك الشائعة لأجل كسب عواطف المواطنين واللعب بمشاعرهم.

هذه المرة أخذت احترازات أمنية مشددة، فقد تم إغلاق المداخل المؤدية إلى الشعب من الجهتين، الشرقية والغربية، مع التعزيز بـ30 فردا من الأمن المركزي والعام والدفاع المدني، للتفتيش ومنع دخول أي سلاح لموقع الزيارة، بالإضافة إلى النقاط العسكرية المؤدية إلى الشعب في منطقة عصم، والتي عززت بثلاثة أطقم عسكرية و80 فردا احتياطيا، وتعزيز أمن السوم بأفراد وأطقم عسكرية احتياطية تحسباً لأي عارض.

وتقوم أيضاً الإدارة العامة للمرور في وادي حضرموت والصحراء بتنظيم حركة المرور والتخفيف من الزحام وترتيب حركة السير. وأوضح علي سالم العامري مدير عام المرور بوادي حضرموت أن إدارته تقوم كل عام بمد فرقة مرور متكاملة مزودة بروافع وسيارات للمرور والأمن وتقوم بمهمة تنظيم حركة السير والاشتراك إلى جانب رجال أمن الوادي والصحراء في تنفيذ خطة الأمن الوقائي.

غلاف

ساطع الحصري: الدين والعلمانية

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «ساطع الحصري: الدين والعلمانية» للدكتور أحمد ماضي.

يسلط الباحث الضوء على مسألتين اثنتين، من مسائل كثيرة، تناولها أبو خلدون ساطع الحصري في كتاباته الغنية بالمواقف والنظريات، وعلى رأسها التأسيس للفكر القومي العربي. أما المسألتان فهما: الدين، والعلمانية.

فالحصري إذ يميز بين الدين القومي والدين الأممي، يرى في الثاني العالمية والانفتاح، والميل إلى إيجاد رابطة أعم من روابط اللغة والتاريخ، كما يميل أتباع الدين الأممي كثيراً إلى معارضة القوميات. وفي هذا السياق يذكر المسيحية والإسلام. ويعتقد الحصري أن الأديان الأممية والعالمية لم تستطع أن توحد القوميات، حتى عندما بلغت الذروة في سلطتها. ويذهب إلى عقد الصلة القوية بين الدين واللغة، وعلى هذا فاللغة العربية انتشرت كثيراً بواسطة الإسلام. لكن يبقى تأثير الدين في اللغة متغيراً. جملة من التساؤلات التي تثير نقاشاً في هذا الخصوص، لعل أبرزها ما كان يؤكده الحصري القومي أن الحضارة العربية كانت قومية ولا دينية، في آن معاً.

أما العلمانية في نهجه وكتاباته ومواقفه فقد كانت صريحة إلى أبعد الحدود، وهي برأي الباحث نابعة من الظروف التي كانت سائدة في الدولة العثمانية أولاً، والتي تعززت وتطورت بعد رحيله إلى الوطن العربي. لذا، يتفق الحصري في علمانيته مع طه حسين، رغم انتقاداته له، فهو يتفق معه بشأن الفصل بين السياسة والدين، فـ«السياسة شيء والدين شيء آخر»، و«لا يمكن إقامة السياسة على الدين، بصورة من الصور». وينسجم مع هذا ما ذهب إليه الحصري من فصل مطلق بين العلم والدين، مؤكداً أن هذا الفصل لا يفضي بصورة حتمية إلى اللادينية أو إنكار الدين أو التنصل منه، فلكل ميدانه ودوره.

وبالنظر إلى نشدانه العلمانية فقد أكد أن الحضارة العربية لم تكن دينية، بل مدنية (علمانية). فهل هذا دعوة صريحة للعرب المسيحيين إلى الانخراط في العمل من أجل الإسهام في حضارة المستقبل، كما أسهموا في قيام الحضارة قبل الإسلام، وبعده؟

يقع الكتاب في 127 صفحة.

وثمنه 5 دولارات أو ما يعادلها.

المجلة العربية للعلوم السياسية

مجلة دورية محكمة

تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية

صدر العدد –23 صيف 2009 من المجلة العربية للعلوم السياسية، وفيه:

افتتاحية العدد للدكتور عدنان السيد حسين: «مقومات الثقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي».

ملف بعنوان: في القانون الدولي، يتضمن بحثين:

– «المخاطر الناشئة عن تجزؤ النظام القانوني الدولي»: محمد بوبوش.

– «مسؤولية الدولة الجنائية (حالة إسرائيل)»: عماد عمر أبو الرب.

أما الدراسات فهي:

– الكوتا النيابية النسائية بين التأييد الدولي والمواقف العربية المتناقضة: هناء صوفي عبدالحي.

– العولمة وسيادة الدولة الوطنية: بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية: عبدالله بن جبر العتيبي.

– دور المكون العشائري في السياسة الأردنية: محمد المصالحة.

وفي باب "آراء":

– «الإسلاميون» و«الإصلاح السياسي» في مصر/ المراوحة بين «الفتوى» و«الجدوى»: عمار علي حسن.

– علم السياسة في الجامعات العربية: مدخل لـ«بيريسترويكا» قومية للبحث العلمي السياسي: ميلاد مفتاح الحراثي.

وفي باب "كتب" مراجعة لكتاب الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد: «المشاركة السياسية للمرأة العربية»، أعدها أنجلو البعيني.

وفي باب "نشاطات":

– تقرير عن: ندوة «صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي» وجدة –المغرب، 16–17 نيسان/ أبريل 2009، أعده عبداللطيف الحناشي.

– بالإضافة إلى «يوميات عربية ودولية مختارة»، و«ببليوغرافيا مختارة».

مثّل مفترق طرق في فهم الشعر العذري وفكّك علاقة اللغة بالحبّ والجنس. «سوسيولوجيا الغزل العربي» الذي صدر عام 1974 بالفرنسية، عاد إلى المكتبة العربية للمرة الثالثة بجهد المؤلف

الطاهر لبيب... سوسيولوجي الحبّ العربي

نوال العلي

عاد الكتاب «سوسيولوجيا الغزل العربي» بنسخة جديدة (المنظمة العربية للترجمة)، وبترجمة مؤلفه هذه المرّة. أستاذ الاجتماع الطاهر لبيب ورئيس «المنظمة العربية للترجمة» يضع مقدّمة إشكالية عن علاقة المؤلف بنصّيه: الأصلي والمترجم، بعدما نُقل هذا الكتاب ثلاث مرات إلى العربية. في مقدّمة العمل، نلمح لبيب كاتباً ومفكراً بأسئلة حرجة جداً عن الترجمة، وقد استشعر علاقة ملتبسة مع نصّه الأصل، وفتح باب القلق. إذ يثبّت بهذه الترجمة نصّه الأصليّ في وضعه النهائي. أيّ لبس هذه المرة لن يكون مسموحاً. يبيّن لبيب «قد يطمئن مترجم نصّه إلى ما يراه معرفةً به، وهو اطمئنان لا يحصل له إلا في لحظة غفلة منه عن المسافة التي أصبحت تفصله عنه...».

أحدث «سوسيولوجيا الغزل العربي» لدى صدوره بالفرنسية عام 1974، فرقاً في النظر إلى تراث الشعر العذري. المستشرق أندريه ميكال وضع مقدّمةً للكتاب، وكثيراً ما استشهد به الناقد الفرنسي رولان بارت في مؤلفاته. أما عالم الاجتماع لوسيان غولدمان فكان هو مَن دفع لبيب إلى البحث في الحبّ في المجتمع العربي. يقول ميكال في المقدمة «إنّ كل الذين يتساءلون: كيف ولماذا نشأ «الحب المجنون» بغرائبه، في الجزيرة العربية، قبل أن يولد في أوروبا؟ يجدون في كتاب الطاهر لبيب مفاتيح ضرورية للإجابة عن تساؤلاتهم». وإن كان بعضهم قد أخذ، عن غير دقّة، على لبيب استناده إلى المراجع الغربية الاستشراقية فقط، فتكفي مراجعة الكتاب لنرى تعدّد المصادر العربية والغربية من جورج هنري بوسكيه، أو تور أندريه وحتى التوحيدي والسرّاج وابن قيّم الجوزيّة.

اللغة الجنسيّة حرّرت المرأة في العصر الأموي ورغم أن مؤلفات كثيرة بحثت في مسألة الكتاب نفسها، بمعنى تقديم دراسة سوسيولوجية للحب والجنس وعلاقتهما باللغة في المجتمع العربي في القرن التاسع الهجري، من خلال الشعر العذري نموذجاً... ظلّ كتاب لبيب صاحب الحظوة في هذا المجال. ربما لأنّه يذهب إلى لقاء شخصيّ مع النصوص وشعرائها، ربما لأنّ فيه ذرة الجنون التي حافظ عليها لبيب في طريقة تفكيكه للمجتمع والحياة وممارسة الكتابة. أو ربما لأنّه جعل من النص بساطاً طائراً، «يفسّر النص رجوعاً إليه، مما يعني أنّ على النص أن يتكيّف مع ما يكون أمكن العثور عليه، نتيجة المطابقة القسرية، من أخبار مشكوك فيها ومن روايات ملفّقة ونوادر تحكي عن صاحبه: تاريخ الميلاد ومكانه، والحالة المدنيّة... والمغامرة في الحبّ الشقي». هذا الذهاب والإياب بين الشاعر ونصه يتمّان انطلاقاً من اعتبار العمل الشعري نتاج ذات فرديّة.

جاء عمل لبيب الوحيد في أربعة أبواب. تناول الأول المادة الأولى من حيث علاقة اللسان العربي بالجنسانية، والثاني الثبات والصيرورة في الشعر، ثمّ العالم العذري، وفيه فصل لافت عن عقيدة التوحيد والحبيبة الواحدة وتناول الرابع المجموعة العذريّة.

ولأنّنا في مقام الحديث عن الشعر، فقد ربط الموروث العربي بين اللسان والفرج في أكثر من موضع. ها هو الجاحظ يورد أنّ «من حفظ لسانه وفرجه أمن شرور الزمان» وفي آية قرآنية «إني نذرت للرحمن صوماً، فلن أكلّم اليوم إنسيّاً»، فالصيام ليس عن المأكل والجنس فقط بل الكلام أيضاً. وها هو لبيب يناقش كيف أن

الجنسانيّة تكتفي في مستوى التعبير عند بعض المجتمعات بما ينتمي للحركة والإشارة، لكنها عند العرب كلام. لنر كيف أثرت اللغة الجنسيّة في تحرير المرأة، نسبياً، في بعض أوساط العصر الأموي، كما يرى لبيب. فقد سهّل تجنيس اللغة الاتصال بين الرجل والمرأة، فكان «الكلام يقوم مقام صاحبه. وكثيرة هي الروايات التي تستسلم فيها المرأة، ذات النسب، للإغراء الجنسي أو لما يقاربه، لا استسلاماً للشاعر بل لشعره». كان الكلام قادراً على تعرية المرأة.

في موضع آخر، يناقش لبيب أصول قبيلة بني عذرة: هل هم من البدو، وهل هم الذين ينتمي إليهم أغلب الشعراء العذريّين الذي تحوّلت شخصياتهم إلى سرديات؟ يشير الباحث إلى صعوبة تحقيق المعلومة التاريخية التي فيها الكثير من التناقض، بالإضافة إلى تلوّن مفهوم البداوة. ويخلص إلى أنّ عذرة قبيلة شبه مستقرّة هامشيّة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، هذه الهامشيّة أدّت إلى التجنيح في العاطفة العذرية، ولجأت ذهنياً إلى موقف اللامبالاة تجاه ما يجري خارج عالمها الخاص. شابه حبّ العذريين حياتهم، فيما كان حب الشاعر المحارب قبلهم، هجومياً انتهاكياً جاهلياً مباغتاً.

ويذهب لبيب إلى وجود ازدواجية في جسد المرأة في الشعر العذري. التماس بين الحبيبن يكون في النصف الأعلى من الجسد. أمّا بقية الجسد فالجماع هو المدخل إليه. ويبدو أن هذا التقسيم له أصل في العرف الجاهلي. يقول ابن قيّم الجوزية «زعم بعضهم أنّه كان يشترط بين العشيقة والعاشق أن يكون له من نصفها الأعلى إلى سرّتها، ينال منها ما يشاء من ضمّ وتقبيل ورشف، والنصف الأسفل يحرم عليه». من هذا، يخلص لبيب إلى أنّ ذلك يبعدنا عن معنى الورع، في اللسان والدين، فالورع لا ينحصر في رفض الجماع. وهذا كاف لإبعاد العذريّين عن «الحب الأفلاطوني الذي يكثر ردّهم إلى مثاليته».

في سؤال الترجمة

جمال جبران
jimy34@gmail.com

(1)

انتظر الطاهر لبيب نحو أربع وثلاثين عاما حتى ينتبه لكتابه " سوسيولوجيا الغزل العربي. الشعر العذري نكوذجا ". هو ذاته الكتاب الذي مرت عليه ثلاث ترجمات متتالية بعد صدوره الأول في العام 1974. (الأولى فعلها حافظ الجمالي وصدرت عن وزارة الثقافة والارشاد القومي – دمشق، سنة 1981. في حين فعل مصطفى المسناوي الترجمة الثانية، وصدرت عن دار عيون – الدار البيضاء، سنة 1987، وعن دار الطليعة – بيروت، سنة 1988. أما الترجمة الثالثة فكانت من وضع محمد حافظ دياب عن دار سينا للنشر – القاهرة، سنة 1994).

هي أربعة وثلاثون عاما من الانتظار إذن. قرر الطاهر لبيب بعدها إعادة النظر في أحوال ترجمات كتابه وماكان عليها. لكن أربعة وثلاثين عاما هي عمر كامل. ليست يوما أو يومين. ليست مسافة بسيطة بين جدارين متقابلين، الفاصل بينهما خطوة واحدة تفعلها القدم الواحدة وهي مطمئنة. أربعة وثلاثون عاما ليست فسحة أو مزحة. هي العمر الذي مضى وماتراكم عليه من خبرات وأحداث وعلوم ومعارف. الطاهر لبيب الان، ليس الطاهر لبيب قبل اربعة وثلاثين عاما. هو غيره الان، أو أنه هو مضاف عليه مافعلت به الحياة وذلك الزمن الطويل. وينعكس هذا على كتابه " سوسيولوجيا الغزل العربي. الشعر العذري نموذجا "، المولود في العام 1974، ليس " سوسيولوجيا الغزل العربي. الشعر العذري نموذجا "، المولود مجددا في العام 2009. هناك محيط من الأيام والحوادث والعلوم بينهما. ويتعمق هذا عندما يكون الطاهر لبيب نفسه من سيقوم بهذه الولادة الجديدة، ترجمة.

(2)

لم أسمع من قبل ان كاتبا تصدى لترجمة كتابه الى لغة أخرى. (أيام الدراسة الجامعية كان يراودني تساؤل ساذج، وقتها يقول: لماذا لايترجم أمين معلوف رواياته الى العربية، بما أنه اعلم بها من غيره! وذات التساؤل ينطبق على الطاهر بن جلون، وإن بدرجة اقل. حيث عربية أمين معلوف أجود من عربية بن جلون! مع أن معلوف قد حظي بمترجم فذ هو عفيف دمشقية، صاحب ترجمات " الحروب الصليبية كما رآها العرب. ليون الأفريقي. سمرقند. موانئ الشرق. صخرة طانيوس. حدائق النور ". وهي ترجمات رسمية ومعترف بها، عكس ترجمات الطاهر بن جلون الذي تعرض لقرصنة شريرة أخرجت روايته في ترجمات سيئة للغاية أظهرته بشكل أساء لموهبته الفذة ولقدراته اللغوية غير المسبوقة).

يقول الطاهر لبيب في سبب أنتباهه المتأخر هذا لترجمة كتابه " لقد رأيت عملي ينُقل الى العربية، ثلاث مرات، من دون أن يخطر في الذهن أن أنقله إليها بنفسي. وإذا كان في هذا بعض غرابة، فأغرب منه غياب الرغبة في إطلاعي على ما آل به إليه النقل. قد يكون هذا من أوجه اللامبالاة بما طويت صفحته ولكنه، قطعا، من أثر ما يحصل في النفس من صور استقلال النص وتباعده عن صاحبه ". لكنه وبعد طول تفكير رأى ضرورة إصدار كتابه بترجمة من صنعه. وقد أغراه هذا القرار النظر في ما كان من ترجمات لكتابه فوجد فيها ما وجد، لكنه لم يغمط حق اصحابها وجهدهم الذي فعلوه وذلك لأن " المآخذ على ترجمات اليوم أوسع وأدهي: تسارعت المعارف وتفرعت فظن الحل في الكم ونُسي أن اللغة العربية، وسيلة النقل الأولى، معطلةٌ، يتراجع استعمالها، في مجتمع تكاد لاتكون له لغة... ".

(3)

ويذهب الطاهر لبيب، في المقدمة التي وضعها لترجمة كتابه، معللا الأسباب التي دفعته لهذه الترجمة. " قد يطمئن مترجمُ نصه الى مايراه معرفة به، وهو اطمئنان لا يحصل له إلا في لحظة غفلة منه عن المسافة التي أصبحت تفصله عنه. وليست المسافة، وإن تباعد عهد النص، مسافة زمنية إلا في معنى ما يحمل الزمن من معارف ورؤى واذواق و إمكانات للتأويل جديدة. وهي ليست خطية، لما فيها من منعطفات ومنعرجات، منها ماتكون اتخذته أحوالُ المؤلف نفسه ومساربُ أوضاعه ومواقعه ".

وربما هذا مايجعل النص غريبا على صاحبه. فارق الزمن وتراكم المعرفة تجعله يعيد التفكير فيما كتب قائلا: لو أني كتبت هذا بدلا عن ذاك. لو أني استبدلت هذه الفكرة بتلك. وعليه تكون كتابة أخرى وكتابا آخر. من المستفيد هنا؟ من قرأ الكتاب في أي ترجمة من تلك الترجمات الثلاث التي كانت. وأيضا من سيقرأ الكتاب في ترجمته الجديدة التي تمت على يد الصانع الأول.

هي دعوة مفتوحة هنا.

عنوان النداء على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 7 شعبان 1430هـ الموافق 29 يوليو 2009 العدد (200) Wed. 7/8/1430 - 29 July 2009

وسام على صدر صحفي يرأس صحيفة محترمة

خالد صالح

على مدى ثلاث سنوات من المرمطة في المحاكم فشلت الحكومة في أن تضع الصحفي المحترم، رئيس "النداء" المحترمة جداً، في مربع الأعداء، رغم مهارتها في ذلك، من خلال الدعوات الباطلة التي تقابل برد فصل عصبي وتبث التهمة. لكن تماسك سامي غالب للحفاظ على رصيده الصحفي والمكانة التي وصل إليها بعد سنوات نضال شاقة على بلاط "صاحبة الجلالة"، حمل رسالتها بأمانة وتعامل بأخلاق نبيلة مع قضايا المقهورين والمظلومين والمعسرين والعاطلين عن العمل والمسرحين، حتى الظالمين والنهابين والفاسدين تعامل معهم بلغة راقية، على أمل أن يعطيهم الفرصة لتقييم أنفسهم والعودة عن السلوك المضر بحياة الشعب اليمني.

والمضحك أن القضاء اليمني حاكم الأستاذ سامي ثلاث سنوات في قضية هي من مهام الثورتين والدستور والحكومة، تتمثل في تقديم خدمات لأبناء الشعب. هو قال لهم: خفضوا معاناة الحجاج، ويا وزارة العدل لا تتركيهم يتبهذلوا من أول يوم من مطار صنعاء حتى العودة.

فهل هذه جريمة يستحق عليها العقاب؟ هذه رسالة يستحق عليها شكر وتقدير من الحكومة!

لكن أن يحاول الوكيل الاهدل أن يبرر خطأ وزارة الأوقاف بدعوى للمحكمة، هو أشبه بمن يطلق عيارا ناريا في الهواء ويهرب. مع احترامي للقضاء اليمني، لقد اكتفى بأن مهمة الاهدل وضع مواطن يحمل رسالة إنسانية في شباكهم والباقي عليهم في وضع سيناريو العذاب. من يصدق أن المدعي على "النداء" لم يحضر جلسته، وهو أعلن انسحابا مبكرا. وبعد تغييره صدر حكم من الحكومة ببراءة «النداء»؛ لكن الإصرار يؤكد المقولة الشعبية: "إذا غريمك القاضي من تشارع؟". ولكن صمود سامي بشموخ دون أن يؤدي فروض الطاعة، فرض على القاضي منصور شايع أن يعلن عدالة قضيته لمواصلة رسالته بالانحياز لقضايا الشعب والوطن. وبهذه النتيجة عيب القول: براءة! لأنك لم تكن مذنبا، بل النتيجة وسام على صدر «النداء» لتكون زادك لمواصلة المشوار بوتيرة عالية، لتحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة، التي حددتها في أهدافك عندما قررت إصدار صحيفة «النداء» الحرة المستقلة...

الأمن قبض على الثور وترك الجناة

مئات المواطنين يشردون أسرة وينهبون ممتلكاتها بعد مقتل شخص في نزاع أراض بتعز

■ **خاص- "نيوزيمن":**

أقدم مجموعة من المواطنين بمديرية "جبل حبشي" على هدم منزل لأحد المواطنين بالمنطقة والعبث بمحتوياته، بعد طرد النساء والأطفال وإخراجهم من البيوت وتشريدهم تحت تهديد السلاح يوم الجمعة الماضي.

وقال شهود عيان لـ"نيوزيمن" إن خلافا على أرض بين صاحب المنزل وأحد المواطنين في المنطقة، انتهى بقتل الآخر، مشيرا إلى قيام مواطنين من عزلة بني عيسى في مديرية جبل حبشي والقريبة من القتيل، باقتحام منزلهم ونهب جميع ما فيه من أثاث ومواش وأموال ومستندات وقاموا بترويع للنساء والأطفال.

وناشدت أسرة إبراهيم على سيف وزير الداخلية ومحافظ تعز والنائب العام ومنظمات حقوق الإنسان إغاثتهم مما حل بهم من قبل أسرة إبراهيم علي سيف والذين -بحسبهم- قاموا باقتحام منزلهم ونهبوا جميع ممتلكاتهم وطرد النساء.

وأضافوا أن الجناة فعلوا ذلك بعد أن قامت إدارة المديرية بإيداعهم السجن على ذمة قضية مقتل أحد أفراد أسرة الجناة، وقد أخذت إدارة الأمن المشتبه به في العملية.

وأكدت الأسرة المستغيثة أنهم أبلغوا إدارة أمن المديرية، والتي قامت بإرسال طقم عسكري، إلا أن الجناة تقطعوا للطقم في منتصف الطريق ومنعوه من الوصول وأجبروه على العودة، مشيرا إلى أن إدارة الأمن لا تزال عاجزة عن فعل أي شيء لهم، سوى اعتقال أحد الأنوار التابعة لهم، مشيرين إلى أنهم أصبحوا حفاة عراة ومشردين مع نسائهم في بيوت الآخرين، مطالبين بسرعة نصرتهم وتقديم الجناة إلى العدالة وإلزام الجهات الأمنية بتوفير الحماية الأمنية لهم ولأطفالهم ولنسائهم.

من جانبه قال مدير أمن مديرية جبل حبشي، محمد أحمد النعمان، لـ"نيوزيمن"، إن إدارة الأمن احتجزت 5 أشخاص من المواطنين الذين هدموا المنزل وسيتم إحالتهم للنيابة.

وأضاف أن جذور القضية تعود إلى خلاف على أرض بين أسرة إبراهيم على سيف وعبده هزاع سيف، أدى إلى تبادل إطلاق النار قتل فيه الأخير.

وفيما ذكر أنه تم ضبط الجاني، قال إن المجني عليهم بدلا من انتظار إجراءات القضاء، تسرعوا مع أكثر من 500 مواطن بهدم المنزل ونهب محتوياته وتشريد الأسرة.

نافذة

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

والفتوى المضادة..؟

كان النظام في صنعاء يحتكر استخدام ورقة الدين ويتلاعب بها، ويستفيد من تحالفاته مع الجماعات الاسلامية لتوسيع دائرة هيمنته وتصفية خصومه، وبالدرجة الأولى الحزب الاشتراكي اليمني، أكان قبل الوحدة أم بعدها، حيث استوعب «النظام» الجماعات الاسلامية الحركية العائدة من افغانستان، وعمل على تسمينها في أحضان «الفرقة الاولى»، واستفاد من خبراتها في تفخيخ المنشآت والسيارات، وتفجير الفنادق والمنازل، وفي الاغتيالات، وتجلت تلكم الاستفادة، في حدودها القصوى، أثناء انجاز الفصل التمهيدي الأسود من الحرب التي بلغت ذروتها في 1994/7/7.

وبعد الحرب تلخبطت الأمور، وتبدلت خارطة التحالفات، ولم ينفسح المجال أمام «امراء» الجهاد ليقيموا إمارتهم الاسلامية في عدن وعلى أرض الجنوب كورثة موعودين للاشتراكي.

واستمر «النظام» على عادته القديمة من غير أن يحسب أي حساب للخسائر الناتجة عن التصفيات السابقة.

وكما كان بالأمس راح يكرر نفس اللعبة ولجأ إلى «العلماء» المخضرمين في موالاته بصنعاء.

وإلى جانب «العلماء» راح يؤلب الجماعات السلفية وخطباء الجمعة. ولم يتردد هؤلاء في إطلاق أكثر من «فتوى» لمهاجمة المعارضين الجنوبيين «الانفصاليين»، وسوغوا للنظام دعمه وتسليحه لجماعات الدفاع عن الوحدة: كتائب الموت.

وتنادى المشائخ والعلماء والسلفيون إلى إجتماعات حاشدة منذ مايو الماضي وأفتوا بأن «الوحدة فريضة شرعية واجبة»، وأيدوا فتوى الشيخ الزنداني والشيخ صادق الاحمر ودعوتهم إلى حمل السلاح للدفاع عن الوحدة، وقالوا إن «الوحدة نعمة إلهية عظيمة»... إلخ. ولم يدر بحسبان هؤلاء «وكبيرهم الذي علمهم السحر» أن السحر سوف يرتد على الساحر، وأن مناخات ما بعد حرب 1994 قد ولدت كوكبة من «العلماء» والمشائخ والأمراء المؤزرين بآيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول والأتباع من المشائخ والعلماء.

وأصدر «علماء» الجنوب أكثر من فتوى مضادة على الفتاوى الصادرة من العلماء في صنعاء، وانتقلنا من عهد الثورة والثورة المضادة إلى عهد الفتوى والفتوى المضادة.

وخرجوا ببيان «الموقف الشرعي» حول التظاهرات والحراك السلمي بالاستناد إلى آيات من الذكر الحكيم.

وقالوا: «إن الوحدة باطلة، وفاسدة، ولا يجوز الدفاع عنها، ولا طاعةٍ لمخلوق في معصية الخالق»، و«الحكومة الباغية مخالفة للشرع»، و«من قُتل مدافعاً عن أرضه وماله ونفسه وعرضه فهو شهيد»، و«من قُتِل دون ماله فهو شهيد».

وأستندوا إلى أهل العلم، كالأمام أحمد بن حنبل –رحمه الله– وشيخ الاسلام ابن تيمية –رحمه الله– وجميع المراجع التي أستند إليها «علماء» صنعاء.

واعتبروا المظاهرة «معاونة»، و«الظهير» ملاك حسب قوله تعالى: «والملائكة بعد ذلك ظهيرا». التحريم ورجعوا إلى المظاهرات في قصة موسى، وأفتوا بمقاتلة الظالمين الناهبين لأموالهم وأراضيهم وممتلكات الجنوبيين من الأعيان والسلاطين، وممتلكات دولة الجنوب و... إلخ.

والحاصل أن مؤسسة الفتوى لم تعد مركزية، كما صار أمر توظيفها واستثمارها حكراً على صنعاء أو على الحاكم فيها.

والأنكى أن الجماعات المتحاربة ستخوض معارك ضارية ومهلكة من صعدة إلى عدن مروراً بصنعاء.

وإزاء كل هذه المعطيات التي تقطع بأننا نتخبط في أسوأ حقب الانحطاط يتوجب القول بأن «النظام» الحاكم يتحمل، أكثر من غيره، كامل المسؤولية عن هذا الانجاز: المذبحة.

الأدوات التقليدية

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

يصر الرئيس علي عبدالله صالح على التمسك باستخدام الأدوات التقليدية التي رافقت وصوله إلى الحكم قبل أكثر من ثلاثة عقود من الزمن. وهو أمر كان ومازال سببا في الاختلالات التي اتسعت خلال السنوات الأخيرة، دون اعتبار للمتغيرات ومتطلبات كل فترة زمنية، حتى تحولت هذه الأدوات إلى لازمة لكافة القرارات التي تتخذ في كل مكان وتجاه أي طرف.

النظرة غير الودية إلى الحزب الاشتراكي، وتصويره كخصم لا يمكن الوثوق به، قادت إلى ما نحن عليه اليوم؛ إذ أدى انحسار نشاط الحزب بفعل التضييق عليه واستهداف كل تراثه، إلى القضاء على مقومات الدولة الحديثة التي كانت قد تخلقت في المحافظات الشرقية. كما أدى ذلك إلى بروز مشاريع جهوية تحمل في نواتها أسس تدمير كل الإرث الثقافي والسياسي الذي خلفته الحركة الوطنية طوال تاريخها. وباتت هذه الأصوات تنكر وتتنكر للقوى الوطنية بمختلف توجهاتها السياسية ونضالاتها وتضحياتها، وتعمل بجد من أجل إدانتها وإدانة تاريخها.

هذه الأدوات تعيد إنتاج نفسها من خلال مشاريع التخلف التي توفر لها كل مسببات البقاء والنمو. فالجماعات الدينية التي جرى استخدامها لضرب الخصوم السياسيين خلال فترة زمنية محددة، تحولت اليوم إلى خطر حقيقي؛ لا يهدد نظام الحكم وحده، ولكنه بات يشكل خطرا على البلاد ومصالحها وعلاقاتها الدولية. وأصحاب تلك الرؤية مازالوا يرون إمكانية تكرارها، بل ويوفرون لها كل مبررات الحضور والانتشار. ولعل في حالة طارق الفضلي نموذجا حيا لهذا النهج.

بعد 80 يوما من بداية المواجهات في محافظة صعدة منتصف العام 2004، انتهت المعركة بمقتل حسين الحوثي وانتقال بدر الدين الحوثي وعبدالله الرزامي للإقامة في صنعاء، نزولا عند رغبة الرئيس. ومع ذلك وجد من يخلق مبررات تمدد هذه الحرب واستمرارها، حتى أصبحنا على أعتاب العام السادس. وباستطاعة أي مبتدئ أن يدرك الأطراف التي تقف وراء هذه المسألة ويقدر حجم المصالح التي تكونت وتتكون خلال الحروب والفتن الداخلية. ويبدو أن الأمر ذاته سيتكرر في المحافظات الجنوبية، من خلال رعاية وتبني ما سُمّيت بـ"لجان حماية الوحدة".

في صعدة قام علي محسن بتجنيد الآلاف من أبناء المحافظة، تحت مبرر أنهم سيكونون القوة التي تواجه انتشار الحوثيين؛ لكن ذلك لم يتحقق، إذ بدأنا الحرب، والحوثي يتواجد في "مران"، وهاهو اليوم يمد وجوده من حرف سفيان إلى الجوف وإلى أطراف تهامة وحتى الحدود مع السعودية...

في الجنوب لا نحتاج إلى جنجويد تغرق اليمن وحكامه في مستنقع سوداني جديد. ولكننا بحاجة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة. نحن معنيون بوقف كل الممارسات وإعادة الاعتبار للقانون كمعيار للمواطنة، وبالحداثة كهدف نتطلع لبناء وطن جديد يعبر عن آمالنا في حياة حرة وكريمة. الارتكاز على تجربة الاقتتال الداخلي في المناطق الوسطى أثناء المواجهة مع الجبهة لم يعد ممكنا الآن. والإخفاقات المتواصلة في صعدة أغرت الكثيرين بتكرار التجربة. وما لم يعمل الرئيس على تجاوز الأدوات القديمة في الحكم فإن هذه الأدوات ستتحول إلى مصنع للأزمات.

الخوف من التغيير، والتضحية بمن ثبت عدم فاعليته، يزيد حجم القيود التي تحول دون وجود إصلاحات حقيقية، وتزيد الهوة بين تطلعات الغالبية العظمى من الشعب والسياسات العامة. إذا ما استمر هذا النهج فإن الحكم في البلاد سيجد نفسه محاصرا بالرموز القبلية، التي ترى في القانون خصما، وفي سلطة الدولة وبالا لا يمكن القبول به، أو أسيراً للجماعات المتطرفة التي تجيد إكثار الخصوم في الداخل والخارج، وفي ظلها تزدهر العداوات على المستوى الوطني والدولي.

وادي حضرموت.. 6 ساعات في العتمة بسبب الامطار

■ **سيئون - حسام عاشور**

قال المهندس سالم السفرة، نائب مدير عام محطة كهرباء وادي حضرموت، لـ"النداء"، أن الانطفاءات المتكررة التي حصلت أمس في عدد من مناطق وادي حضرموت، والتي استمرت حوالي 6 ساعات إضافية إلى الانطفاء المعتاد جاءت نتيجة لهطول أمطار شديدة مصحوبة بعاصفة قوية في منطقة تاربة الساعة الثانية 2 ظهراً، والتي أدت إلى تحطيم 3 أعمدة لتوصيل التيار من الخط الرئيسي إلى مدينة تريم، وهو ما تطلب إعادة إصلاحها مرة أخرى، مما أدى إلى التأخر في إعادة التيار.

وعن أسباب الانطفاءات المتكررة للتيار الكهربائي بصورة مزعجة خلال هذه الأيام قال "السفرة" إن السبب الرئيسي هو النقص الحاد في مادة الديزل بمحطة التوليد الرئيسية، والتي تستهلك يومياً 320 ألف لتر يومياً، وهو ما يتعذر معه حفظ المخزون الاستراتيجي، مما زاد في معدل ساعات الانطفاء. مشيراً إلى أنه تم رفدهم بـ400 ألف متر إسعافية من عدن، إلا أن المحطة بحاجة ماسة للمزيد. وهناك مساع من السلطة المحلية ووزير الطاقة والكهرباء ووزير النفط لرفدهم بكميات إسعافية أخرى.

وأشار إلى أن التأخير في تشغيل المحطة الغازية من موقع شركة "توتال" الفرنسية من قبل شركة "الجزيرة" في موعدها المحدد (يوليو الحالي) وفي ظل وجود أكثر من 70 ألف مشترك على شبكة تمتد لـ350 كيلومترا والارتفاع في درجة الحرارة وزيادة الأحمال وشبكة هوائية دائما عرضة للأعطال، هي أسباب رئيسية لتكرار الانطفاء، مع وجود 36 مولدا، تعمل لتوليد الطاقة موزعة ما بين مولدات المحطة الرئيسية ومحطات شراء الطاقة.

وبيَّن أن هناك برنامجا يوميا للإطفاء يبدأ من 7 مساء حتى الثانية صباحاً على جميع الخطوط بمعدل 3 ساعات لكل خط، وأن الظروف السابقة كانت سبباً في تكرار الانطفاءات.

واعتبر حال كهرباء حضرموت أفضل بكثير من محطات أخرى في محافظات أخرى، داعياً المواطنين إلى ترشيد استهلاك التيار الكهربائي، خصوصاً في شهري 7 – 8، اللذين تكون فيها الحرارة عالية، حتى لا تتضاعف الأحمال على المحطة ويبقى الحفاظ على الطاقة، خصوصاً ونحن مقبلين على شهر رمضان.

هذا ويشهد وادي حضرموت، منذ الخميس الماضي، اختناقات كبيرة في مادة الديزل، بسبب عدم توفرها في المحطات.